

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الاستراتيجية والعسكرية  
التخصص: سياسات الدفاع والأمن

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموضوع

إدارة الكوارث الطبيعية وإستراتيجية الدفاع المدني في  
الجزائر

إعداد الطالبة:

شريف صورية

أعضاء هيئة المناقشة:

السيد:	رئيسا
السيد:	مقررا
السيد:	عضوا مناقشا
السيد:	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2011-2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الاستراتيجية والعسكرية  
التخصص: سياسات الدفاع والأمن

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموضوع

إدارة الكوارث الطبيعية واستراتيجية الدفاع المدني في  
الجزائر

إعداد الطالبة:

شريف صورية

أعضاء هيئة المناقشة:

السيد:	رئيسا
السيد:	مقررا
السيد:	عضوا مناقشا
السيد:	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2011-2012



## شكر وتقدير

أود أن اعبر عن تشكراتي للدكتور مجدان محمد، المشرف الأول، والأستاذ جوهري إسماعيل المشرف المساعد لقبولهما الإشراف على هذا العمل، ولنصانحهما المقدمة الثمينة.

وأعبر عن تشكراتي الحارة وتحياتي الخالصة للسيد (أ.قاطر) المدير المركزي للموارد البشرية والتكوين بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، والمشرف المباشر على التربص، السيد رابح أسيد، رئيس مكتب بديرية الاستشراف والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم، لمساعدتي أثناء التربص الميداني.

كما لا أنسى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ومن هؤلاء الدكتور شريف دريس، والأستاذة دامية سكيئة، والأستاذ عبد الله هوادف.

وأخيرا أتوجه بخاص الامتنان للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بتقييم هذا العمل.

## قائمة الاختصارات

BCAH	Bureau Du Coordinateur des Affaires Humanitaires	مكتب منسق الشؤون الإنسانية
C.M.E	Centre Médical 'Evacuation	مركز طبي للإجلاء
CRAAG	Centre de Recherches en Astronomie Astrophysique et Géophysique	مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والجيوفيزياء
ECHO	European Community Humanitarian Office	اللجنة الأوروبية للمساعدات الإنسانية
ICRC	International Committee of Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IFRCRC	International Federation of Red Cross and Red Crescent	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
INSARAG	International Search and Rescue Advisory Group	الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ
ORSEC	Organisation des Secours	مخطط تنظيم النجدة
P.D.P	Pre-Disaster Planning	التخطيط للحد من الكوارث
PGP	Plan Général de Prévention	المخطط العام للوقاية
P.II	Plans d'Intervention Internes	مخططات التدخل الداخلية
PNDA	Programme National du Développement Agricole	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية
P.P.I	Plans Particuliers d'Intervention	مخططات التدخل الخاصة
PPRD	Programme for the Prevention Preparedness and Response to Natural and Man-Made Disasters	برنامج الوقاية والاستعداد والتصدي للكوارث الطبيعية والبشرية في منطقة حوض المتوسط
P.S.S	Plans de Secours Spécialisés	مخططات النجدة المتخصصة
R.P.C	Réseau des Points de Contact	شبكة نقاط الاتصال
SNAT	Schéma National d'Aménagement du Territoire	المخطط الوطني لهيئة الإقليم
UNDAC	United Nations Disaster Assessment and Coordination	فريق الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث
UNDRO	United Nations Disasters Relief Office	مكتب منسق الأمم المتحدة للغوث عند الكوارث
USAID	United States Agency of International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

# المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	مقدمة
6	الفصل الأول: مفهوم الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية
7	1.1. مفهوم الدفاع المدني والمفاهيم المرتبطة به
14	2-1 تنظيم الدفاع المدني وخطط العمل فيه
18	1 3 إدارة الكوارث الطبيعية ضمن استراتيجية الدفاع المدني
29	الفصل الثاني: واقع الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر
30	1-2 الكوارث الطبيعية في الجزائر
29	2.2 الإطار القانوني والتشريعي للدفاع المدني في الجزائر
46	2-3 دور الجيش في حالة الكوارث الطبيعية
53	2-4 دور الاتصال في مجال الدفاع المدني
61	الفصل الثالث: نحو استراتيجية متكاملة للحد من أخطار الكوارث الطبيعية
62	1-3 تقييم الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر
69	2-3 نحو سياسة ناجعة للوقاية من الكوارث الطبيعية.
74	3.3 نحو استراتيجية شاملة للدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية
84	خاتمة
88	قائمة المراجع
98	الملاحق
117	الفهرس

## ملخص

تتناول هذه المذكرة موضوع إدارة المخاطر والكوارث الطبيعية في إطار استراتيجية الدفاع المدني بصفة عامة، مع التركيز على حالة الجزائر التي تعتبر من بين الدول الأكثر عرضة لهذا التهديد. وذلك من خلال التطرق لمفهوم الدفاع المدني وجوانبه التنظيمية والعملياتية، ثم التعرف على عناصر الإدارة الفعالة للمخاطر الطبيعية، والتي تهدف إلى تقليص آثارها السلبية إلى أدنى حد ممكن. وتمثل التجربة الجزائرية في هذا المجال فرصة لفحص فرضية أنه يمكن التعامل بشكل فعال مع التهديدات الطبيعية إذا توفرت بنية تشريعية وعملية محكمة ضمن تصور شامل للدفاع المدني.

وقد بين تحليل واقع الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر أنه بالرغم من تطور الوعي بحجم التهديد الذي تمثله المخاطر الطبيعية على البنى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للدولة، وعلى الرغم من توفر إطار تشريعي كاف للوقاية وتنظيم النجدة، إلا أن هناك عملا كبيرا ينبغي القيام به على صعيد التجسيد الميداني للسياسات والتشريعات ذات الصلة، وإدماج إدارة المخاطر الطبيعية ضمن التصور الشامل للتنمية المستدامة وتهيئة الإقليم. وهذا أمر لا يعني فقط السلطات العمومية وإنما يشمل أيضا كل الفاعلين غير الرسميين، بما في ذلك المواطن العادي الذي يعتبر محور التوجه الأمني والدفاعي المعاصر.

## **Résumé**

Ce mémoire aborde le thème de la gestion des risques et des catastrophes naturelles dans le cadre d'une stratégie de défense civile, en concentrant sur le cas de l'Algérie, qui est parmi les pays les plus vulnérables à cette menace. en abordant la notion de défense civile, les aspects réglementaires et opérationnels, et ensuite identifier les éléments d'une gestion efficace des risques naturels qui vise à réduire ses effets négatifs au plus bas niveau. L'expérience algérienne dans ce domaine représente une occasion d'examiner l'hypothèse selon laquelle on peut faire face aux menaces naturelles d'une manière efficace si une structure législative et opérationnelle existe dans une vision globale de la défense civile.

L'analyse de la réalité de la défense civile et la gestion des catastrophes naturelles en Algérie montre que, en dépit du progression de la conscience en la matière, et malgré la disponibilité d'un cadre législatif adéquat pour la prévention et l'organisation des secours, il reste beaucoup de travail à faire au niveau de la mise en application des politiques et des lois, et l'intégration de la gestion des risques naturels dans le concept global du développement durable et l'aménagement du territoire. Cette démarche ne concerne pas uniquement les autorités publiques mais comprend également tous les acteurs non-officielles, y compris le citoyen ordinaire, qui constitue l'axe de la nouvelle conception de la sécurité et du défense.

## **Abstract**

This thesis debate the topic of natural risk and disasters management as a part of the civil defense strategy, focusing on the case of Algeria, which is among the most vulnerable countries to this threat. addressing the concept of civil defense, regulatory and operational aspects, and then identify the elements of effective management of natural hazards which aims to reduce its negative effects to the lowest level. The Algerian experience in this area represents an opportunity to examine the hypothesis that it can cope with natural threats effectively if legislative and operational structure exists in a global vision of civil defense.

The analysis of the reality of civil defense and disaster management in Algeria shows that, despite the growth of consciousness in the matter, and despite the availability of an adequate legal framework for the prevention and organization of aid, much remains to be done at the implementation of policies and laws, and the integration of disaster risk management in the overall concept of sustainable development and regional planning. This is not only public authorities mission, but also includes all non-official actors, including ordinary citizen, which is the axis of the new concept of security and defense.

# مقدمة

تهدف السياسة الدفاعية لأي بلد إلى ضمان سلامة ووحدة التراب الوطني، وإلى حماية المواطنين من كل الاعتداءات المسلحة الخارجية هذا من جهة، وتتضمن أيضا الوقوف في وجه التهديدات الأخرى التي أضحت تمس بأمن الدولة والمواطن من جهة أخرى. وتعتبر التحولات في العلاقات الدولية - وما أفرزته من تهديدات جديدة واهتمامات حديثة تعنى بالفرد بالأساس كوحدة مرجعية يجب تأمينها- هي نقطة الانطلاق الأولى والأساسية للاهتمام بالدفاع المدني واعتباره من أبعاد الدفاع الوطني الشامل والمتسم بصفة العمومية، ذلك أن الدفاع الوطني لأية دولة ليس محصورا فقط في الدفاع العسكري وإنما تتعدد أبعاده لتشمل مجالات مختلفة ومتنوعة. ومن بين هذه الأبعاد يبرز الدفاع المدني كمكون رئيسي في منظومة الدفاع الوطني الشامل.

ويعنى الدفاع المدني بالبحث عن السبل التي من شأنها توفير الحماية للمدنيين من كل ما من شأنه أن يهدد أمنهم واستقرارهم. وفي هذا الشأن تحظى الكوارث الطبيعية بنصيب كبير من الاهتمام لما باتت تشكل من تهديد حقيقي لحياة الأفراد واستقرار المجتمعات، خصوصا وان قدرات الإنسان لصدها وتجنبها تبقى محدودة وضعيفة مقارنة بتهديدات أخرى كالحروب أو انتشار الأسلحة النووية وغيرها.

### مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع ينبع من رغبتنا في تسليط الضوء على موضوع الدفاع المدني عموما، وإدارة الكوارث الطبيعية كمكون أساسي ضمن للدفاع المدني خصوصا، والتطرق إلى كافة عناصره ومكوناته، خاصة بالنظر لكونه موضوعا حديثا ولم يتم تناوله بالقدر الكافي، ومن ثم تعتبر هذه الدراسة فرصة لجلب اهتمام الدارسين في العلوم الإنسانية لمثل هذه المواضيع التي تهدف لتحقيق أكبر امن ورفاهية للإنسان .

المبرر الثاني يتحدد في كون الجزائر دائمة التعرض للكوارث الطبيعية وخاصة الزلازل والفيضانات، وهو ما يحتم علينا أن نسعى لتقديم مساهمة في دراسة موضوع إدارة الكوارث الطبيعية، من خلال معرفة حجم الخطر الطبيعي، وكيفية التصرف معه، وضرورة التخطيط والاستعداد له. فمن خلال تعرفنا على واقع الدفاع المدني في الجزائر، وهيكلته، وتشريعاته، وفواعله، وتجاربه على أرض الواقع يمكننا التوصل إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا المجال. وبتطرقنا إلى بعض النماذج الناجحة في مجال الدفاع المدني، يمكننا استخلاص العبر والأخذ ببعض هذه التجارب لتفعيل الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر.

### أهداف الدراسة.

إن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة تظهر على مستويين:

**المستوى النظري:** إن موضوع الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية هما موضوعان حديثان في إطار الدراسات الأمنية، وحقان جديان في العلوم السياسية. وقد أحدثت هذه المواضيع الجديدة نقلة نوعية في محتوى هذه الدراسات، سواء من حيث الوحدة المرجعية، أو من حيث طبيعة التهديدات التي أضحت تمس بأمن المواطن مباشرة، أو حتى من حيث الوسائل المستخدمة لتحقيق الأمن لتلك الوحدة. فهو حقل يهتم بالدراسة وبالتركيز على وحدة جديدة من وحدات التحليل وهي الفرد، كما انه تخصص جديد يوسع دائرة المخاطر التي تهدد امن الأفراد، ولا يحصرها فقط في إطار التهديدات التقليدية. وبالتالي فإنه يعطي لأمن الأفراد مفهوما جديدا.

**المستوى العملي:** عرفت الجزائر كغيرها من الدول العديد من التجارب في مجال الكوارث الطبيعية، وبالتالي تصبح دراسة الدفاع المدني الموجه للحد من الكوارث الطبيعية ذات أهمية عملية كبيرة. وخاصة لتجنب تكرار نفس الأحداث والمخاطر وبنفس الصورة التي حدثت بها في الماضي، وبالتالي فإنه بدلا من البقاء فقط في مرحلة إعادة

البناء والإعمار ومحو آثار الكوارث، بإمكاننا أن نفتح المجال للاهتمام بقضايا مهمة أخرى كالوقاية من الكوارث والحد من آثارها في إطار التنمية المستدامة، والأهمية الثانية للموضوع تظهر من خلال محاولة تحديد دور العامل البشري في حدوث الكوارث الطبيعية وتفاقم آثارها، فالإنسان يستطيع تجنب الآثار الفظيعة لهذه الكوارث لو كان إدراكه للمخاطر جيدا، وكان استعداده وتفاعله معها فعالا .

### أدبيات الدراسة

بدأت دراسات إدارة المخاطر الطبيعية والتكنولوجية تحظى بالاهتمام اللائق منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وكان ذلك مرتبطا بزيادة حجم الخسائر التي تخلفها الكوارث التي تقع بين الحين والآخر في أماكن متفرقة من العالم. وكما هو الشأن بالنسبة لمعظم الدراسات الأمنية والسياسية فقد كان العالم الأنجلوسكسوني مصدر أغلب الأبحاث التي كتبت في هذا المجال. أما في العالم العربي فقد بدأ الاهتمام فيه بهذا الموضوع مؤخرا فقط، وكانت أغلب الدراسات الصادرة ذات طابع تقني في الغالب، من حيث تركيزها على جوانب الهندسة المدنية وضوابط العمران كآليات للحد من الخسائر التي تسببها الزلازل والفيضانات وغيرها من المخاطر الطبيعية. أما البعد الأمني والسياسي للموضوع فلم يبرز إلا في دراسات قليلة، وخاصة ضمن إصدارات جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية. ومن الأمثلة على ذلك دراسة بن صالح العصيمي حول «الدفاع المدني في زمن السلم والحرب» (1993). والذي تطرق فيه إلى الإطار العام للدفاع المدني (النشأة، التعريف، الأهمية، الأهداف، الوظائف...)، وعرض عدة نماذج لدول رائدة في هذا المجال (فنلندا، السويد، الولايات المتحدة، سويسرا...)، ثم درس الكوارث الطبيعية كموضوع جديد ضمن الدفاع المدني، وتطرق بعدها إلى أساليب عمل الدفاع المدني، ثم الفاعلين في هذا المجال.

كما توجد أيضا دراسة مهمة للباحث عباس أبو شامة عبد المحمود حول «مواجهة الكوارث غير التقليدية» (2009). وفيها سلط الضوء على الكوارث الطبيعية كتهديد جديد لأمن وسلامة الأفراد غير التهديد العسكري، حيث يقدم تصورا عاما لهذا التهديد بدءا من نشأة الكارثة، ثم الحديث عن أساليب التعامل مع الكوارث الطبيعية وبخاصة أسلوب الإدارة، بعدها ركز الدراسة نوعا ما على المنطقة العربية وحاول إظهار خصوصياتها، والأساليب التي ينبغي إتباعها للتقليل من حدة آثارها.

وفي حالة الجزائر، ورغم كونها من الدول العربية الأكثر عرضة لتهديد المخاطر الطبيعية، لم ينل هذا الموضوع بعد حقه من البحث، وخاصة من حيث كونه مكونا من مكونات الدفاع المدني. وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى دراسة صدرت حديثا حول «التقليل من خطر الكوارث في الجزائر العاصمة» للباحثين جيلالي بنوار ويمينة آيت مزيان (2009)، قدما فيها لمحة عامة عن الأخطار الطبيعية والتكنولوجية التي تهدد مدينة الجزائر العاصمة مع التركيز على خطر الزلازل. وخلصا إلى أنه في بلد معرض للكوارث كالجزائر ينبغي التأسيس لثقافة راسخة وتنظيم جيد لإدارة والحد من الكوارث، وذلك من خلال وضع استراتيجية وبرنامج عمل على المستوى الوطني، بما لا يدع مجالاً لحدوث خسائر بشرية ومادية كبيرة عندما يتكرر حدوث كوارث في المستقبل. كما خلص الباحثان إلى ضرورة إدماج إدارة مخاطر الكوارث من جميع جوانبها في سياسات الحكومة وخطط التنمية الحضرية.

ولم يقتصر البحث في الموضوع على الباحثين الجامعيين فقط، بل امتد إلى الهيئات الرسمية، وخاصة بعد كارثتي باب الواد وبومرداس، فقد أصدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقريرا حول «العمران والأخطار الطبيعية والصناعية في الجزائر، الاهتمامات الحاضرة والمستقبلية» (2003)، ركز فيه على الجانب الاقتصادي للكوارث، وتأثيرها على التنمية المستدامة، كما أعطى بعض الأرقام والإحصائيات عن الكوارث السابقة والمناطق

المعرضة للخطر حاضرا ومستقبلا.

وعلى صعيد الرسائل الجامعية تجدر الإشارة إلى مذكرة الباحثة عصام نادية حول الدفاع المدني في الجزائر (2004)، وهي من الدراسات الأولى التي تطرقت لهذا الموضوع، والتي ركزت على مكانة الدفاع المدني كمكون جوهري ضمن المنظومة العامة للأمن القومي، مع الإشارة إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال. أما الدراسة الثانية فكانت للباحث حدار جمال حول إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر (2006)، وخلص فيها إلى ضرورة اعتماد مقاربة شاملة للتصدي لآثار الكوارث الطبيعية تبدأ قبل وقوعها، وتستمر على المدى الطويل في إطار خطة بعيدة المدى للتنمية المستدامة، تأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات الطبيعية والبيئية، وتضع الخطط لمواجهة والتقليل من آثارها السلبية.

### الإشكالية:

إن الأهمية الكبيرة لموضوع الدفاع المدني تدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

بالنظر إلى حجم التهديد الذي باتت تشكله المخاطر والكوارث الطبيعية في الجزائر، إلى أي مدى استطاعت المنظومة الوطنية للدفاع المدني أن تتحكم في إدارة هذه المخاطر والكوارث بما يمكن من الحد من آثارها وانعكاساتها الاجتماعية والبيئية والتنمية.

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدفاع المدني؟ وكيف يمكن التحكم في المخاطر والكوارث الطبيعية وإدارتها بأكثر فعالية؟
- ما هي الوسائل القانونية والمؤسسية التي تبنتها الجزائر لتنظيم دفاعها المدني في إطار الدفاع الوطني العام؟
- كيف تعاملت الجزائر مع المخاطر والكوارث الكبرى التي تهددها باستمرار؟
- ما هي حدود الدفاع المدني في الجزائر وما هي آليات تفعيله؟

### وللإجابة على هذه التساؤلات فإننا نضع الفرضيات التالية:

- إدارة الكوارث الطبيعية هي إحدى أهم مجالات الدفاع المدني، وعلى هذا الأساس فإنه كلما توفرت استراتيجية جيدة للدفاع المدني كلما كان هناك تحكم وإدارة فعالة للكوارث والمخاطر.
- بالنظر إلى حجم الخسائر التي تسببها الكوارث الطبيعية في الجزائر، فإننا نفترض أن هناك قصورا في الإطار التشريعي المحدد لكيفيات وطرق الوقاية والمواجهة والتنسيق بين الفاعلين المعنيين.
- بالإضافة إلى أن الكوارث الطبيعية ناتجة عن مخاطر طبيعية بحتة، إلا أن للإنسان دور كبير في تقادم آثارها. لهذا فهو المكلف الأول والأخير بالتخفيف من حدتها أو منع حدوثها إن أمكن، وذلك بتبني استراتيجيات وسياسات وقائية فعالة، وبوضع تصورات بعيدة المدى لكيفية معالجة الظاهرة من جذورها.
- إن إدراك الجهات المكلفة بالدفاع المدني لحدودها ونقائصها من جهة، وإيمانها بضرورة تكثيف التعاون الدولي والاستفادة من تجارب الدول الناجحة، يساهم في وضع استراتيجية فعالة لإدارة الكوارث الطبيعية.

### حدود الإشكالية:

- الإطار الموضوعي: تهتم الدراسة أساسا بموضوع إدارة الكوارث الطبيعية بصفته جزءا من الاستراتيجية العامة للدفاع المدني، وهذا يعني أننا لن نتطرق بالتفصيل إلى بقية مكونات الدفاع المدني كحماية المدنيين في الحروب والتهديدات غير الطبيعية الأخرى.
- الإطار الزمني: نظرا لكون الاهتمام بهذا المجال الدراسي لم يبرز في الجزائر إلا بعد زلزال الأصفهان عام

1980، فإن المذكرة ستركز على الفترة الممتدة من بداية الثمانينيات من القرن العشرين إلى غاية عام 2011. حصر دراستنا ابتداء من 1985 وإلى يومنا هذا.

- **الإطار المكاني:** ينصب الجزء الأكبر من الدراسة على معالجة موضوع الدفاع المدني في الجزائر، الإطار المكاني المختار. ولكن هذا لا يمنع من التطرق إلى مناطق ونماذج أخرى أثناء الدراسة وهذا استجابة لضرورات البحث.

### المناهج المستخدمة:

دراسة الإشكالية المطروحة وفحص الفرضيات المقترحة اعتمدنا بشكل جزئي على عدد من المناهج:

1 **المنهج التاريخي:** الذي يعرف بأنه "ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل" وهذا ما ينطبق على دراستنا من حيث عودتنا إلى ظهور الدفاع المدني في العالم وإلى تاريخ ظهوره في الجزائر، كيف كان؟ كيف هو اليوم وكيف يتوقع أن يكون في المستقبل؟

2 **منهج دراسة الحالة:** وهو ذلك "البحث الذي يوجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها." وبحثنا هذا اتخذ الجزائر كحالة للدراسة، ولكن هذا لا يمنع من تطرقنا أحيانا إلى بعض الحالات الأخرى غير الجزائر.

3 **المنهج الوصفي:** الذي يقوم بتفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها، ووصف العلاقات بينهما بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق للظاهرة أو المشكلة ويقوم على الحقائق المرتبطة بها.

محاولة منا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، واختبار الفرضيات قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول خصصناه لدراسة الإطار المفاهيمي لها (وقسمناه إلى ثلاثة مباحث)، الأول يعطينا صورة شاملة عن مفهوم الدفاع المدني، ثم في المبحث الثاني تطرقنا إلى دراسة تنظيم الدفاع المدني ومخططات العمل فيه، بينما سخرنا المبحث الثالث لدراسة إدارة الكوارث الطبيعية كاستراتيجية ضمن الدفاع المدني. وتعطينا تصور عام عن موضوع الكوارث.

بينما الفصل الثاني خصصناه إلى واقع الدفاع المدني في الجزائر، وفيه تطرقنا إلى أربعة مباحث، الأول عرضنا فيه واقع المخاطر والكوارث الطبيعية في الجزائر (مسح شامل لأهم المخاطر ثم الاستنتاجات) ثم عرضنا المتدخلون في حالة الكوارث الطبيعية في الجزائر. والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أهم القوانين والمراسيم التنظيمية لإدارة الكوارث الطبيعية وتنظيم الدفاع المدني. وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة دور الجيش أو القوات المسلحة في مواجهة الكوارث الطبيعية (قانونيا وواقعيا). وفي المبحث الرابع تعرضنا إلى دور الاتصال في إدارة الكوارث الطبيعية.

الفصل الثالث والأخير قسمناه إلى ثلاثة مباحث أيضا، تعرضنا في المبحث الأول إلى تقييم الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر (سلبيات وإيجابيات)، ثم في المبحث الثاني تطرقنا إلى السياسات المساعدة على الوقاية من الكوارث الطبيعية، وفي المبحث الثالث خصصنا الدراسة لوضع استراتيجية شاملة للدفاع المدني (إجراءات قصيرة المدى، وأخرى بعيدة المدى).

وفي الخاتمة عرضنا أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة وأهم التوصيات التي تساعد على الوقاية من الكوارث.

## الفصل الأول

مفهوم الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية

يمثل الدفاع المدني احد مكونات الدفاع الوطني الشامل الذي يهدف إلى ضمان سلامة وأمن المواطن والإقليم في جميع الأوقات وتحت كل الظروف، وضد كل أشكال الاعتداءات والتهديدات. وقد اكتسب الدفاع المدني أهمية متزايدة في العقود الأخيرة نظرا للتحويلات التي طرأت على مفهوم الأمن، وظهرت تهديدات جديدة تقتضي مواجهتها التعاون الجاد بين السلطات العمومية والمواطن لتحقيق الحماية المطلقة للإقليم وللمدنيين.

### 1.1 مفهوم الدفاع المدني والمفاهيم المرتبطة به

#### 1.1.1 نشأة الدفاع المدني وتعريفه

##### ا- النشأة:

يشير مفهوم الدفاع المدني، إلى أي محاولات منظّمة أو مخططة من الحكومات للتقليل من الإصابات والأضرار التي قد تلحق الأفراد والممتلكات العامة والخاصة أثناء الحروب والأزمات. وقد وضع أول برنامج رئيسي للدفاع المدني أواخر الثلاثينيات عندما أصبح خطر القصف الجوي للمدن الأوروبية واضحا، وأول الاحتياطات المبرمجة كان في المملكة المتحدة من خلال إصدار الأفتعة المضادة للغاز إلى كامل السكان في بداية الحرب العالمية الثانية<sup>1</sup>. وبالرغم من أنه لم تقع أي هجمات كيميائية فعليا، إلا أن فكرة أن السكان المدنيين يجب أن يحموا ضدّ الأسلحة الفتاكة قد بدأت تترسخ و تتجسد على ارض الواقع. وكنيجة لذلك كان البناء الواسع للملاجئ المجهزة لغرض توفير الحماية للمدنيين من الغارات الجوية المكثفة ضد المراكز العمرانية. ولقد خفّضت هذه الإجراءات الوقائية الفعالة (بناء الملاجئ) نسبة الوفيات في كل من بريطانيا وألمانيا، و غياب مثل هذا البرنامج في اليابان أدى إلى مضاعفة الأضرار المادية والبشرية نتيجة القصف المكثف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>.

في فترة الحرب الباردة، ومع تصاعد المخاطر النووية، أصبح الدفاع المدني محل نقاش كبير، وكان تعامل الدول مختلفا بشأن القضية. ففي بريطانيا مثلا، وفي الستينات، تراجع أداء منظمة الدفاع المدنية الرسمية، كما خفّضت الحكومة كل أشكال النفقات الموجهة للدفاع المدني. وعلى العكس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كلّفت هيئة الدفاع المدني بتطوير برنامج بناء الملاجئ، وزيادة نفقاتها لتحقيق هدف الدفاع المدني وهو توفير الحماية للمدنيين.

في أعقاب نهاية الحرب الباردة، اهتمت أغلب دول الناتو، مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة أو ألمانيا، وأيضا البلدان المحايدة، مثل سويسرا والسويد، بتطوير حقل الدفاع المدني، والعديد من ممارسات الدفاع المدني أخذت مكانا متميزا من أجل الاستعداد لتأثيرات نهاية الحروب والأزمات. لكن مثل هذه الجهود عورضت من قبل نشطاء السلام، على أساس أنّ هذه البرامج تجسد تكريسا لفكرة إمكانية بقاء الحروب النووية من جهة، وان الدفاع المدني - في حال قيام هذه الحرب- سيكون مكلفا جدا رغم عدم فعاليته في مواجهة القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية من جهة ثانية. ومن هذا المنطلق نظر البعض إلى الدفاع المدني على أنه يشكل خطرا على السلام العالمي بالإضافة إلى كونه عديم الفائدة<sup>3</sup>

لذلك كان ظهور الدفاع المدني في بداية الأمر محتشما، واقتصرت التحضيرات مبدئيا و بشكل رئيسي على وضع مخططات لمراقبة وتنظيم الجزء الناجي من السكان. لكن بمرور الوقت بدأ الدفاع المدني في الانتشار،

<sup>1</sup> David Robertson. ,The Routledge Dictionary of Politics ,third edition,2004,p.67.

<sup>2</sup> Ti m Essex –Lopresti,A brief history of Civil Defence ,Higham Press ltdp12, Great Britain ,first published, 2005,p.7.

<sup>3</sup> George d. Haddow , Jane a.Bulloc.,Introduction to Emergency Management , Elsevier ,third edition, 2008, p.8.

وقد كانت له أساليبه آنذاك مثل : صفارات الإنذار المختلفة ومنها صفارة إنذار الصاعقة لتحذير الناس من مجيء الهجوم، وأيضاً الإعلانات الحكومية التي تبتث عبر محطات الإذاعة والتلفزيون لتعليم الجمهور كيفية التصرف في حالة الهجوم أو في حالة الأزمات.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لم يعد الدفاع المدني يهدف فقط وبصورة حصرية إلى حماية المدنيين ضد أي هجوم يستخدم أسلحة الدمار الشامل ، ولكنه اهتم أيضاً بالدفاع ضد أي هجوم آخر كيميائي أو بيولوجي؛ وبعدها ظهر مجال آخر من الاهتمام والتمثل في حماية المواطن ضد الكوارث الطبيعية والتكنولوجية. وفي هذا السياق، لجأت الولايات المتحدة إلى استبدال مصطلح الدفاع المدني الأمريكي بالوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ (FEMA)<sup>1</sup> ، وبعد هجمات 11 سبتمبر في 2001، صار مفهوم الدفاع المدني متضمناً في المصطلح العام "الأمن الداخلي"<sup>2</sup>.

في أوروبا يستعمل عادة مصطلح "الحماية المدنية" أو "الدفاع المدني"، وهو يشير إلى دور الحكومة في حماية السكان المدنيين غير المقاتلين خاصة في حالة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، كما ترسخ أيضاً ضمن بلدان الإتحاد الأوربي نفسها، مفهوم "إدارة الأزمة" و"إدارة الكوارث" كتأكيد آخر على ضرورة حماية المواطنين من كل أشكال التهديد.

و يستمرّ في أوروبا اليوم استعمال شعار المثلث داخل الدائرة، وهو نفس شعار الدفاع المدني الأمريكي القديم الذي أستعمل في إطار الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ حتى فترة قريبة، وقد أستعمل خلال الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة. لكن في 2006 عمدت الجمعية الوطنية لإدارة الطوارئ إلى استبدال شعار مثلث الدفاع المدني "رسمياً"، بشعار EM (Management Emergency) والذي يعني إدارة الطوارئ. واستمر الشعار القديم في الاستعمال في مناطق معينة مثل هاواي.<sup>3</sup> ويمكن إيجاز تطور الدفاع المدني عموماً في ثلاث حقبة زمنية مهمة:

**1960-1930:** وتميزت هذه الفترة بتركيزها على اتخاذ إجراءات وتحديد مقاييس الحماية والحفاظ على أرواح السكان المدنيين في وقت الحروب والأزمات.

**1980-1960:** تميزت بالحفاظ على النظام العام، تنظيم الأمن، الصحة العمومية وحماية الأشخاص والممتلكات، حماية المؤسسات العمومية واستمرار عملها. بالإضافة إلى حماية الغابات من الحرائق.

منذ **1980** ظهر مفهوم الوقاية من الأخطار الكبرى، التحضير لمخططات النجدة والوقاية من الأخطار الكبرى (الطبيعية والاصطناعية)، تنظيم النجدة، التخطيط لعمليات الوقاية والإغاثة. وأيضاً تميز بانتشار حملات التربية والإعلام في أوساط المدنيين لتوعيتهم بالمخاطر الكبرى.<sup>4</sup>

ومن خلال هذا العرض التاريخي الموجز يمكن أن نلاحظ أن مفهوم الدفاع المدني مفهوم واسع، ظهر

<sup>1</sup> FEMA :Fédéral Emergency Management Agency، أو الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ ، هي وكالة تابعة لوزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية هدفها تنسيق الجهود من أجل الاستجابة للكوارث التي تصيب الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفوق موارد وسلطات الولاية المنكوبة حيث يجب أن تعلن الولاية عن حالة الطوارئ رسمياً ، وأن تطلب التدخل والمساعدة الحكومة الاتحادية للاستجابة للكارثة.

<sup>2</sup> Fleetwood, Richard A., "Civil Defense Now! U.S. Civil Defense History," May 2001, disponible sur: [training.fema.gov/.../DHS%20Civil%20Defense-HS%20-... \(10/04/2011\)](http://training.fema.gov/.../DHS%20Civil%20Defense-HS%20-... (10/04/2011))

<sup>3</sup> لمزيد من التفاصيل حول الدفاع المدني الأمريكي ارجع إلى:

William R. Cumming ., The Civil Defense Legacy, disponible sur: [www.tacda.org\(10/04/2011\)](http://www.tacda.org(10/04/2011))

<sup>4</sup> boulassel b , oualouche k , adjlout m ., Les Lésions les plus répandus dans les domaines de catastrophes et comment s'y prendre, Congrès Mondial de Médecine de catastrophe , Naïf Arab university for Security Sciences, Ryadh , du 29 -11-2010 au 01- 12- 2010 .disponible sur: [www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/.../7.pdf-\(01/06/2011\)](http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/.../7.pdf-(01/06/2011))

نتيجة لظروف معينة أهمها انتشار التهديد النووي، ولكنه سرعان ما تطور وتوسع في مفهومه ليشمل مجابهة مخلفات أو آثار كل التهديدات على الأفراد والممتلكات سواء كانت طبيعية أو صناعية، أو تهديدات بشرية كالإرهاب والجرائم المنظمة وغيرها. وهذا التطور التاريخي للمفهوم يتماشى مع التحولات في مفهوم التهديدات في حد ذاتها.

### ب- التعريف:

يعرف الدفاع بصفة عامة بأنه مجموع الأنشطة الذهنية والوسائل المادية المسخرة والمستخدمة لحماية الدولة والمواطنين ضد كل اعتداء أو تهديد.<sup>1</sup> أما الدفاع المدني فتتعدد تعريفاته:

فهو وقاية الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة وتأمين سلامة المواصلات وضمن سير العمل بانتظام في المرافق العامة وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة والخاصة ومصادر الثروة الوطنية في حالات الحرب والطوارئ والكوارث العامة والحرص على بقاء الروح المعنوية العالية للمواطنين والمقيمين.<sup>2</sup>

كما يمكن تعريف الدفاع المدني بأنه الإجراءات والتدابير الوقائية الكفيلة بحماية السكان وممتلكاتهم في مواجهة كل الأخطار والتهديدات، من خلال مساهمة المواطنين وكافة الأجهزة الرسمية في وضع هذه التدابير. أو مجموع الإجراءات والاحتياطات التي تتخذها الأجهزة المختلفة عدا القوات المسلحة لتأمين الحماية للمواطنين والممتلكات العامة وتقليل الخسارة إلى ادنى حد ممكن.<sup>3</sup>

ويقصد أيضا بالدفاع المدني أداء بعض أو جميع المهام الإنسانية الرامية إلى حماية السكان المدنيين ضد أخطار الأعمال العدائية أو الكوارث ومساعدتهم على تجاوز آثارها الفورية، وكذا تأمين الظروف اللازمة لبقائهم، وتتمثل هذه المهام في: الإنذار، الإجماع، الإنقاذ، الخدمات الطبية، مكافحة الحرائق، استطلاع المناطق الخطرة وتعليمها، مكافحة الأوبئة والتدابير الوقائية المماثلة، توفير المأوى والمؤمن في حالات الطوارئ، المساعدة في استعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق المنكوبة، إعادة التهيئة العاجلة للمرافق العامة الحيوية، دفن الموتى في حالات الطوارئ. ويقصد بأجهزة الدفاع المدني كل المنشآت والوحدات التي تنظمها أو ترخص لها السلطات المختصة القيام بمهام الدفاع المدني.

والدفاع المدني بصفته مجموع النشاطات غير العسكرية يستعمل مبادئ العمليات المستعجلة: الوقاية، التخفيف، التحضير، الرد، أو إخلاء الطارئ، والتحسن والاستعداد. ويتضمن برنامج الدفاع المدني عادة إجراءات تتخذ في أوقات السلم (كبناء الملاجئ خاصة)، كما يتضمن إجراءات أخرى تتخذ في أوقات الحروب مثل تحذير المدنيين من هجوم وشيك لحمايتهم، والأمر نفسه اليوم مع الكوارث والأخطار الطبيعية.<sup>4</sup>

ويتم ضمان الدفاع المدني من قبل رجال المطافئ، الحماية المدنية، الأمن الوطني، شرطة الحدود، الوزارات ومنظمات الصحة، سلك النقل والاتصالات، وكل هؤلاء مسخرين من أجل الوقاية والحماية من كل الأخطار على اختلاف طبيعتها (حرائق الغابات، الفيضانات، الزلازل، البراكين، والأخطار الأيكولوجية) على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي.

<sup>1</sup> François Gere., Dictionnaire de la Pensée Stratégique, Larousse, Paris, 2000, p.71.

<sup>2</sup> محمد بن صالح العصيمي، الدفاع المدني في الحرب والسلم، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص 19.  
<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 20.

<sup>4</sup> علي بوشربة، الدفاع المدني أثناء الكوارث والنزاعات المسلحة: حماية الأجهزة حسب القانون الدولي الإنساني، مجلة الجيش، ع.555، أكتوبر 2009، ص ص 54-60 (ص 56).

إنّ المدلول الجديد لمفهوم الدفاع المدني يعبر عنه أيضا بعدد من المصطلحات الأخرى ، مثل إدارة الأزمات، إدارة الطوارئ، استعداد الطوارئ، تخطيط الطوارئ، خدمات الطوارئ، والحماية المدنية. وفي بعض البلدان، يبدو الدفاع المدني كمرادف ل"الدفاع الكلي" وعلى سبيل المثال في السويد، تشير الكلمة السويدية totalfrsvar إلى التزام تشكيلة واسعة من الهياكل والمؤسسات بالدفاع عن المواطنين - بما في ذلك الحماية المدنية.<sup>1</sup>

في الواقع، يتميز الأمن المدني عن الحماية المدنية التي هي مفهوم عام عرف في عديد الدول، والذي يعني مجموع سياسات الوقاية من الأخطار وأيضا حماية الأفراد. كما يتميز الأمن المدني أيضا عن الدفاع المدني والذي هو مجموع الإجراءات التي تسعى إلى الحفاظ على النظام العام، إلى الحماية المادية والمعنوية للأشخاص، وأيضا إلى صون المنشآت والموارد لفائدة المصلحة العامة، كما يتميز أيضا عن مفهوم الأمن الداخلي. إلا أن مع ذلك يرتبط بها ارتباطا وثيقا وغالبا ما تتشابه وتشارك في الخدمات والأشخاص المكلفين بتطبيق الدفاع المدني والحماية المدنية.<sup>2</sup>

وتتمثل أهداف الدفاع المدني في زيادة إمكانية البقاء في زمن الأزمات لأكبر عدد ممكن من السكان مع إعادة الأوضاع إلى طبيعتها بعد الأزمة. ولا يمكن ضمان حياة السكان إلا بإجراءات هامة مثل إنشاء وحدات إنقاذ، إنشاء وحدات إسعاف، إنشاء وحدات إطفاء، إعادة الوضع لطبيعته الأولى وإزالة آثار الكارثة.<sup>3</sup>

### 2-1-1 مهام الدفاع المدني وعوامل نجاحه

#### ا- مهام الدفاع المدني:

للدفاع المدني خمس مهمات رئيسية وهي:

- **ضمان امن السلطات العمومية والإدارات:** ففكرة السلطات الحكومية على اتخاذ القرارات وعلى التمثيل لكافة التراب الوطني يجب أن تكون محمية أوقات الأزمات. وحماية السلطات لا يستلزم فقط توفير الحماية الجسدية للمسؤولين، وإنما تمتد إلى ضمان بقاء الإمدادات من المعلومات والقرارات، وهذه المهمة تتضمن أيضا حماية المعلومات السرية المهمة لعملية الدفاع.
- **الحفاظ على الأمن العام للإقليم:** وهي المهمة التقليدية التي تستهدف الوقوف في وجه كل الأنشطة غير القانونية، كما يتضمن أيضا وظيفة الاستعلام، والاستخبارات، والمراقبة المستمرة، والوقوف ضد كل أشكال الغش والتزوير والقرصنة في حالات الطوارئ .
- **حماية المنشآت والقواعد والوسائل المدنية الضرورية:** وهي تعني حماية المنشآت الحساسة والتي تمثل عصب الحياة ، كما تدخل هذه المهمة ضمن مهمة ضمان عمل الأجهزة والمؤسسات الضرورية وقت الأزمات، كما في وقت السلم وخاصة المياه، الغاز، الكهرباء، النقل، الهاتف، النقل، المحروقات.
- **حماية المواطنين:** وتقوم على وضع الوسائل الوطنية في خدمة المواطن سواء كانت مستشفيات عامة وخاصة، وحدات الوقاية/ مراكز المساعدة...
- **تقوية إرادة الدفاع لدى المواطنين:** هذه المهمة عادة ما كانت مهملة، في حين انه لا غنى عنها حينما تؤدي

<sup>1</sup>Jacqueline Costa-Lascaux., Citoyenneté et Défense,Repères« la Défense et la Démocratie», SCEREN-CNDP,mai2004 , disponible sur :[http://www.cndp.fr/themadoc/defense/presentation\(12/06/2011\)](http://www.cndp.fr/themadoc/defense/presentation(12/06/2011))

<sup>2</sup> Loup Francart,Livre Gris sur la Sécurité et la Défense ,Economica ,2006.p.87.

<sup>3</sup>محمد بن صالح العصيمي، المرجع السابق، ص. 25.

ظروف معينة إلى تهديد الحرية والديمقراطية.<sup>1</sup>

إن الدفاع المدني يتميز بكونه عملية متصلة تبدأ قبل الأزمة وتنتهي بعدها، وكل مرحلة هي مكمل لما

سبقها:

1 **المرحلة الوقائية أو ما قبل الأزمة:** تشتمل هذه المرحلة على تقييم كل الإمكانيات والمكتسبات ومقارنتها بالخسائر المحتملة الناتجة عن وقوع الكارثة أو الأزمة، وتضم أيضا رسم الخطط ووضع السيناريوهات المبدئية، صيانة ومراقبة التجهيزات.

2 **مرحلة الأزمة:** هي مرحلة العمل باستخدام الإمكانيات المتاحة واستغلالها، وأيضا الاستعانة بكل الآراء والتصورات والمقترحات والبرامج التي تسمح لأصحاب القرار كما تسمح للمواطن بالتصرف بعقلانية وقت الأزمة، وفي هذه المرحلة يظهر دور التعليم، الاتصال، ومدى توفر المعلومات...

3 **المرحلة البعيدة، أو مرحلة تسيير الأزمة،** وتكون على المستوى الوطني والشخصي، وذلك بضمان العلاج للمتضررين، إعادة إصلاح البناء التحتي، التمويل، وهذه المرحلة تقتضي أحيانا العودة إلى الخبرات السابقة والتجارب الوطنية والدولية في مجال إدارة الأزمات.

إن منظمة الدفاع المدني يجب أن تقسم وان تعمل على فترتين: فترة السلم وفترة الأزمة

1- **في وقت السلم:** مهمة المنظمة في هذه المرحلة تتمثل في:

تقليل الهشاشة ونقاط الضعف بكل إشكالاتها، الوقاية من كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على الأمن الداخلي للبلد، بلورة الإجراءات والقواعد الضرورية للدفاع، تحديد الفاعلين الضروريين المطلوبين في حالة الأزمة وتحديد مهامهم، تحديد وتعريف وسائل التدخل ووضع أجهزة الدفاع المدني على أهبة الاستعداد.

2- **في وقت الأزمة:** للمنظمة أيضا أدوار أخرى تقوم بها:

إطلاق الإنذار، تجنيد الأجهزة المعنية والمواطنين المتطوعين، السهر على ضمان التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والفواعل واستخدام الوسائل المتاحة.

ويستعين الدفاع المدني بوسيلتين هامتين لتحقيق أهدافه وهما:

1 **الإعلام:** ويستعمل لأجل أن يكون مجموع المواطنين على اتصال فيما بينهم، وفيما بينهم وبين السلطات العليا، وعنصر الاتصال هذا يدعم بمدى فعالية وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمكتوبة. وهذا الاتصال يقوي روح الدفاع لدى المواطنين.

2 **التدريب والتعليم:** وهذه التقنية تقتضي تعليم وغرس ثقافة الدفاع في المدارس والجامعات، وتدريب المواطنين في جميع المستويات (مستوى التصورات، مستوى التنظيم، ومستوى التطبيق) حتى يتكامل عمل الدفاع المدني.<sup>2</sup>

#### ب- عوامل نجاح الدفاع المدني :

1 - توفير معدات ومهمات الوقاية: وتتضمن هذه المعدات: أجهزة الإنذار الآلية الحديثة التي تستخدم لإنذار السكان بالخطر المحدق بهم، المركبات المزودة بالمعدات التي تستطيع القيام بمختلف أعمال الدفاع المدني في مكان الحادث، استخدام الحوامات في أعمال الإنقاذ، والإسعاف، وفي أغراض الإخلاء من المناطق المعرضة للخطر.

ب- أهمية تدريب السكان على إجراءات الوقاية: يتوقف نجاح الدفاع المدني على تدريب السكان على الإجراءات

<sup>1</sup> Abdellatif Bouzar. «Gestion de Crises et Défense Civile»; Conseil de la Nation , 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006,pp113-114.

<sup>2</sup> Mohamed Ahmidatou., « Réflexions sur les Fondements Juridiques : La Mission et l'organisation de la défense civile», Conseil de la Nation ,ibid., pp107-109.

التي يجب أن تتخذ في حالة الأزمة، أعمال الإسعافات الأولية، ومكافحة الحرائق، والإخلاء. وهنا تظهر أهمية إجراء التمارين التطبيقية حول كيفية التصرف في حالة وقوع هذه الهجمات، وعلى كيفية إزالة أثارها، والمحافظة على النظام، ومنع انتشار الذعر والهلع.

ج- تنمية الوعي بالدفاع المدني: من خلال تدريس المبادئ الرئيسية للدفاع المدني في المدارس والجامعات.

د - الإنفاق على الدفاع المدني: فتخصيص اعتمادات مالية ثابتة (ميزانية الدفاع والداخلية) يعتبر ضروريا مهما كان باهظاً، لأن أي إستراتيجية لا تعمل على تقليل الخسائر والدمار الذي تسببه الأزمات والكوارث لا تعتبر إستراتيجية للأمن القومي.

ومن الأفضل أن تكون هناك موازنة في الإنفاق بين متطلبات الدفاع الوقائي، وبين متطلبات الدفاع المدني، أي يعتبر الدفاع المدني مكملاً لوسائل الدفاع الوقائي.<sup>1</sup>

### 3-1-1 المفاهيم المتداخلة والمترابطة مع مفهوم الدفاع المدني

توجد عدة مفاهيم قريبة من مفهوم الدفاع المدني، غير أنها تختلف عنه في بعض النقاط وبعض المعاني ومن بينها: إدارة الطوارئ: (أو إدارة الكوارث) هي قواعد التعامل لتجنب المخاطر. وهي القواعد التي تشمل التحضير لحالات الكوارث قبل وقوعها، والاستجابة للكوارث (على سبيل المثال، الإخلاء في حالات الطوارئ، والحجر الصحي، وإزالة التلوث الشامل، وما إلى ذلك)، ودعم، وإعادة بناء المجتمع بعد الكوارث البشرية أو الطبيعية التي وقعت. بشكل عام، فهي عملية مستمرة من خلالها يقوم جميع الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية بإدارة المخاطر في محاولة لتجنب أو التخفيف من آثار الكوارث الناجمة عن الأخطار الكبرى. وتعتمد الإدارة الفعالة للطوارئ على تكامل خطط الطوارئ على جميع المستويات الحكومية وغير الحكومية المشاركة.<sup>2</sup> وإدارة الطوارئ مبادئ أساسية وهي:

1. الشمولية: تدرس وتأخذ في الاعتبار جميع الكوارث والأخطار الكبرى، جميع المراحل، وجميع الآثار ذات الصلة بالكوارث.
2. الاستباقية: توقع الكوارث في المستقبل، واتخاذ التدابير الوقائية والتحضيرية لبناء مجتمعات قادرة على مقاومة الكوارث. (قراءة المؤشرات المبكرة)
3. وجود "خطر يحركها": مديرو الطوارئ يستخدمون مبادئ إدارة المخاطر (تحديد المخاطر، وتحليل المخاطر، وتحليل الأثر) في تحديد الأولويات والموارد.
4. التكامل: ضمان وحدة الجهود بين جميع مستويات الحكومة وجميع عناصر المجتمع.
5. التعاون: خلق والحفاظ على علاقات واسعة، والعمل المشترك بين الأفراد والمنظمات لتشجيع الثقة، وبناء توافق في الآراء، وتسهيل الاتصالات.
6. التنسيق: مزامنة أنشطة جميع الجهات المعنية ذات الصلة لتحقيق هدف مشترك. (لتحقيق السرعة والفعالية).
7. المرونة: مديرو الطوارئ يستخدمون الأساليب الإبداعية والابتكارية في حل التحديات الكارثية.

<sup>1</sup> خضر الدهراوي، أهمية الدفاع المدني في عصر الإرهاب والأزمات، مجلة الملك خالد العسكرية في:

[http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=360649\(22/03/2011\)](http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=360649(22/03/2011))

<sup>2</sup> لتفاصيل أكثر انظر:

Wisner, Blaikie p, Cannon t, Davis i., At Risk - Natural hazards, people's vulnerability and disasters, Rutledge, Wiltshire, 2004.

8. العلمية : قيمة العلم والنهج القائم على المعرفة؛ على أساس التعليم والتدريب والخبرة والممارسة الأخلاقية ، والإشراف العام والتحسين المستمر والاستفادة من عودة التجربة.<sup>1</sup>

-**التخفيف أو التلطيف: Mitigation** التخفيف عملية نشيطة لمنع الحرب أو إطلاق الأسلحة النووية أو كبح جماح الكارثة. وتتضمن هذه العملية تحليل السياسة، الدبلوماسية، الإجراءات السياسية، نزع السلاح النووي والعديد من الردود الدفاعية العسكرية. كما أن التخفيف أيضا ينعكس في التخطيط الطويل الأجل، مثل تصميم نظام الطريق السريع بين الولايات لتسهيل وتسريع عمليات التنقل والتدخل، وتنصيب القواعد العسكرية أبعد من المناطق المأهولة بالسكان.

-**التحضير Preparation** عملية التحضير تشمل بناء الملاجئ، والإلمام بالمعلومات، مراقبة وصيانة التجهيزات والبناء التحتي الطارئ. على سبيل المثال، أكبر المدن في الولايات المتحدة لها مراكز عمليات مستعجلة تحت الأرض والتي يمكن أن تؤدي إلى تنسيق عمل الدفاع المدني. كما تمتلك العديد من الوسائل التي وضعت ونصبت تحت الأرض قرب محطات السكة الحديدية الرئيسية. كما أن هناك إجراءات أخرى تتضمن زيادة الاحتياطات والمخزونات الحكومية المستمرة من الحبوب، المخزون الاحتياطي الوطني الإستراتيجي، رفع سقف احتياطي النفط الإستراتيجي، تفريق جسور الشاحنات الناقلة للمواد والسلع، تنقية الماء، وضع المصافي المتنقلة، اكتساب وسائل متنقلة لإزالة التلوث، تجهيز الوسائل الخاصة والعامة المتعلقة بنقل الموتى في حالة الكوارث مثل فريق عمليات التدخل ضد الكوارث المميّنة (DMORT) ، ومساعدات أخرى مثل الإسكان المؤقت لإسراع وتحسين عمليات الدفاع المدني. أما على المستوى الفردي، فإن التحضير يظهر من خلال حصول كل المدنيين على اليودايد iodide وهي أقراص تستعمل كإجراء سلامة لحماية الغدة الدرقية الإنسانية من منفذ اليود المشع الخطر. الإجراء الآخر أن يغطي الأنف والفم والعيون بقطعة القماش والنظارات الشمسية للحماية من الانبعاثات والغازات السامة.<sup>2</sup>

-**الرد: Response** عملية الرد تبدأ أولاً بإنذار المدنيين لدخول الملاجئ وحماية الممتلكات الثمينة. و بعد أي هجوم أو كارثة، فإن خدمات الطوارئ الدائمة والتقليدية تزيد بشكل مثير وتقوم بعملية الرد. والمسؤوليات تكون على عاتق الوكالات المحلية والرسمية، واحتياطي الطوارئ المجهز بالوحدات العسكرية المتخصصة خاصة في الشؤون المدنية و الشرطة العسكرية ومهندسو المعركة...

والهدف من الرد التقليدي على التهديد الموجه نحو المراكز السكانية المدنية هو أن يبقي على قوة كبيرة مدربة من عمال الطوارئ المتطوعين.. دراسات في الحرب العالمية الثانية أظهرت بأن تدريب ما يقارب (40 ساعة أو أقل) من المدنيين في فرق منظمة يمكن أن تزيد من فعالية النشاطات الطارئة لتصل إلى حوالي 95 % مدعومة من قبل السلطات المحلية. ووفق هذه الخطة، فإن عامة الناس يكون بإمكانها التدخل لإنقاذ نفسها من أكثر الحالات كارثية.

-**الاسترجاع والتحسين Recovery** هي عملية بعدية ، وتقوم على إعادة بناء البنية التحتية المتضررة والبنيات ووسائل الإنتاج. ومرحلة التحسن هي الأطول وفي النهاية أكثر المراحل تكلفة. فعندما تمر "الأزمة"، فإن التعاون

<sup>1</sup> Jim Shultz.,Emergency Management,disponible sur:

[http://www.ncptsd.va.gov/facts/disasters/fs\\_rescue\\_workers.html](http://www.ncptsd.va.gov/facts/disasters/fs_rescue_workers.html). (09/09/2011)

<sup>2</sup>Protection Civile du Val de Marne., Définition de la Protection Civile et de ses missions dans le monde, disponible sur : [www.protection-civile69.org/](http://www.protection-civile69.org/) .(10 avril 2011)

ييهت وجهود التحسين تسييس في أغلب الأحيان أو ترى كفرص اقتصادية. والتحسّن يمكن أن يكون مساعدا جدا على تحقيق أهداف الدفاع المدني. فإذا كانت مصادر وموارد التلطيف والتخفيف مفرقة قبل الهجوم أو قبل الكارثة، فإن عملية التحسين بعد الكارثة يمكن أن تعوض النقص في المراحل الأولى .

**التطبيق Implementation** هذه العملية تخرج من الإطار النظري إلى الواقع العملي لتزيد من فعالية عمل أجهزة الدفاع المدني، و يعتقد بعض المختصين أنّ الحكومة يجب أن تغيّر بناء القوانين والسياسات، وذلك بغرس ثقافة الاستقلالية والاعتماد على الذات، لكي تخفض اعتماد المجتمعات المدنية على الشبكات الهشة المعقّدة من الخدمات الاجتماعية، وهذا لأنه في نهاية الأمر يساعد على توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والأمان للمواطنين المدنيين<sup>1</sup>.

### 2-1 تنظيم الدفاع المدني وخطط العمل فيه

#### 1.2.1. تنظيم وهيكلية الدفاع المدني:

الدفاع المدني يقوم مبدئيا على مستوى مركزي، ويتوقف على مدى انخراط الشرطة الوطنية وعلى وحدات الدفاع المدني. ووزير الداخلية باعتباره المسؤول عن كلا التشكيلتين، فانه يحظر ويطبق إجراءات الدفاع المدني. وبهذا المعنى فهو المسؤول على تحقيق النظام العام، على الحماية المادية والمعنوية للأشخاص وعلى صون المنشآت ومصادر المنافع العامة، فهو إذا يحضر وينسق ويراقب تطبيق إجراءات الدفاع المدني التي تقوم بها مختلف المديريات الوزارية.

إن مهمة الوزير تتطور على مستوى الإقليم وذلك بالترابط والتنسيق مع السلطات العسكرية، فهو يستقبل وزراء الدفاع من اجل تطوير الوسائل، دعم خدمات المنشآت القاعدية للجيش والمتخصصة في الحفاظ على النظام العام في المناطق التي تتطور فيها العمليات العسكرية. وبقرار حكومي ، فان القيادة العسكرية المعينة لهذا الغرض تصبح هي المسؤولة عن حفظ النظام العام وتمارس التنسيق بين إجراءات الدفاع المدني والعمليات العسكرية .

من جهة أخرى، يسير وزير الداخلية الدفاع المدني على المستوى الوطني، وذلك بتحديد الموارد البشرية والمادية التي لا غنى عنها، ومعايير تنظيم الدفاع المدني الأخرى. أما المديريات المختلفة فأنها تضمن مهمات الدفاع المدني كل حسب مستواه.

الدفاع المدني هو أيضا جزء من مهمة المؤسسة العسكرية، والمحددة بوضوح من قبل الدولة. ولذلك فانه وفي حالة الكوارث أو الأخطار الكبرى ، فان الإطار القانوني يفرض على هذه المؤسسة التدخل ضمن عمليات الدفاع المدني<sup>2</sup>.

إن مهمات الدفاع المدني ليست بسيطة أبدا بالنسبة للمؤسسة العسكرية، ففي الواقع، المؤسسة العسكرية ليست منشأة ومنظمة ومجهزة لهذه المهمة، ووضع الوسائل العسكرية موضع تطبيق على مستوى إقليم منطقة الدفاع يخلق عددا من الاضطرابات في الحياة الطبيعية للعسكريين. والمسألة التي تطرح هي معرفة إلى أي مدى يمكن التقدم والاستعانة بالخدمات العسكرية بحيث لا يؤثر ذلك مطلقا على تنظيم العمليات العسكرية الجارية.

إن هذه المهمات الخاصة تتطلب دائما التكيف مع قاعدة الإجراءات والمسار المتبع. فعندما يتعلق الأمر

<sup>1</sup>المزيد من التفاصيل حول هذه المصطلحات وبدقة ارجع إلى:

Gladson I Nwanna., Natural disasters and Others Emergencies, What you should know, Frontline Publisher, Baltimore,2004.

<sup>2</sup> Assam Nadia., La Défense Civile; Etude de Cas, Mémoire de Post Graduation Spécialise en Sécurité Nationale,2003- 2004,p11.

باستخدام الوسائل العسكرية في عمليات الدفاع المدني، فإن هناك دائما وعيا بهذه الضرورة وبالتالي تقييم للاحتياجات. وبالتالي فإن التعاون بين المؤسسات المدنية والعسكرية لا يتم فقط في حالة الاحتياجات الطارئة كالتدخل لمواجهة حرائق الغابات، أو تقديم الإسعافات للسكان ضحايا الكوارث الطبيعية، بناء على طلب رسمي من السلطة المدنية، بل قد يصبح صورة متكررة وطبيعية.

من جهتهم، يطلب العسكريين دائما الدعم من الخبرات والمهارات المدنية، فعلى سبيل المثال، يقوم وزير الصحة بتحرير العديد من الأسرى في المستشفيات بغرض استقبال الجرحى العسكريين. كما أنه في وقت السلم، فإن المؤسسة العسكرية لا تمنع في اللجوء إلى المختصين المدنيين، وبذلك فإن التعاون المدني العسكري يمثل حقيقة قديمة ودائمة وقد أثبتت فعاليتها.<sup>1</sup> ويخضع التعاون المدني العسكري لمبدأين أساسيين هما:

- مبدأ التبعية: بناء على تسخير أو طلب المساعدة، فإن الوسائل العسكرية تأتي لتكمل وسائل الدفاع المدني.
- مبدأ مسؤولية السلطة المدنية: فأمام بعض حالات الطوارئ، فإنه يتعين على السلطة المدنية (الحكومة) إعلان حالة الطوارئ، وربما حالة الحصار والتي تستلزم تحويل جزء من سلطاتها إلى السلطة العسكرية.

في حالة الكوارث التي تتطلب استعمال الوسائل الثقيلة، فإن الحماية المدنية يمكن أن تستفيد من مساعدة وزارات أخرى وبالخصوص وزارة الدفاع بتجهيزاتها المهمة المادية والبشرية، وزارة الصحة والتي تقدم الدعم الطبي، ووزارات أخرى ذات علاقة، ومن هذا المنطلق فإن كل الوزارات تستطيع أن تندرج ضمن الدفاع والحماية المدنية مثلها مثل المجتمع المدني وخصوصا تلك التي تمتلك المعرفة والحنكة في التصرف أو التي تمتلك الأجهزة المتخصصة.

على المستوى المحلي: تضمن السلطات المكلفة بالوقاية من الأخطار الكبرى ومنظمة النجدة والإسعاف تحضير وتنفيذ الإجراءات غير العسكرية للدفاع والحماية المدنيين، وهذا يعني مجموع الأنشطة التي تهدف إلى البحث على الحفاظ على أمن الأشخاص والممتلكات وأيضا حماية البيئة والمحيط وقت السلم.

يقوم الفاعلون المذكورون بتحضير وتنفيذ مخططات استعجاليه - في حالة المخاطر الكبرى- وهم أيضا مكلفون ببلورة وصياغة مخططات الوقاية من الكوارث الطبيعية الغير متوقعة. ولوضع إجراءات الدفاع المدني محل تطبيق، يعتمدون على خدمات مجموعة من الفاعلين مثل: الشرطة، الحماية المدنية، الإطفاء، حراس الغابات،... كما يقومون أيضا بالتنسيق والربط فيما بين هذه الأجهزة بعد الأزمة، فبعد عمليات الإنقاذ والنجدة فإن المساعدة للمواطنين تختلف وتتغير طبيعتها ولكن تبقى لا غنى عنها من أجل إرضاء الاحتياجات المادية للمواطن.<sup>2</sup>

### 2-2-1 مخططات عمل الدفاع المدني

نبت مفهوم الحماية المدنية من مفهوم ومن تاريخ النجدة والإنقاذ في حد ذاتها، والتي نفسها انبثقت من الإجراءات المتخذة في مواجهة الأخطار. وقد تطور مع تطلعات المواطنين المستمرة بحثا عن الأمن والحماية. فالوقاية من الأخطار، وتنظيم عمليات النجدة وحماية الأشخاص والممتلكات كانت هدفا رئيسيا منذ وقت طويل.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، أدى ظهور الأخطار الكبرى وتطور الوسائل المعقدة للوقاية وللإنقاذ إلى ارتفاع قدرة الدولة على التدخل في حالة الأزمات. ولأجل مواجهة الأخطار الكبرى وخصوصا الكوارث الطبيعية بفعالية، فإن السلطات العمومية للدول ومنها الجزائر تتطلع وتأخذ من التجارب الأجنبية التي تطبق مخططات

<sup>1</sup>Institute des Hautes Etudes Internationales., Comprendre la défense ,Economica ,Paris,1999 ,p 219

<sup>2</sup>لمزيد من المعلومات حول موضوع التعاون العسكري المدني في مجال الدفاع المدني عد إلى:

Loïc- Charles Marion., le Partenariat Civils-Militaires , Pur ,Rennes,1997 .

متنوعة، والتي تمثل اليوم الوسيلة الأفضل للتحكم في الأخطار الكبرى ولتخفيض أثارها السلبية على الإنسان، البيئة والبنيات.

إن مخططات عمل الدفاع المدني تتنوع وتتعدد، ويعتبر مخطط تنظيم النجدة ORSEC من أهم وأشهر هذه المخططات على الإطلاق وفيما يلي سنتطرق باختصار إلى هذا المخطط.

### مخطط تنظيم النجدة ORSEC

يقوم مخطط تنظيم عمليات النجدة والمعروف تحت اسم مخطط ORSEC على فكرة أنه مهما تكن أشكال الكوارث والحوادث متنوعة، فإنها تشترك في عدة إجراءات: (البحث والتحكم في الاستعلامات، إرسال وسائل النجدة، النقل، علاج الجرحى...) و أيضا في التقسيم والتوزيع المشترك للأدوار قدر الإمكان بين الفاعلين منهم مثل: الدرك، الشرطة، رجال الإطفاء، طواقم السلك الطبي،...).

كما يقوم مخطط ORSEC على أساس تحليل الأخطار، ويتميز بالديمومة والتدرج والقابلية للتكيف والتطور الدائم وأيضا الحاجة الدائمة إلى التدريب والاختبار. يتكون المخطط من ترتيبات عامة وأخرى خاصة، كما انه يمثل مخططا عاما ومرنا لتمكين السلطات من التصرف بفعالية وبفائدة في الظروف المختلفة.

### أنواع مخطط تنظيم عمليات النجدة

يتوفر مبدئيا نوعين من المخططات، مخططات إدارة الأزمات ومخططات الوقاية.

مخططات الأزمات تنقسم بدورها إلى نوعين: مخططات تنظيم النجدة و المخططات الاستعجالية<sup>1</sup>

● **مخططات تنظيم عمليات النجدة:** أوجدت هذه المخططات لغرض مواجهة الأخطار الكبرى وعواقبها الوخيمة. فهي تقوم بإحصاء الوسائل العامة والخاصة المتوفرة التي يمكن توظيفها وقت الكوارث، وأيضا تعرف وتحدد الشروط الضرورية لاستعمالها في تسيير عملية النجدة. وهي أقسام:

ا- مخططات تنظيم عمليات النجدة الإقليمية ، أو مخططات المقاطعات

le plan ORSEC départemental تحضر وتطلق من طرف الوالي ، فهو الذي يحدد مقاييس وإجراءات الحماية، وأيضا ينسق ويربط بين وسائل النجدة العمومية داخل الإقليم. داخل مخطط النجدة يندرج الطاقم الطبي للنجدة والذي مهمته انتشار الجثث وأيضا مركز طبي للإجلاء للعناية بالجرحى. ويشتمل المخطط على مجموعة من الترتيبات العامة والوظائف مثل إنذار الفاعلين، إعلام وإنذار المواطنين، الاتصال.

ب- مخططات تنظيم عمليات النجدة الوطنية ومخططات المناطق

le plan ORSEC zonal et national: عندما يفوق حجم الكارثة استطاعة المخطط الإقليمي ، فان مخطط تنظيم عمليات النجدة يمكن أن يطلق على مستوى منطقة الدفاع (من طرف والي المنطقة) أو على مستوى كامل الإقليم الوطني (من طرف الوزير الأول). وفي هذا المستوى أيضا توجد مجموعة من الترتيبات العامة، والمتمثلة خاصة في تقديم حصيلة وملخص الترتيبات المتخذة وتنظيم الدعم وإحصاء الوسائل النادرة وتحديد كفاءات الإعلام.

ج- وهناك بعض الترتيبات العامة التي تتخذ على المستوى البحري: وتشتمل على تحديد كفاءات تنسيق وتبادل المعلومات، المهمات المحددة مسبقا، مهمات التطبيق (الاتفاقيات الدولية، واتفاقات التعاون)<sup>2</sup>

إن هذه المخططات تظهر مزايا التمركز ومزايا التجنيد الدقيق والمحكم لمصالح الدولة، والمجموعات

<sup>1</sup>Assam Nadia, op.cit,p.19.

<sup>2</sup>ONU.,Gestion des Risques et des Catastrophes Naturelles :Préparation aux Catastrophe, Atelier «Risques et Catastrophes Naturelles», France .disponible sur: [esa.un.org/.../pdf/tf\\_tourism\\_CAST\\_f.pdf](http://esa.un.org/.../pdf/tf_tourism_CAST_f.pdf) - (22/01/2009)

الإقليمية، والوسائل الخاصة، مع إدماج الهيكل الطبي بالكامل.  
بالإضافة إلى هذه الترتيبات العامة، فإن مخطط ORSEC يتضمن أيضاً ترتيبات خاصة مكتملة للترتيبات العامة في مجال:

-الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، البراكين، الحرائق....)

-في مجال الأخطار التكنولوجية (المصانع الكيماوية، المخابر، المحطات النووية...)

-في مجال الأخطار الصحية (الأوبئة، المجاعة،...)<sup>1</sup>

● **المخططات الاستعجالية:** تتضمن الإجراءات الاحتياطية والوسائل المسخرة من أجل القيام بمواجهة الأخطار ذات الطبيعة الخاصة، أو التي ترتبط بوجود وبعمل القواعد والمنشآت المهمة؛ إن وضع مخطط استعجالي موضع التطبيق لا يمثل عائقاً أمام إطلاق مخطط ORSEC إذا استدعت الظروف ذلك.  
ونجد أن هناك ثلاثة أنواع من المخططات الاستعجالية:

أ\_ مخططات التدخل الخاصة (P.P.I) وتحضر من طرف الوالي، تحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها لحماية المنشآت والهيكل التي تتعرض لمخاطر خاصة . يتخذ القرار فيها على مستوى المقاطعات، وهناك إمكانية لمساهمة القوات العسكرية.

وقد مثل وعي واستجابة الجماعة الدولية بعد كارثة Bhopal بوبال<sup>2</sup> في الهند في ديسمبر 1984، نقطة الانطلاق لتبني إجراءات صارمة موجهة لتقليل هشاشة المنشآت البشرية أمام هذه الأخطار بتبني هذا النوع من المخططات.

في الجزائر، مخططات التدخل الخاصة، المؤسسة بواسطة قانون رقم 04-02 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث، في إطار التنمية المستدامة، تطبق على كل الأنشطة التي تمثل أخطار كبيرة للتجمعات. ويهدف المخطط -تحت سلطة الوالي- إلى تنسيق النجدة في حالة وجود كارثة صناعية جسيمة لا يمكن احتواؤها في محيط المنشآت المهذدة داخليا، والتي قد تهدد الآخرين بالامتداد إلى الخارج. والانفجار المفاجئ على مستوى المنشآت البتر وكيماوية بسكيكدة هو مثال للأخطار من هذا النوع.

ونجد أحيانا مخططات التدخل الداخلية (P.I.I) ، وهي خاضعة لنفس غاية مخططات التدخل الخاصة P.P.I ، حيث تكون إدارة المؤسسة مسؤولة عن الوضع، فمدير المؤسسة أو المنشأة يكون هو المسؤول عن الأمن الداخلي لمؤسسته، بحيث يكون مكلفا بتهيئة الوسائل التقنية في إطار بلورة مخطط داخلي للتدخل ضد كل الأخطار.<sup>3</sup>  
ب\_ المخططات الحمراء les Plans Rouges: هي مجموع الإجراءات والوسائل المسخرة لتقديم النجدة لعدد كبير من المنكوبين، ويتصف بكونه مخطط وطني، تطوري، عملي، مرن ، وصحي.<sup>4</sup>

ج\_ مخططات النجدة المتخصصة (P.S.S): وهي مرتبطة بمخاطر محددة، أنشئت بغرض مواجهة الأخطار التكنولوجية والتي ليست موضوع مخططات التدخل الخاصة، أو الإخطار المرتبطة بالحوادث التي تضع حدا

<sup>1</sup>--، La Défense Civile .disponible sur: [www.ac-paris.fr/.../défense-civile-académie-de-tou\(10/02/2011\)](http://www.ac-paris.fr/.../défense-civile-académie-de-tou(10/02/2011))

<sup>2</sup>-كارثة بوبال أو كارثة يونيون كاربايد من أسوأ الكوارث الصناعية في التاريخ، حدثت في مدينة بوبال في الهند عندما حصل انفجار في مصنع المبيدات لشركة يونيون كاربايد في منتصف ليلة 3 ديسمبر 1984، مما أدى إلى انطلاق غاز ميثيل إيزوسيانات وتعرض أكثر من نصف مليون نسمة لهذا الغاز ولمركبات كيميائية أخرى. بلغت حصيلة الوفيات الفورية الرسمية 2259 شخصاً، وأكدت حكومة ولاية ماديا براديش لاحقاً حصول 3787 وفاة نتيجة انطلاق الغاز. تشير تقديرات أخرى إلى موت ثمانية إلى عشرة آلاف خلال الأيام الثلاثة الأولى، وحوالي 25 ألف ماتوا في السنوات اللاحقة من أمراض متعلقة بالتعرض للغاز السام. يُقدّر عدد المتضررين الإجمالي بين 150 و600 ألف، وهذا يجعل كارثة بوبال أكبر الكوارث الصناعية في العالم من حيث عدد الضحايا.وقد تأسست اللجنة الطبية الدولية ببوبال عام 1993 كرد فعل علي الحادث.

<sup>3</sup> Ali Ghalel., "LA Gestion des Catastrophes, Défi Actuel", Conseil De La Nation ,Op.Cit, P 181.

<sup>4</sup>--; Les plans de Secours en Situations de Catastrophe ou d'exception, disponible sur: [www.nrbc-sudest.org/.../public\\_manuscrite.aspx?... - %\(15/02/2011\)](http://www.nrbc-sudest.org/.../public_manuscrite.aspx?... - %(15/02/2011))

ونهاية لحياة الأشخاص و هلاك البيئة و الممتلكات. يتم اتخاذ القرار هنا أيضا على مستوى المقاطعات، ومشاركة القوات المسلحة في وضعها أمر ممكن.<sup>1</sup>

إن وضع هذه المخططات الاستعجالية موضع التطبيق يسمح بتجنب إطلاق مخطط النجدة ORSEC (باعتباره ميكانيزما ثقيلًا)، هذا الأخير يمكن إطلاقه في مرحلة لاحقة لمخطط استعجالي غير فعال أو غير كافي.

بالنسبة لبلورة وإطلاق مخططات الدفاع المدني ، يمكن ملاحظة ما يلي:

أ مخطط النجدة ORSEC الوطني يتم بلورته وإطلاقه من قبل سلطات الدولة، فمخطط ORSEC الوطني يحضر من قبل وزير الداخلية ، ويتم إطلاقه من طرف الوزير الأول.

ب مخططات النجدة ORSEC الجديدة (المناطق) يتم تحضيرها وإطلاقها من طرف حاكم منطقة الدفاع الذي ينسق بين وسائل النجدة العمومية. ومخططات نجدة المقاطعات تحضر وتطلق من طرف والي المقاطعة أو الولاية.

ج فيما يخص المخططات الاستعجالية، فإن مخططات التدخل الخاصة تحضر من طرف والي باستشارة رئيس البلدية والمعنيين بالأمر. إن تطبيق النجدة بعد إطلاق مخططات النجدة ORSEC أو المخططات الاستعجالية تحتاج غالبا إلى تسخير الأشخاص والممتلكات.

فيما يخص الجزائر، لم يوجد أثناء العهد الاستعماري صراحة مخطط النجدة في الوقت الذي عرفت فيه أخطر زلزال مهول في 1954 (الأصنام) والذي خلف وحصد العديد من الأرواح. في ذلك الحين صدر مرسوم 6 أكتوبر 1954 يؤسس لإجراءات وتدابير استثنائية، هدفه هو تسهيل وتسريع إعادة بناء المنطقة المتضررة من الزلزال في الجزائر وأيضاً السماح بتوفير السكن المؤقت للمتضررين. وكانت الوسائل التي وضعت موضع التطبيق لبلوغ هذه الأهداف كالتالي:

- امتلاك صندوق خاص لتمويل العمليات المرتبطة بإعادة بناء وتهيئة المناطق المنكوبة .
  - توجيه وتخصيص موارد عمومية وخاصة لتمويل هذه العمليات.
  - تعيين موظف له السلطة (محافظ إعادة البناء) لإدارة عمليات إعادة البناء وإعادة التهيئة.
- يمكن أن تخضع الأراضي والمباني الضرورية لتنفيذ الأشغال إلى عملية نزع ملكية لغرض المنفعة العامة.<sup>2</sup>

### 3-1 إدارة الكوارث الطبيعية ضمن إستراتيجية الدفاع المدني :

تتعرض الدول باستمرار لمخاطر ناجمة عن الكوارث الكبرى، وقد دفعت الحكومات إلى الاهتمام بتلك المشكلة، ليس فقط بفعل الخسائر المادية والبشرية والمآسي الإنسانية التي تنتج عنها؛ لكن بفعل الضربات العنيفة التي توجهها تلك الكوارث لبنية المجتمعات، إن هذه الكوارث تلقي بضلال ثقيلة على كفاءة الحكومات وسياسات الدول وكفاءة التخصصات المهنية المختلفة، وتوجهات الرأي العام،<sup>3</sup> وعلى الرغم من أن الكوارث الطبيعية تعرض الهيكل الاجتماعي للخطر، إلا أنها من جهة أخرى تعتبر وسيلة تعليم مهمة جدا أكثر من غيرها من الأحداث الأخرى، فهذه الكوارث تكشف بسرعة وعلى نحو كبير عن فشل المخططات والتدابير الوقائية في أداء المهام المنوطة بها.<sup>4</sup> وهذا الوضع فرض على هذه المجتمعات ومؤسساتها الاجتماعية، أن تعمل من أجل الحد من تلك

<sup>1</sup> Ali Ghalel ,op.cit, p182.

<sup>2</sup> Assam Nadia, op.cit, p p 22- 23

<sup>3</sup> علي عبد الكاظم الفتلاوي، تدخل الخدمة الاجتماعية في التخطيط للحد من الكوارث (موجهات نظرية)، مجلة الساتل، العدد الخامس، 2008 ، ص 123، في: [www.ejtemay.com/showthread.php?t=17278](http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=17278) - (22/04/2011)

<sup>4</sup> Charles Perrow., The Next Catastrophe, Reducing Our Vulnerabilities to Natural, Industrial, and Terrorist Disasters, Princeton University Press, Princeton, 2007, p p1- 4

الكوارث و آثارها المدمرة على الإنسان والمجتمع.

### 1.3.1. تعريف الكوارث الطبيعية وأنواعها

#### أ- تعريف الكوارث الطبيعية.

يعرف العقد الدولي للحد من الكوارث التابع للأمم المتحدة الكارثة بأنها: حادث جسيم بفعل الطبيعة أو الإنسان إرادياً أو غير إرادي يتسبب في خسائر بشرية ومادية وبيئية كبيرة، تتعدى طاقة المجتمع المصاب وقدرته على التعامل معها من خلال موارده الذاتية.<sup>1</sup>

- وقد عرفت المنظمة الأمريكية لمهندسي السلامة بأنها "التحول المفاجئ غير المتوقع في أسلوب الحياة العادية، بسبب ظواهر طبيعية أو من فعل الإنسان. تتسبب في العديد من الإصابات والوفيات أو الخسائر المادية الكبيرة".  
وهنا من الضروري التمييز بين مفهومي الكارثة والأزمة نظراً للارتباط الشديد بين المفهومين. فالمشكلة التي تبقى دون حسم لفترة طويلة تتحول إلى كارثة، والكوارث هي غالباً الأسباب الرئيسية المسببة للازمات.<sup>2</sup>  
ومن جهة أخرى يجب التمييز بين الكارثة والخطر، فالخطر الطبيعي كما يعرفه بيرتون هو عبارة عن مجموعة من العناصر الفيزيائية التي تسبب ضرراً للإنسان، وتنتج بدورها عن قوى عرضية بالنسبة له، أي إنها خارجة عن إرادته.

والمخاطر الطبيعية مصدرها فعل الطبيعة وينجم عند وقوعها في أماكن هشة كوارث طبيعية، فالزلازل والبراكين كظواهر طبيعية هي مخاطر طبيعية ولا تسمى كوارث طبيعية إلا عند وقوعها وتخليفها لخسائر مادية وبشرية معتبرة. والخلاصة هي أنه من خلف مفهوم الكوارث الطبيعية يقف مفهوم الأخطار الطبيعية والتي تترجم النقاء الظواهر الطبيعية مع الرهان البشري. إذ لا توجد كارثة، إلا وكان العنصر البشري هو المتضرر من نتائجها الثقيلة، وهذا على مستويات عديدة: نفسية وسياسية واقتصادية. لأجل ذلك فكل استراتيجيات التنمية المستدامة تهدف إلى تقليل آثار هذه الكوارث الطبيعية.<sup>3</sup>

- أما التعريف الإجرائي الذي استخدمه الاتحاد الدولي لمنظمات الهلال والصليب الأحمر في التقرير السنوي الأول سنة 1993 عن الكوارث في العالم، فقد عرف الكارثة بأنها حدث يقع لأسباب بشرية أو طبيعية، مقصودة أو غير مقصودة وينتج عنه مصرع عشرة أشخاص أو أكثر، أو تضرر أو إصابة مائة شخص أو أكثر)<sup>4</sup>  
من التعريف السابقة يمكننا استخراج الخصائص العامة المشتركة بين الكوارث وهي:

1. سرعة الحدوث والتتابع، فبعضها لا يتجاوز عدة ثواني مثل الزلازل، والبعض الآخر عدة دقائق أو ساعات مثل البراكين والأعاصير، والبعض الآخر عدة أيام مثل الفيضانات.
2. العنف والشمولية و سرعة التأثير على ما يقع ضمن نطاقها، فأحيانا لا تقتصر آثار الكارثة على الفئة أو المنطقة المنكوبة، لكن قد تمتد لتؤثر بدرجات متفاوتة على الدولة والمجتمع وقد تمتد آثارها لخارج حدود الدولة.
3. صعوبة التنبؤ بحدوثها قبل وقت يكفي لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثارها، وخاصة الزلازل والانهيئات

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مبادئ توجيهية للمنظمات الوطنية للحد من أخطار الكوارث، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 2-3 في: [www.unisdr.org](http://www.unisdr.org) (2010/09/13)

<sup>2</sup> Peter Houg., Understanding Global Security , Routledge ,London and New York, First published, 2004,p 180.

<sup>3</sup> محمد صبري محسوب، محمد إبراهيم أرباب، الأخطار والكوارث الطبيعية، الحدث والمواجهة معالجة جغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 36.

<sup>4</sup> سامي محمد حريز، زيد منير عبوي، إدارة الكوارث والمخاطر: الأسس النظرية والتطبيقية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 16.

الأرضية والتدفق الطيني والبراكين.<sup>1</sup>

4. عدم القدرة على الحد من شدتها أو منع وقوعها

5. تتطلب الكارثة دعمًا وطنيًا وإقليميًا وأحيانًا مساعدات دولية، نظرًا لأن الحدث الكارثي ينتج عنه خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات تفوق قدرة الدولة المنفردة على المواجهة .

6 إن الحدث لكي يكون كارثيًا لا بد أن ينتج عنه خسائر بشرية في الأرواح أو إصابات أو خسائر مادية كبيرة أو كليهما معًا. وليس كل حدث يقع فجأةً ويسبب ضررًا يعد كارثة، حيث لا بد أن يبلغ الضرر حدًا لا يمكن للسلطات المحلية مواجهته بإمكاناتها الذاتية المتاحة، وأن تصف الجهة المختصة أن الحدث يمثل كارثة، وهذه الجهة المختصة هي السلطة التنفيذية وحدها أو بالاشتراك مع السلطة التشريعية.<sup>2</sup>

ب- أنواع الكوارث : الكوارث أنواع عديدة و يمكن إيجازها في الآتي:

- **طبيعية**، وتعني تلك الكوارث التي لا دخل للإنسان في وقوعها ولكنه يساهم في زيادة حجم تأثيرها لعدم اتخاذ التدابير اللازمة للحد من أضرارها، وهي إما بيولوجية(الأمراض والأوبئة)، أو جيولوجية، أو مناخية، مثل: الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والسيول الانزلاقات والجفاف،...

- **الكوارث البشرية**، وهي كوارث ناتجة عن فعل الإنسان، مثل الحروب واستخدام الأسلحة الفتاكة والكيميائية والنووية، واستغلال الثروات الطبيعية بشكل مفرط وخاصة الموجودة تحت سطح الأرض مثل الماء والنفط والمعادن، وإقامة المنشآت الثقيلة فوق الأرض ...

- **كوارث مشتركة طبيعية وبشرية**: تحدث الكارثة لأسباب طبيعية مثل الفيضانات الناتجة عن سقوط الأمطار والتلوج، ولغرض الحد من أثارها أنشأ الإنسان السدود والخزانات وقد تكون تلك السدود غير كافية فتسبب في فيضانات غير اعتيادية تؤدي إلى غمر مساحات واسعة يقع ضمنها عدد من المدن والقرى، فيتربط على ذلك زيادة الخسائر المادية والبشرية، وقد يعمل الإنسان على استغلال السفوح غير المستقرة من خلال البناء فوقها أو مد طرق عبرها. وعند سقوط أمطار غزيرة تعمل على تشعب تكوينات تلك السفوح فيضعف تماسكها مما يعرضها إلى الانهيار هي وما فوقها..<sup>3</sup>

### 1-3-2 أسباب الكوارث الطبيعية وأبعادها

تصنف الكوارث إلى أشكال مختلفة، وتقسّم إلى ثلاثة أشكال : الحوادث الصناعية، الأعمال البشرية المتعمدة وغير متعمدة، والكوارث الطبيعية. وهذا يعني أن بعض الكوارث لا دخل للإنسان فيها. إلا أن الواقع يبين أنه بالرغم من أن الإنسان ليس مسؤولاً عن حدوث الكوارث الطبيعية، إلا أنه يساهم في تعميق نتائجها القاسية.

1- الأسباب: وعموماً يمكن القول أن هناك تسعة عوامل مسببة للأخطار والكوارث الطبيعية.

1. **عيوب البناء والتصميم في المؤسسات والمنشآت الكبيرة والمهمة** ، مثل المصانع الكبيرة، ناطحات السحاب، المصافي... فهي تبني طبقاً لمخططات ومواصفات مفصلة، هذه المواصفات مستندة إلى تحليلات هندسية والتي من المفروض أن تركز على تصميم البناءات لمقاومة أية قوة ستفرض عليها، مثل الثقل، الرياح، الاهتزازات،

<sup>1</sup> خلف حسين علي الديلمي، الكوارث الطبيعية والحد من أثارها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص29.

<sup>2</sup> مصطفى جمعة شعبان، ثقافة الكارثة، جانفي 2005، في:

[http://www.odocd.gov.ae/magazine\\_disaster.htm\(7/01/2011\)](http://www.odocd.gov.ae/magazine_disaster.htm(7/01/2011))

<sup>3</sup> Gérard Brugnot., Les Catastrophes Naturelles, La collection « Idées Reçues », 2008, p 15. disponible sur: [http://www.developpementdurable.revues.org/7943-\(25/07/2011\)](http://www.developpementdurable.revues.org/7943-(25/07/2011))

الثقب، والانفجار. فإذا كان هناك عيب في عملية التصميم وهو لم يكتشف في الوقت المناسب، أو عيب في مكونات ومواد البناء فستكون عرضة للفشل. هذا الفشل يمكن أن يؤدي إلى انهيار جزئي أو كامل لهذه البنى<sup>1</sup>

2الصيانة المؤجلة. أثناء عمليات البناء قد تكتشف بعض العيوب، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث اضطراب وجدل بشأن مواصلة البناء أو توقيفه. وهنا تطرح الإشكالية عندما يتم اتخاذ القرار بضرورة الاستمرار وتأجيل الإصلاح إلى وقت لاحق، وبالتالي يكون خطر إرجاء الصيانة يفوق منفعة إبقاء العمليات مستمرة. وبذلك تؤدي قرارات إرجاء الصيانة إلى وقوع حوادث جديّة.

3 الضغوط الاقتصادية: أحد عوامل الخطر المشتركة تدور وتتمحور حول المال. فإنتاج المشاريع يتطلب الموارد والأموال، ولكن في حالة قلة الموارد، أو عندما تكون الميزانية محدودة جدا، يشدّ الضغط لتطبيق الإجراءات الصارمة لتقليل التكاليف. وهذا يمكن أن يترجم بالميل نحو استخدام مواد رديئة، واللجوء إلى إقصاء الوسائل والتجهيزات الآمنة أو إهمال إجراءات السلامة. وبالرغم من أن الضغوط الاقتصادية لوحدها نادرا ما تعتبر سببا رئيسيا في إحداث الكوارث، إلا أنها تعمل في أغلب الأحيان كمحفز لانتشار الأخطاء البشرية التي تنتهي بكوارث.<sup>2</sup>

4 جداول الأعمال. تعد الضغوط الاقتصادية وأجال انجاز المهام من عوامل انتشار الأخطار، وفي حالة استيفاء آجال انجاز مشروع ما، ولكنه لم يكتمل، فإن هذا يبعث على إغفال نقاط مهمة وأساسية، تكون لها تأثيرات مباشرة على امن وسلامة الإنسان من خلال ارتكاب الأخطاء في الحكم على الأشياء وفي الانجازات فيما بعد، وهذا بدوره يؤدي إلى نتائج تدميرية.

4التدريب الناقص وغير الملائم. لقد أصبحت المهام اليوم معقدة، وازداد هذا التعقيد أكثر بتعدد التقنيات المستعملة والطبيعة المتكاملة والندمجة لمختلف الأنظمة، لذلك، فأداء العديد من الوظائف المهمة يتطلب وجود الأفراد المدربين جيدا. لكن الملاحظ أن بعض المنظمات تنظر إلى التدريب على انه عبء لأنه يكلف كثيرا. هذا المنظور القصير النظر يمكن أن يوقع الأفراد قليلي التدريب – والحائزين على مواقع المسؤولية- في أخطاء يمكن أن تتحول إلى حادث أو كارثة.

6 عدم اتباع الإجراءات. أكثر المنظمات والمؤسسات لها معالم واضحة وإجراءات محددة لكيفية أداء المهام والوظائف من طرف المستخدمين. ولكن الواقع كثيرا ما يثبت أن تلك الإجراءات والتعليمات تبقى حبرا على ورق. فالأفراد قد يميلون إلى الانحراف بعيدا عن اتباع المناهج والبروتوكولات الصارمة المتعلقة بالأمن. وكنيجة لذلك، فهم إما يهملون أداء بعض الخطوات أو اختراع طرق أخرى لإنجاز نفس المهمة، ولكنهم في أغلب الأحيان لا يأخذون في الحسبان نتائج أعمالهم على الأمن البشري.

7ضعف التخطيط والاستعداد: يشكل التخطيط والاستعداد الدعامين الأساسيين للقوى والجهود التي تركز على استخدام المصادر والموارد المتوفرة مسبقا في مواجهة حدث غير مرغوب فيه، لتحسين الفهم والردّ على المخاطر التي بإمكانها أن تسبب أذى كبيرا.

إن التخطيط عملية مهمة في مجال الوقاية من الكوارث والأزمات، ولكن الملاحظ في عديد الكوارث التي سجلت في التاريخ إن التخطيط لا يأتي في سلم الأولويات، بل يأتي في مراتب متأخرة. وإذا بقيت كل الجهود مجرد خطة مكتوبة، فإن هذا يجعل قيمة تلك الجهود قليلة جدا وليست ذات أهمية في حال ظهور كوارث وأخطار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Mark D. Abkowitz.,Operational Risk Management; A Case Study Approach to Effective Planning and Response, 2008,pp 1-6.

<sup>2</sup> Peter Hough, op. cit, p p 180- 196.

<sup>3</sup> لتفاصيل أكثر حول الموضوع انظر:

**8 فشل الاتصال.** هذا العامل الخطير أيضا يحضر تقريبا في كل الكوارث على مر التاريخ، ويدخل كمضاعف للأضرار وكسبب ونتيجة للحدث في آن واحد. كما أن هناك شكلا مشتركا واحدا من فشل الاتصال يحدث بين أعضاء نفس المنظمة أو المجموعة والمؤسسة، كما قد يحدث بين عدة مجموعات ومؤسسات مختلفة. والنتيجة هي وجود أسلوبين أو أكثر للرد على الأحداث، كل منها غافل عن ما يعمله ويفعله الآخرون. كما يشكل نقص الاتصال بالجمهور و تزويده بالمعلومات الخاطئة سببا في تفاقم الذعر وانتشار الفوضى ومضاعفة الأضرار النفسية خاصة .

**9 جداول الأعمال السياسية المتشددة.** السياسات الحكومية يمكن أن يكون تأثيرها شديدا على وقوع الكوارث. فإذا كانت جداول الأعمال هذه متشددة مقارنة بالمجال الضيق للحوار والتوفيق، فإن الأطراف المتأثرة يمكن أن تلجا إلى إجراءات وتصرفات متطرفة ومختلفة قد تنتهي بخلق الفوضى والاضطرابات وقد تكون مصدرا للكوارث المحتملة بشرية، اصطناعية وحتى تقوية آثار الكوارث الطبيعية<sup>1</sup>.

#### ب- أبعاد الكوارث الطبيعية

إن لكل كارثة مجموعة من الأبعاد المختلفة المرتبطة بطبيعة الكارثة ونوعها، ومن النادر وجود كارثة ذات بعد واحد؛ الأمر الذي يعني أن الأبعاد المختلفة للكارثة تتداخل فيما بينها، وتتبادل التأثير، وتنتج آثارا مباشرة وقصيرة المدى أو غير مباشرة وطويلة المدى وتتوفر مداخل عديدة لدراسة أبعاد الكوارث وآثارها. واهم هذه المداخل:

#### 1- البعد الإنساني الشامل

يرى بعض الخبراء أنه لا توجد كارثة طبيعية مستقلة عن التوافق الإنساني معها، إنها تتطوي دائما على مبادرة واختيار. وعلى سبيل المثال؛ فإن الفيضانات لم تكن لتتحول إلى كارثة إذا لم يسكن الإنسان المناطق المنكوبة أو المعرضة للفيضانات وهي تعوزها البنية التحتية السليمة فضلا عن تقصير المجتمع والدولة في توفير السدود وجدول التصريف أيضًا، والملاحظ أن أنماط التوافق الإنساني تختلف من مجتمع لآخر، حيث يتوقف ذلك على بعض المتغيرات أهمها: نمط التنظيمات ودرجة الفاعلية الفنية ورأس المال المتاح.<sup>2</sup>

إن الكوارث الطبيعية تزيد من ضعف الأفراد. ولكن هناك بعض أنواع الكوارث يمكن اعتبارها بريئة نسبيا، بمعنى أن الناس يتعمدون العيش في الأماكن التي هي عرضة للمخاطر لغرض الوصول إلى الخدمات الأساسية، وليس لأن علاقات القوة أجبرتهم للعيش هناك أو جعل بعض المجموعات أكثر ضعفا وهشاشة من الآخرين، وبالتالي فإن سلوكيات الناس ورغباتهم للعيش في الأماكن الخطيرة تتجاوز الأشكال القوية للبناء الاجتماعي.<sup>3</sup>

وقد قدم أنتوني والاس في إطار نظريته عن التغيير الاجتماعي المسماة "الشفاء الاجتماعي من تأثير الأزمة"، تحليلا للكارثة التي سببها إعصار ورسستر<sup>4</sup>، ليكون هذا التحليل نموذجا لدراسة الكارثة، وقد ركز على عملية التغيير البناءة والتي أطلق عليها اسم "الأعراض المضادة للكارثة".

وقد سعى والاس نحو بناء نموذج للسلوك أثناء الكارثة، ونظر إلى الكارثة بوصفها تتابعا لحالات توازن

Christian M. Salmon., Introduction to Natural and Man- Made Disasters and Their Effects on Buildings, Journal of Homeland Security and Emergency Management, Volume 1, Issue 3 , Article 308, 2004,en: [http://www.bepress.com/jhsem/vol1/iss3/308\(16/08/2011\)](http://www.bepress.com/jhsem/vol1/iss3/308(16/08/2011))

<sup>1</sup> Mark D. Abkowitz, op.cit, p 6 .

<sup>2</sup> عبد الكاظم علي الفتلاوي، مرجع سابق، ص130.

<sup>3</sup> Terry Cannon., Vulnerability, "innocent" disasters and the imperative of cultural understanding, in; Disaster Prevention and Management, volume 17 ,Number 3, 2008,p350 . Disponible sur: [www.emeraldinsight.com/0965-3562.htm\(05/09/2011\)](http://www.emeraldinsight.com/0965-3562.htm(05/09/2011))

<sup>4</sup> في 9 جوان 1953 ضرب إعصار منطقة ورسستر ولاية ماساشوستش، بلغت سرعته 317 ميل في الساعة، خلف مقتل 116 قتيل، ودمارا كبيرا بالمنطقة.

النسق؛ فالنسق الاجتماعي - من وجهة نظره - يبدأ بحالة من الاستقرار ثم يتلقى صدمة نتيجة تأثير الكارثة ولكنه يستعيد توازنه الذي يشبه إلى حد ما حالته الأصلية بعد انتهاء الكارثة وعودة الأوضاع إلى طبيعتها .

2- البعد النفسي - الاجتماعي: يرتبط بأسباب ومراحل الكارثة والنتائج المترتبة عليها، وينعكس هذا البعد على السلوك الجمعي للجماهير وتعبيرات الرأي العام، و أنماط تعامله مع الكارثة، والإدارة الإعلامية للكارثة. وبطبيعة الحال، يختلف جمهور كل كارثة باختلاف نوع الكارثة ومراحل تطورها وأثارها المباشرة أو غير المباشرة . وتجدر الإشارة إلى أن إغفال الأبعاد النفسية والاجتماعية في بعض الكوارث كان سبباً في حدوث حالات من الفزع التي أدت إلى كوارث أكبر كالهروب الجماعي غير المنظم<sup>1</sup>

إن تحليل فكرة أن الناس معرضون للخطر ينطلق من معرفة الأسباب، فقد تكون الأسباب متعلقة بالشخص في حد ذاته، أو من خلال الأسرة أو الجماعة التي ينتمي إليها، أو الخصائص التي تميزهم والتي تجعلهم - على الأرجح- يعانون أو يتحملون الأذى والخطر أكثر من غيرهم، وهذه الخصائص ترتبط عادة بالفاقة و"التهميش، كما أنها أيضا وفي أغلب الأحيان تقبل بفرضية وجود مجموعات نمطية أكثر عرضة للمخاطر من غيرهم (المسنون، نساء، وأطفال). وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للبناء الاجتماعي :

في الحالة الأولى، يعيش الناس في المناطق الخطرة لأنهم يبحثون عن تلبية مطالب العيش، وليس هناك نظام تمييز اجتماعي يجبرهم على العيش في تلك المناطق، مثل هذه الحالات تجعل من البناء الاجتماعي "بريء" نسبيا. الحالة الثانية، هي الوضعية أين يعيش الأفراد في الأماكن المعرضة للخطر ، ولكن فرصتهم للعيش بأمان محدودة أو مستحيلة، من خلال البناء الطبقي الاجتماعي الذي يجبر الناس على العيش في المناطق التي تكون أكثر عرضة للأخطار (على أساس الجنس، الاثنيات، ومعايير أخرى). ولكن من المحتمل تحت هذا البناء الاجتماعي أن الناس الأغنياء أيضا هم ضحايا، ربما لأن بنوا بيوت أكبر وأثقل، فيصبح الفريقان في وضعية خطر، ولكن يبقى من الممكن أن حالة مابعد الكارثة تتضمن أنواع مختلفة من التفاضل والفروقات الاجتماعية في عملية الإغاثة وتحسين الأداء وبالتالي فالبناء الاجتماعي هنا هو المذنب وتبقى الكوارث الطبيعية بريئة نسبيا<sup>2</sup>.

3- البعد الثقافي - القيمي: إذا كانت الكارثة تؤدي إلى ارتباك المجتمع، والخروج عن المألوف والمستقر في العلاقات والنظم الاجتماعية بالنسبة للأفراد والجماعات؛ فإنها تؤثر بقوة على نسق القيم السائدة في المجتمع أو المنظمة، وبالتالي فإن معظم الكوارث تنطوي على بعد ثقافي - قيمي. وفي هذا الإطار أجريت مقارنات بحثية بين المجتمع الأمريكي والياباني في التعامل مع الكوارث، وخلصت هذه البحوث إلى أن الاختلاف الثقافي والقيمي يرتب اختلاف في ردود الأفعال والسلوكيات أثناء مواجهة الكارثة، وأن الروح الجماعية أقوى في المجتمع الياباني مقارنة بالمجتمع الأمريكي في موقف الكارثة.

وبشكل عام فإن موقف الكارثة بما يرتبط به من ارتباك وخروج عن المألوف قد يدفع الأفراد على السلوك بطرق لا تتفق مع قيم كل منهم أو حتى النسق القيمي السائد في المجتمع أو المنشأة، كذلك فإن آثار وتداعيات الكارثة قد تدفع الأفراد والمنظمات إلى مراجعة ما لديها من قيم أو نسق قيمي<sup>3</sup>.

### 3-3-1 إستراتيجية الحد من آثار الكوارث الطبيعية

<sup>1</sup> عبد الكاظم الفتلاوي، مرجع سابق، ص 131.

<sup>2</sup> Terry cannon, op. cit.p351 .

<sup>3</sup> لتفاصيل أكثر حول هذه الأبعاد انظر:

E.L.Quarantelli., What is a Disaster? Perspectives on the question, Rutledge, London and New York, 1998, 319 p.

إن الحد من أخطار الكوارث، هو عبارة عن إطار من العوامل والعناصر التي تتم دراستها بغية الحد من نقاط الضعف وأخطار الكوارث، وذلك في جميع قطاعات المجتمع بهدف تجنب أو التخفيف من حدة الآثار السلبية للأخطار والاستعداد لمواجهةها، ولتسهيل مسار التنمية المستدامة.

ويعتبر الحد من أخطار الكوارث بمثابة قضية شاملة وتنموية؛ كما أنها عملية معقدة؛ لأنها تحتوي على مكونات حشد وتعبئة الموارد السياسية، والفنية، والمشاركة. ومن ثم، يحتاج الحد من أخطار الكوارث إلى الحكمة والجهود المجمعّة من كل من السياسة الوطنية وصانعي القرار من مختلف القطاعات الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام؛ فضلا عن المؤسسات التطوعية الاجتماعية.<sup>1</sup> (انظر الملحق رقم 1).

وخلافا للمقاربات القديمة المتعلقة بمواجهة الكوارث الطبيعية والتي تركز فقط على مرحلة ما بعد الكارثة، ظهرت مقاربات جديدة في التعامل مع الكوارث تركز على الاهتمام بالكوارث في مراحلها المختلفة:

أ - **المقاربة السياسية** : وهي المقاربة الأعم من المقاربات الأخرى، فانطلاقا من أن اخذ خطر الكوارث بالحسبان يتطلب أن يكون التصور لهذا الخطر مقبولا ومعقولا، فان جميع الهيئات والأجهزة من الحركات الايكولوجية والمنظمات غير الحكومية الخبراء وغيرهم لهم دور في تشكيل هذا الوعي. فهم يساهمون في الحفاظ على النظام في المجتمعين الوطني و الدولي وهو من بين الأدوار الايجابية التي لا غنى عنها. ولكن على افتراض أن هذا الوعي موجود وقد تحقق، وان قرارات التوجيه العامة قد اتخذت على المستوى الوطني ، فالمشكل المطروح هو غياب سلطة دولية لتسيير هذه الأحداث على المستوى العالمي وكيفية وضعها محل تطبيق. خصوصا وان قرارات السلطات العليا سواء كانت على المستوى الوطني أو الدولي لا يمكن الاستغناء عنها.

ب - **المقاربة التكنولوجية**: وهي مقاربة تسمح بتحديد وبوضع الوسائل الضرورية للتدخل السريع لإنقاذ الضحايا، وهي تعتمد على التطور في وسائل المراقبة والإنذار على مستوى وطني بالخصوص. بما يسمح للحكومات الأخرى الاستفادة من هذه التطورات والوسائل. كما أن التطور في الوسائل لا غنى عنه من اجل تقوية وزيادة فعالية المقاومة والصمود للضحايا والمتضررين على مختلف الأصعدة: الصحية، الغذائية، التنقلات...

ج - **المقاربة العملية**: وهي أولا نتيجة للمقاربتين السابقتين، لأنه من غير الممكن التطبيق إذا لم تكن القرارات متخذة والوسائل محددة ومنظمة، وثانيا، هي المقاربة الأكثر مشاهدة والأكثر حضورا، ففي الميدان فقط يمكن اختبار فعالية المشاريع المتخذة. إنها مقاربة تجند وسائل مختلفة مدنية وعسكرية، عمومية وخاصة، وطنية ودولية لتحقيق أغراض الدفاع. وفيما يتعلق بالوسائل المستعملة فان الملاحظ أن عدد ونوعية الوسائل المتاحة شيء بالإمكان التحكم فيه ولو بشكل نسبي، ولكن القضية الرئيسية هي الربط والتنسيق الواجب توافره بينها خاصة في حالة الطوارئ. ودور الخبرات العسكرية هو دور فعال جدا ومفيد، ولكن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق مصالح الحماية المدنية، وذلك بضرورة التكيف مع هذه المهام الجديدة بتطوير المهارات الأساسية، وامتلاك وسائل النقل والاتصال الضرورية.<sup>2</sup>

والملاحظ هنا أن كل مقاربة من هذه المقاربات تعكس استراتيجية معينة، وتتجسد في مرحلة من مراحل التعامل مع الكارثة.

وفيما يلي سنركز على استراتيجيتين هامتين للتعامل مع الكوارث الطبيعية وهما التخطيط والإدارة.

<sup>1</sup> الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مرجع سابق، ص 3.

<sup>2</sup> Serg Sur., « Révolte des Eléments et Relations Internationales » in: questions internationales n 19, mai-juin 2006, pp 4-12

أ- التخطيط للحد من الكوارث الطبيعية

إن التخطيط للحد من الكوارث (P.D.P) هو عملية تصميم ووضع للضوابط العلمية والعملية التي يتم إعدادها بشكل مبكر بقدر الإمكان، لمواجهة الكارثة المحتملة أو المتوقعة والحد من آثارها، وتستهدف هذه العملية المساهمة الفعالة في منع حدوث الكارثة المحتملة والتصدي لها في حال حدوثها، والعودة للوضع الطبيعي بعد انتهائها. وترتبط عملية التخطيط بشكل وثيق بالسياسة العامة للدولة، وتتم في ظل محدداتها وتوجيهاتها<sup>1</sup>.

تشكل عملية التخطيط الركيزة الرئيسية لأي إدارة فعالة للأزمات بصرف النظر عن نوعيتها، حيث يمكن تطبيق أسس عملية التخطيط على أي نوع من أنواع الكوارث المختلفة. ويرتبط جوهر عملية التخطيط أولاً بعملية التنبؤ بالكوارث المحتملة وأطرافها، والظروف المحيطة بها، وتحديد الأطراف الرئيسية لإدارة الكارثة عند نشوبها، وتحديد الأسس التي تتم من خلالها معالجة الكارثة مثل: محاولة التعرف على كافة المخاطر، والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تصاحب حدوث الكارثة، وتقييم تلك المخاطر، وتحديد الأولويات طبقاً لأهميتها، والمؤسسات التي ستشارك في إدارة الكارثة، وأدوار كل منها، ثم يتم تحديد أسلوب التنفيذ للخطة الموضوعة حال وقوع الكارثة، والتصرف وفقاً لهذا المفهوم.

تعتمد إدارة أية كارثة على الخطة العلمية، والعملية المدروسة لمواجهةها، ويمكن تحديد مستلزمات خطط مواجهة الكوارث فيما يلي:

- يجب أن تكون الخطة واقعية وقابلة للتكيف وتحتوي على مؤشرات للموارد البشرية والمادية والمعدات الواجب توفرها في المنطقة الجغرافية المطلوب وضع الخطة فيها.

- يجب أن تؤمن الخطة التنسيق والتعاون بين جهات مختلفة رسمية وشبه رسمية وأهلية لها علاقة بالموضوع

- يجب أن توفر الخطة القيادة اللازمة لإدارة نظام متكامل للسيطرة بحيث يحتوي على إجراءات دقيقة لاستلام وبت الإنذارات والحصول على المعلومات

- يجب أن تستند الخطة في عملها قدر الإمكان على جهات قائمة فعلياً دون اللجوء إلى استحداث أو إيجاد كيانات جديدة من شأنها تثقل كاهل الدولة وأجهزتها الإدارية<sup>2</sup>.

إن التخطيط للحد من الكوارث، لا يهدف إلى منع حدوث الكارثة في المقام الأول، بل الهدف الأساسي له العمل على زيادة فاعلية عملية المواجهة وتقليل الآثار السلبية للكوارث على المجتمع. والتخطيط بهذا المعنى يختلف تماماً عن عملية وضع الخطط المكتوبة للكوارث، فلا يمكن اعتبار أن التخطيط قد تم عند الانتهاء من وضع الخطط المكتوبة، بل يجب أن ينظر إلى التخطيط على أنه عملية مستمرة لا تتوقف وأن ينظر للخطط على أنها جزء من تلك العملية وذلك لحدوث العديد من التغيرات في الظروف التي وضعت فيها تلك الخطط<sup>3</sup>.

وتتنوع أشكال وصور التخطيط للازمات بين مخططات قصيرة ومخططات طويلة المدى. ولكي تكون

هذه الاستراتيجيات فعالة وتحقق الأهداف السابق ذكرها، فلا بد أن يكون لها نهجين:

أ- إجراءات قصيرة الأجل للاستجابة السريعة والفعالة عند حدوث الكارثة (الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث، تقدير الأخطار، ووضع برنامج التأهب لمواجهة الكوارث)

ب- إجراءات طويلة الأجل لتقليل التعرض للكوارث وضمان التنمية المستدامة السريعة. وسنأتي إلى تفصيلهما في

<sup>1</sup> علي عبد الكريم الفتلاوي، مرجع سابق، ص. 120.

<sup>2</sup> خالد جهاد فهمي وآخرون، التخطيط لمواجهة الكوارث في المدينة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط1، ص. 38.

<sup>3</sup> عبد الكاظم الفتلاوي، مرجع السابق، ص. 137.

الفصل الثالث.

ب- إدارة الكوارث

تعرف إدارة الكوارث بأنها مجموع الإجراءات والخطوات الضرورية واللازمة للتعامل مع وضع غير طبيعي أو غير عادي وذلك بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن، فهي عملية طويلة تحتوي على العديد من عمليات التخطيط والنشاطات، وأخذ القرارات، والتجربة والممارسة. إن الهدف الكلي لإدارة الكوارث هو تحقيق درجة استجابة سريعة وفعالة لظروف المتغيرات المتسارعة للكارثة بهدف درء أخطارها. وانطلاقاً من هذا الهدف الكلي لإدارة الكوارث فإن كاسبيرسون وبيجاوكا يعرفان إدارة الكارثة بأنها: "نشاط هادف يقوم به المجتمع لتفهم طبيعة المخاطر الماثلة لكي يحدد ما ينبغي عمله إزاءها، واتخاذ وتنفيذ التدابير للتحكم في مواجهة الكوارث وتخفيف حدة وآثار ما يترتب عنها. إن هذا النشاط الهادف يتصل بوظيفتين مهمتين هما الإدراك والتحكم. "فالإدراك يبني على استقاء المعلومات لتحديد حجم المشكلة والخطر، أما التحكم فيتصل بتصميم وتنفيذ التدابير الهادفة لدرء وتخفيف حدة الخطر وما يترتب عليه من آثار.<sup>1</sup> وإنجاز خطة ناجحة وفعالة لإدارة الكوارث يجب أن يستند بناء هذه الخطة إلى عدد من الخطوات المتتالية، وأن يكون تتابع تنفيذ هذه الخطوات حلقياً وليس خطياً، فعندما تبدأ العملية فإنها يجب أن تستمر بعبر مستفادة من كل حدث، وعموماً يمكن تقسيم هذه الخطوات إلى:

**الخطوة الأولى: الشروع في إدارة الكوارث**

إن العملية الطبيعية لإدارة الكارثة عادة ما تبدأ بعد حصول كارثة كبيرة حروب، زلازل،.. إلخ وهذه الكارثة تعمل كمحفز لاتخاذ الإجراءات والاحتياطات.

**الخطوة الثانية: المخاطر المحتملة والأخطار التي قد تنتج عنها:**

مثلا في حالة الكوارث الزلزالية تبدأ الخطوة الثانية بجمع المعلومات وإعداد الخرائط، وذلك لتحديد أماكن وحجم الأخطار، ومن ثم يتم إجراء دراسات لتقييم قابلية الإصابة للإنسان والممتلكات بالإضافة إلى تقدير وتقييم الإمكانات والمصادر المحلية.

**الخطوة الثالثة: تحديد مستويات الأخطار التي يمكن تحملها واحتمالها**

أن المعلومات المتوفرة والتي يتم تجميعها في المرحلة الثانية يجب أن تعرض على صانعي القرار بشكل مناسب، وذلك لتمكينهم من اتخاذ إجراءات تنفيذية مناسبة وفق أولويات وطنية ومراحل تنفيذ واضحة.

**الخطوة الرابعة: خطط الجاهزية**

وتشمل هذه الخطوة على خطط يجب تنفيذها على المدى القريب مثل: تحضير المسؤولين على مختلف المستويات للتعامل مع الكوارث، تشكيل لجان، حملات توعية، تدريب،... إلخ وأخرى على المدى البعيد.

**الخطوة الخامسة: فحص نجاعة الخطة .**

لفحص الخطة والتأكد من الجاهزية لا بد من إجراء مناورات أو سيناريوهات وهمية لكوارث محتملة، وذلك لحماية الخطة من اللامبالاة والتدخلات السياسية والتي يمكن أن تظهر في فترات الهدوء بين الكوارث.

**الخطوة السادسة: العبر المستفادة**

إن كافة المعلومات حول التغيرات اللازمة في الجاهزية، يجب أن تمر بشكل راجع ومن خلال مرحلة مناسبة في عملية التخطيط الحلقي، وهذا يعني أن نستفيد من حوادث سابقة مماثلة) يمكن الرجوع من الخطوة السادسة إلى

<sup>1</sup>عباس أبو شامة عبد المحمود، مواجهة الكوارث غير التقليدية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ط 1، ص 43.

الخطوة الثانية أو الثالثة وغيرها.<sup>1</sup>

وللوصول إلى الهدف المرجو يتطلب تنفيذ الخطط الاستعانة بعدد كبير من قطاعات الشعب، وهذا يعني ضرورة إعدادهم وإعداد المؤسسات التي سيعملون من خلالها بشكل مسبق، أي قبل حصول الكارثة، ذلك أن عملية الرد على الكارثة لا تقتصر فقط على جهود الفاعلين والمسؤولين رسمياً عن الرد، مثل الشرطة، الحماية المدنية، والوكالات التطوعية، بل تتضمن أيضاً دور المواطنين، وخصوصاً أنه عادة ما يؤثر نمط السلوك المضطرب The panic model على أدائهم، بما يسبب محدودية المعلومات والتي تولد تبعاً لذلك الشكوك لدى جزء من الجمهور.<sup>2</sup> وهنا لا بد من الإشارة إلى أن خطة إدارة الكوارث ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة المجتمع المحيط، ومستوى معيشتته، إذ أنها تنطلق أساساً من واقع المجتمع ومرافقه، لذا فإنه من الضروري لخطة إدارة الكوارث أن تكون بسيطة التعبير والاستذكار، سهلة الإتياع والتنفيذ، سريعة التوزيع والتطبيق، مجدية، وقابلة للتحقيق والإثبات، مرنة في المراجعة والتحديث. ويرتبط نجاح إدارة الكوارث الطبيعية بمدى فاعلية أصحاب العلاقة أو المؤثرون في العملية.

فإدارة الكوارث الطبيعية عملية واسعة، تضم مجموعة واسعة من المشاركين الذين يعملون في مجالات الكوارث، والذين قد يتواجدون قبل الأزمة أو خلالها. حيث يجب أن يمتلك هؤلاء خصائص ومميزات، أهمها: بنية تنظيمية فعالة وتفويضاً رسمياً، وسلسلة من السياسات الفعالة لتتبع ما تم التركيز عليه، بالإضافة إلى أشخاص ذوي التزام تجاه عملهم ولديهم المعرفة والمهارات المناسبة.

وأحياناً لا ينتج عن التنظيم الجيد سياسات فعالة، بل يستلزم ذلك الأداء الجيد، ومن هنا فإن الجوهر يهدف إلى إيجاد البنية الفعالة والسياسة الحكيمة والجهاز القادر على ضبط الأمور والسيطرة عليها. فقد أثبتت الكوارث على أرض الواقع، أن حجم الخسائر المادية والبشرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى مقدرة المجتمع واستعداده ضمن قواه المحلية وقدراته والوطنية على مقاومة آثار الكوارث، أو ما يعرف بالتحملية والمرونة (la resilience).<sup>3</sup> والمقصود بمصطلح التحملية والمرونة قدرة نظام معين أو مجتمع واستطاعته الحضور والتواجد في غاية السرعة في حالة الكوارث والأزمات المفاجئة، وأيضاً في إعادة القدرات على العمل والتحرك إلى سابق عهدها بأقصى سرعة ممكنة، فالقدرة على الصمود والقدرة على إحياء وتجديد الأنظمة التقنية والاجتماعية تشكل إذا الأبعاد الرئيسية لهذا المفهوم.<sup>4</sup>

وعلى هذا الأساس تنقسم الأنظمة التقنية والاجتماعية إلى أنظمة ذات تحملية ومرونة قوية جداً، أو ضعيفة جداً. فالأنظمة قوية المرونة (hautement résilients)، تتميز بتطبيق الإدارة الإستراتيجية للأخطار وأيضاً بوجود إستراتيجية اتصال للآزمات ويمكن إجمال خصائص هذه المجتمعات في فيما يلي:

1 الصلابة والمتانة (robustness) وتعني قدرة النظام على الصمود في مختلف الصدف.

2 الوفرة والغزارة في البدائل أمام النظام (redundancy)

3 المهارة (resourcefulness) والتي تعني قدرة النظام على إعادة التحرك بطريقة ملائمة ومناسبة مع الحدث أو

<sup>1</sup> --، إدارة الكوارث وإسناد الطوارئ، في:

[www.najah.edu/file/centers/ESSEC/Island.pdf](http://www.najah.edu/file/centers/ESSEC/Island.pdf) (25/10/2011)

<sup>2</sup> --، Prévenir les Catastrophes, Introduction, disponible sur: [www.ledeveloppementdurable.fr/docs/.../fp/16.pdf](http://www.ledeveloppementdurable.fr/docs/.../fp/16.pdf) - (10/08/2011)

<sup>3</sup> مزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر:

C. Emdad Haque., Mitigation of Natural Hazards and Disasters, International Perspectives, Springer, 2005.

<sup>4</sup> keven R.Ronan, David M.Jonston., Promoting Community Resilience in Disasters ;the Role of Schools, Youth and Families, Springer, 2005, p 9.

النكبة.

4 السرعة (rapidity) وهي القدرة على ردة الفعل، وعلى التجديد السريع للنظام في حالة الكوارث.

بينما في الأنظمة ضعيفة التحمل والمرونة، فإنها غير قادرة على التحكم في الأحداث بقوة، وغير قادرة على التخفيف من حدة الآثار التي تتركها. هذه المجتمعات لديها صعوبات في الإقدام بسرعة في الأزمات وفي إعادة القدرة على الحركة إلى سابق عهدها. وبهذا فان تحسين القدرة على التحمل وتطوير قدرات التكيف والمرونة طريق آخر لبناء القدرة للتعامل بفعالية مع الكارثة.<sup>1</sup>

والفائدة الرئيسية لهذا المفهوم هو انه يقبل حقيقة أن تلك الكوارث تحدث؛ لذا، فهو مفهوم يدافع ويؤيد عملية تخطيط الردّ ونشاطات التحسين طويلة المدى. إلا إن لهذا المفهوم أيضا نقاط ضعف من حيث التركيز أكثر على إجراءات الاستعداد على حساب إجراءات التخفيف. وأيضاً لتركيزه على القيم الاجتماعية والثقافية، وينفي قيمة تقوية البناء التحتي الطبيعي.<sup>2</sup>

**خلاصة:** إن الإدارة الميدانية للكوارث تعد من أهم وأصعب الوظائف التي يواجهها المعنيون، بحكم أن التعامل معها يأتي في ظل النقص الكبير في المعلومات، وعدم القدرة على تحديد الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لمواجهتها، وضعف القدرة على التنبؤ بحدوث الكوارث وما ستؤول إليه هذه الأحداث. إضافة إلى عوامل ضيق الوقت المتاح، والتوتر، والارتباك التي غالباً ما تصاحب حالات الكوارث، في حين أن فاعلية المواجهة تتطلب السرعة في اتخاذ القرار. وإضافة لذلك؛ فإن إدارة الكوارث تستوجب مشاركة العديد من الجهات والأجهزة الحكومية المختلفة الأمر الذي يجعل مسؤولية المعنيين بالأمر جسيمة، وتتطلب منهم الاستخدام الأمثل للقدرات والإمكانات المتاحة بأكبر قدر من المرونة والتكيف مع المتغيرات، إضافة إلى التنسيق بين جهود الجهات المشاركة في مواجهة الكارثة، وتوزيع المهام والأدوار بينهم، والتفاوض مع الأطراف المعنية، وإيجاد الحلول للعقبات التي قد تعترض التنفيذ<sup>3</sup>. وبهذا فان الإدارة الفعالة للكوارث بمراحلها المختلفة تمثل عنصراً هاماً في تقوية الدفاع المدني وفي توفير الحماية المطلوبة للمدنيين.

<sup>1</sup> Daniel Trachsler.,La Résilience :un concept pour la Gestion des Catastrophes et Crises ;Politique de Sécurité :analyses de css.n,60; septembre 2009 .in :kms2.isn.ethz.ch/.../css\_analyses\_no60-0909\_f.pdf-

<sup>2</sup> Jack Pinkowski , Disaster Management Handbook, CRS Press, London, 2008,p p29-34.

<sup>3</sup> عبد الكاظم الفتلاوي ، مرجع سابق، ص 129

## الفصل الثاني

واقع الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية  
في الجزائر

وجدت الكوارث الطبيعية منذ الأزل، غير أن تساؤلات كثيرة صارت تطرح نفسها اليوم بإلحاح، بخصوص التطور المعاصر وغير المنتظر لأبعادها وآثارها، وكذا تأثير تدخل الإنسان عبر النشاطات المختلفة لمواجهة مخلفاتها.

وما من شك في أن التوزيع الجغرافي لمخلفات هذه الكوارث في العالم ليس متوازنا، إذ يوضح اختلاف حجم الخسائر البشرية والمادية الفرق الكامن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال تسيير الكوارث الطبيعية. فقد سجل في الدول المتطورة انخفاض معتبر في عدد الضحايا، في حين ظلت الخسائر المادية ترتفع بشكل واضح. أما في الدول السائرة في طريق النمو، تستمر الكوارث الطبيعية في حصد أعداد كبيرة من الضحايا، في حين تبقى التقديرات المالية للخسائر المادية ضعيفة نسبيا، فهي تترجم حالة الفقر وهشاشة اقتصاديات تلك الدول.<sup>1</sup> والجزائر من بين تلك الدول السائرة في طريق النمو، التي عرفت عدة كوارث مدمرة، ولا زالت الكوارث إلى اليوم تحصد المزيد من الأرواح وتسبب خسائر كبيرة في الممتلكات.

### 1-2. الكوارث الطبيعية في الجزائر:

إن الموقع الجغرافي والجيولوجي للجزائر جعل منها منطقة معرضة إلى مخاطر طبيعية كبرى، من زلازل وفيضانات بصفة خاصة، وغالبا ما تحدث كوارث عظيمة الخسائر. وعلى سبيل المثال فيضانات 10 نوفمبر 2001 في باب الواد، والزلازل الذي ضرب منطقتي بومرداس والجزائر العاصمة في 21 ماي 2003، وقبل ذلك زلزال الشلف في 10 أكتوبر 1980، كل هذه الكوارث خلفت آلاف القتلى والجرحى، وخسائر مادية معتبرة. هذا بالإضافة إلى كوارث أخرى تهدد أمن وسلامة الإنسان في الجزائر وممتلكاته غير الفيضانات والزلازل.

ومن بين 14 خطرا تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة فإن الجزائر معنية بـ 10 منها: الزلازل والأخطار الجيولوجية، الفيضانات، الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار الإشعاعية و النووية، الأخطار المتعلقة بالصحة البشرية، الأخطار المتعلقة بالصحة الحيوانية والنباتية، التلوث الجوي أو المائي، أو الكوارث التي ترجع إلى التجمعات البشرية الكبيرة.<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى، حدد تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) صادر في ماي 2003 والخاص بالمخاطر الكبرى وتهيئة الإقليم، أهم المخاطر الطبيعية التي تهدد الجزائريين في ما يلي: الزلازل، الفيضانات والثلوج، الانزلاقات الأرضية، الرياح القوية، الجفاف (التصحّر)، حرائق الغابات، الجراد. لكن تبقى الزلازل والفيضانات أكبر المخاطر الطبيعية بالنظر إلى حصيلتها الخسائر المادية والبشرية التي تخلفها عند حدوثها.<sup>3</sup> و الجدولان الموضحان في قائمة الجداول يتضمنان عرضا لبعض أكبر الزلازل والفيضانات التي حدثت في الجزائر.

### 1-1-2. مسح شامل للمخاطر والكوارث الطبيعية بالجزائر:

تتضافر مجموعة من الظروف المناخية والجيولوجية لتجعل من الجزائر "أرضا للمخاطر" كما وصفها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ولئن كانت بعض هذه المخاطر حاضرة في الوعي العام كالزلازل والفيضانات بسبب نتائجها التدميرية "الآنية"، فإن هناك أخطارا أخرى لا تقل خطورة وتأثيرا، ولكنها لا تلقى الاهتمام المطلوب لأن

<sup>1</sup> أمال ف.ش، " دور الإعلام في تسيير الكوارث الطبيعية"، مجلة الجيش، عدد 509، ديسمبر 2005، ص 52

<sup>2</sup> Cherif Rahmani ., Présentation de la Politique Nationale de Prévention et de Gestion des Risques Majeurs dans le cadre du Développement Durable, présentée au colloque international: les risques majeurs et l'aménagement du territoire. Alger les 15-16 mars 2004.

<sup>3</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. ، تقرير حول العمران والمخاطر الطبيعية والصناعية الكبرى، ماي 2003،

انعكاساتها طويلة المدى، وأهم مثال لهذا النوع من الأخطار هو التغير المناخي. وفيما يلي سنستعرض أهم أنواع المخاطر الطبيعية التي تواجه بلادنا مع التركيز خاصة على الزلازل والفيضانات لأنها الأكثر علاقة بموضوع الدفاع المدني.

### الزلازل:

يقع شمال الجزائر عند نقطة التقاء الصفيحتين التكتونيتين الإفريقية و الأوراسية، وهو ما يجعل منه عرضة للزلازل بشكل منتظم تقريبا (الجزائر العاصمة 1716، وهران 1790، جيجل 1856، الأضنام 1954 و1980، عين تيموشنت 1999، بني ورثيلان 2000، بومرداس 2003). وتتفاوت الزلازل في الجزائر من ناحية قوتها وتأثيراتها التدميرية، وأغلب الهزات التي تحدث ضعيفة أو متوسطة القوة، ويسجل المركز الوطني المختص برصد الزلازل عشرات منها كل عام، ولكن القليل فقط منها ما يتسبب في وقوع ضحايا وانهيارات، وغالبا ما يكون ذلك راجعا إلى الهشاشة العمرانية المستقلة عن الخطر الزلزالي. (انظر الملحقين رقم 3 و4).

### الفيضانات:

تتعرض مناطق عديدة من الجزائر لخطر الفيضانات باستمرار، وهو ما يجعل منها التهديد الطبيعي الأول في بلادنا، سواء من ناحية الوفيات أو الخسائر المادية، وتشكل فيضانات باب الواد (2001) نقطة مرجعية في هذا الشأن. وعلى خلاف الزلازل، تعتبر كل مناطق الوطن عرضة للتهديد الدائم للسيول. ومن العوامل التي تتسبب في هذه الظاهرة التساقطات المطرية العنيفة والمفاجئة على المناطق الحوضية والأقاليم ذات الغطاء النباتي الضعيف، والتجمعات العمرانية المتاخمة للأودية والمجاري المائية. بالإضافة إلى عوامل مساعدة كنقص الصيانة لشبكات التطهير وصرف مياه الأمطار. (انظر الملحق رقم 5).

### الانزلاقات الأرضية

وهي تحدث بسبب البنية الجيومورفولوجية لبعض المناطق العمرانية، وخاصة في الجهة الشمالية، وتعد مدن قسنطينة وهران وسكيكدة وبجاية وتيزي وزو الأكثر عرضة لهذه الظاهرة.

### التغير المناخي

يشكل التغير المناخي تهديدا حقيقيا لحاضر ومستقبل الجنس البشري، وخاصة لسكان المناطق الجافة وشبه الجافة، والتي تعتبر الجزائر من بينها. وتشير الدراسات إلى أن زيادة معدل الحرارة بدرجة واحدة فقط (وهو ما سيحصل بحلول العام 2025) سيتسبب في تراجع المعدل العام للتساقطات المطرية بنسبة 15 إلى 20 في المائة، وتقدم خطوط المناخ شمالا بمقدار 100 كم، بينما سيقبل معدل التساقطات الصلبة (الثلوج) بحوالي 50 في المائة.<sup>1</sup> ويمكننا بسهولة إدراك مدى تأثير هذه التغيرات على كمية المياه المتوفرة للشرب والري، وعلى النشاط الزراعي وتربية الأنعام، ثم على الصحة البشرية.

### المخاطر الصناعية

تتركز أغلب الأنشطة الصناعية بالقرب من المدن الكبرى شمال البلاد، بل إن بعضا من الوحدات الصناعية الخطيرة توجد داخل النسيج العمراني نفسه، وهو أمر يشكل تهديدا كامنا وخطيرا قد يتسبب في وقوع كوارث في أي لحظة. ومما يزيد من خطورة التهديد قدم التجهيزات والتوصيلات في أغلب الهياكل الصناعية، وهو ما يعزز احتمالات وقوع كوارث عند أي حادث بسيط.

<sup>1</sup> - Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement., Schéma National d'Aménagement du Territoire 2025, Février 2007. P43.

### التلوث:

تتسبب الأنشطة الصناعية وحركة المواصلات في تلوث المحيط على نطاق واسع، ويصح هذا الوضع في حالة المدن الكبرى كالعاصمة؛ والتي يتركز فيها عشر عدد المصانع على المستوى الوطني، موزعة على خمس مناطق صناعية تقع كلها تقريبا وسط النسيج العمراني. كما أن حركة العربات المستمرة على مدار الساعة والتي تشكل ربع التدفق الوطني تتسبب في انبعاثات سامة تجعل من العاصمة إحدى المدن الأشد تلوثا في البحر المتوسط (بمعدل 3.8 غ/م<sup>3</sup> مقابل 1 غ/م<sup>3</sup> كأقصى حد مسموح به من منظمة الصحة العالمية)<sup>1</sup>.

### الجفاف(التصحّر):

تعاني الجزائر من ظاهرتي الجفاف والتصحر، فأكثر من 87 من مناطق البلاد الصحراوية تكسوها الرمال. هذه الأخيرة في زحف مستمر نحو المناطق الزراعية في الهضاب العليا والمناطق الساحلية، بالإضافة إلى موجات الجفاف التي تضرب البلد على فترات متقطعة.

### حرائق الغابات:

بالإضافة إلى قلة الغطاء النباتي و تركزه غالبا في المنطقة الشمالية إلا انه يتعرض لحرائق عديدة خاصة في فصل الصيف. مما يهدد ببقاء الغطاء النباتي والذي بدوره يؤثر على امن سلامة الأشخاص من جوانب عديدة، من حيث تلوث الهواء، أو قلة الأمطار، أو في مضاعفة أخطار الفيضانات....

### خطر الجراد:

هو خطر المنطقة المحيطة بالجزائر ككل، من دول الساحل، موريتانيا. المغرب. ليبيا. ويتطلب مجهودات للقضاء عليه في مواطن تكاثره قبل زحفه إلى المناطق الزراعية و القضاء على المحاصيل الزراعية .

## أ - أمثلة عن اخطر الزلازل:

### 1 زلزال الأضنام 9 سبتمبر 1954 / 10 أكتوبر 1980

قبل زلزال الجمعة 10 أكتوبر 1980، عرفت مدينة الشلف زلزالا شديدا في 9 سبتمبر 1954 على الساعة الواحدة وسبع دقائق ليلا، والذي نتج عنه 1500 قتيل وآلاف الجرحى. وقد كانت الهزة بقوة 7 على سلم ريشر. أما زلزال أكتوبر 1980 فبلغت قوته 7.3 ووصل عدد ضحاياه إلى 2633 قتيلًا و 8369 مصاب. وقد مثل هذا الزلزال أول تجربة للإغاثة على نطاق واسع. ولقد بين حجم الكارثة عدم فعالية استعدادات الدولة في مواجهة كوارث بهذا الحجم.

وهنا تجب الإشارة إلى أن في هذه الفترة لم يوجد مخطط لتنظيم المجددة بمعنى الكلمة، واكتفت السلطات باعتماد المخطط الموروث عن الحقبة الاستعمارية والذي يعود إلى زلزال 1954.

### 2 زلزال عين تموشنت: الأربعاء 22 نوفمبر 1999.

ضرب زلزال ولاية عين تموشنت بقوة 5.8 على سلم ريشر، وقد كانت حصيلته 28 قتيلًا و 160 مفقود، وبلغ عدد المنشآت المحطمة حوالي 5000 وحدة. وفيما يتعلق بتنظيم النجدة، تم تسيير مخلفات الزلزال بواسطة وسائل محلية، ولكن مساعدة مهمة قد تم تقديمها من الولايات المجاورة وخاصة في عمليات الإنقاذ.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Djillali Benouar and Yamina Ait Meziane, Disaster Risk Reduction in Algiers, Algeria. In: Mark Pelling (ed), Disaster risk reduction : cases from urban Africa, London, Earthscan House, 2009. P 175.

<sup>2</sup> تفاصيل أكثر انظر:

### 3 زلزال بومرداس: الأربعاء 21 ماي 2003

كانت منطقة بومرداس، الجزائر العاصمة وضواحيها تاريخيا دائمة العرصة لزلزال متوسطة وكبيرة الحجم، بما في ذلك الزلزال الكبير لعام 1715 الذي دمر مدينة الجزائر العاصمة وتسبب في مقتل أكثر من 20000 شخص. أما زلزال 21 ماي 2003، فقد بلغت قوته 6.8 على سلم ريختر، وكان مركزه على بعد 10 كم إلى البحر قرب مدينة زموري في ولاية بومرداس، مما أسفر عن مقتل 2300 شخص وإصابة عشرة آلاف آخرين، وبلغ عدد المنكوبين 180 ألفا، فيما قدرت الخسائر المادية بـ120 ألف بنائية محطمة. وعرفت ولاية بومرداس وحدها مقتل 1391 شخصا، كما تسبب في أضرار واسعة النطاق للهياكل والصناعات قاربت قيمتها 3 بليون دولار أمريكي لم يكن الزلزال مفاجئا في حدوثه ولا في آثاره. فالمنطقة الساحلية للجزائر وخصوصا القسم المركزي معروفة بكونها تقع في المنطقة الزلزالية النشطة دائما. وفي المقابل، ساهم زلزال بومرداس في نشر وتطور الوعي بضرورة إقامة تدابير للحد من مخاطر الزلازل من أجل حماية السكان وممتلكاتهم وتأمين البنية التحتية للبلاد ككل. وقد بدأت الحكومة عددا من المبادرات بما في ذلك الحملات التعليمية (الموجهة أساسا إلى المدارس)، وتحسين النظم الوطنية لإدارة الطوارئ، وميكانيزمات مراقبة البناء.<sup>1</sup>

#### ب- أمثلة عن اخطر الفيضانات

1 **فيضانات باب الواد 10 نوفمبر 2001**: شكاات الأمطار الطوفانية التي مست الجزائر في يوم السبت 10 نوفمبر 2001 حدثا استثنائيا، سواء من حيث طبيعة الكارثة أو من حيث حجم الخسائر التي نجمت عنها، وبالخصوص الخسائر البشرية المعتبرة. وقد اعتبرت بلدية باب الواد أكثر المناطق تضررا، وقد ظهر ذلك من خلال الخسائر المعتبرة بشريا وماديا. إذ بلغت حصيلة الكارثة وفاة 712 شخص، 115 مفقود، 311 مصاب، 1454 عائلة مشردة، 389 سيارة محطمة. و قدرت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكارثة بـ 544 مليون دينار.<sup>2</sup> ويمكن تفسير حجم الخسائر الكبير بالطبيعة الجغرافية والعمرانية للمنطقة، إذ توجد باب الواد (كما يدل على ذلك اسمها) في أسفل هضبتي بوزريعة والقطار، وقد تسبب الضرر اللاحق بالغطاء النباتي على ضفاف الوادي، بسبب البناء غير الشرعي، بالإضافة إلى تعطل نظام صرف مياه الأمطار الموروث من الحقبة الاستعمارية، بالإضافة إلى التساقطات الاستثنائية التي تجاوزت 200 ملم خلال 48 ساعة، في تدفق المياه والحطام والأوحال من المناطق المحيطة لتصب كلها في باب الواد جارفة في طريقها كل شيء.<sup>3</sup>

#### 2 فيضانات غرداية لعام 2008

شهدت غرداية ابتداء من 29 سبتمبر أمطارا غزيرة وفيضانات ضربت المدينة ومست حتى المناطق المجاورة للمدينة على بعد نحو 70 كم، حيث ارتفع منسوب مياه واد ميزاب بشكل غير مسبوق منذ 50 سنة، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات بلغت 43 قتيلا، وثلاثة آلاف منزل تلاشت وانهارت، وإتلاف نحو 80% من أحياء وبيساتين المدينة. كما أدت الفيضانات إلى إتلاف شبه كلي لشبكات المياه والغاز والكهرباء. وعلى الفور قامت الحكومة الجزائرية بإرسال مساعدات مختلفة من مواد غذائية ومياه وخيام، كما أرسلت فرق الإنقاذ إلى غرداية وتدخل الجيش بمروحياته العسكرية لإجلاء الأشخاص الذين حاصرتهم المياه، كما نصبت فرق من الجيش

Report in : [www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/ocha-64brya?open document](http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/ocha-64brya?open document).(01.09.2011 )

<sup>1</sup>Djillali Benouar and Yamina Ait Meziane ,op. cit, p178.

<sup>2</sup> Ali Ghalel., op.cit, p p 186-188.

<sup>3</sup>Djillali Benouar and Yamina Ait Meziane., op. cit, p 179.

حواجز أمنية في مداخل المدينة تجنباً لأي عمليات سلب أو نهب قد تقع.<sup>1</sup>

### 3- فيضانات البيض 1 أكتوبر 2011 :

تسببت الأمطار الغزيرة والسيول التي اجتاحت ولاية البيض في مقتل 11 شخصا، بالإضافة إلى 127 عائلة منكوبة. وذكرت مصالح الحماية المدنية أن ارتفاع منسوب المياه قد بلغ في بعض المواقع 13 مترا بسبب سرعة تدفق وادي البيض، وتجاوزه في عديد الأحيان مستوى الجسور.

وقد عزت السلطات هذه الفيضانات إلى الطبيعة العمرانية والجغرافية لولاية البيض التي تقع في منحدرات وتحيط بها الجبال كما تعبرها الكثير من الأودية.

بعد الكارثة مباشرة، شكلت لجنة أزمة على مستوى مصالح الولاية، لمتابعة الأوضاع والتكفل بجميع المتضررين وإحصاء الخسائر التي خلفتها هذه الموجة من التقلبات المناخية التي خلفت أيضا انهيار عدة جسور ببلديات البيض.<sup>2</sup> مما سبق يمكن أن نستنتج أن المخاطر الطبيعية في الجزائر تتميز بعدة مميزات والتمثلة فيما يلي:

- من حيث الأنواع والمصادر نجد أن الجزائر مهددة بأنواع مختلفة من الكوارث مهما كان مصدرها، جيولوجية أو مناخية أو بفعل العامل البشري، وان كانت ليست بنفس الدرجة من الخطورة، إذ تمثل الزلازل والفيضانات أخطرها على الإطلاق.

- من حيث المكان والزمان، نلاحظ أن الجزائر على مساحتها الكبيرة مهددة بهذه المخاطر المتنوعة، فالزلازل رغم أنها أكثر تركزا في المناطق الشمالية أكثر من غيرها، إلا أن هذا لا يعني أنها مستبعدة في مناطق أخرى (الوسط، الغرب، الشرق). أما الفيضانات فإنها تنتشر في معظم مناطق الجزائر، بالمقابل نجد الجفاف والتصحر يهدد شكل أكبر المناطق الجنوبية... وبالتالي فإن كل المناطق مهددة على الأقل بنوع أو نوعين من هذه المخاطر. أما من حيث الزمان، فهي مخاطر متكررة في الزمن، وأحيانا تكون منتظمة في حدوثها وخاصة الفيضانات والزلازل.

- فيما يخص نتائج هذه المخاطر، نستنتج من الأمثلة المقدمة أن الجزائر مهددة بقوة بآثار هذه المخاطر والتي غالبا ما تكون مدمرة خاصة في المناطق ذات الهشاشات الكبيرة، وتكون أقل كارثية في المناطق الأخرى، ويمكن المقارنة مثلا بين فيضاني باب الواد والبيض، والتي على الرغم من الكميات الكبيرة المتساقطة من الأمطار في كلتا الولايتين، إلا أننا نلمح وجود فارق كبير في الخسائر بين الكارثتين، وهذا ما يمكن تفسيره بان الكوارث تكون أكثر تدميرا في المناطق الهشة وذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتقل خطورتها في المناطق الأكثر متانة وقوة والأقل من حيث عدد السكان.

### 2.1.2. الفواعل في مجال الدفاع المدني والمتدخلون في حالة الكوارث الطبيعية في الجزائر:

إن الوقاية من الكوارث الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة إلى حماية الأشخاص والممتلكات هي من مسؤوليات الدولة أولا وقبل كل شيء، ولذلك فهي تخصص اعتمادات مالية، تنجز دراسات و تصمم مخططات وتلتزم أيضا بالتطبيق الفعلي لها بناء على الإمكانيات والوسائل المتاحة. كما أن تنظيم الدفاع المدني يتوقف من جهة على عمل هيكل الدولة، وعلى فعالية الاحتياطات ومخططات الطوارئ الموضوعية محل تنفيذ على كافة الإقليم، وبالتالي فإن

<sup>1</sup> سعيد عابد، دور نظم المعلومات في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2009، ص ص 149-151

<sup>2</sup> الشروق أون لاين، ارتفاع ضحايا فيضانات البيض إلى 11 قتيلا، 5.10.2011 في:

الجهود المبذولة في مجال الدفاع المدني هي مشتركة بين عديد الوزارات مثل: الداخلية، النقل، الاتصالات، الطاقة، الصناعة، الاقتصاد،...

ولذلك فانه وبغية الوصول إلى تحقيق الأمن للمنشآت الحساسة و المراكز الحيوية، وأيضاً لضمان حماية المواطنين بفعالية، فانه من الأفضل تقوية وتحسين أداء الهياكل والمؤسسات الموجودة وتطوير وسائل الوقاية المتوفرة لديهم، بدل اللجوء إلى إنشاء أجهزة أخرى جديدة،<sup>1</sup>.

### دور السلطات العمومية

#### أ. مسؤولية الدولة:

إن المسؤولية الأكبر فيما يخص الأمن الوطني تقع على عاتق الدولة، والمادة 24 من الدستور تنص على أن "الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وتنكفل بحماية كل مواطن في الخارج". فالدولة هي التي تضع التصور العام للدفاع المدني من خلال السلطات العمومية والمؤسسات الرسمية والتشريعات والإجراءات، كما أنها تتحرك بواسطة وسائل وأجهزة مختلفة تابعة لها، من خلال وزارة الداخلية، والجماعات المحلية، والأسلاك الأمنية.<sup>2</sup>

#### ب. صلاحيات وزير الداخلية:

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 247-94 المؤرخ في 10 أوت 1994 المحدد لصلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والإصلاح الإداري المهام التي يضطلع بها الوزير فيما يتعلق بقضايا الأمن العمومي. إذ تنص المادة 3 من المرسوم على أن وزير الداخلية يتولى وضع تصور لأعمال الوقاية والمكافحة والرقابة، التي تدخل ضمن أمن الإقليم والنظام العام وتسييرها وتقويمها وتنسيقها. وتسمح هذه المادة أيضاً لوزير الداخلية بالمشاركة في تحديد السياسة الوطنية في مجال أمن الإقليم وتنفيذها وتقويمها، ويقوم بالتنسيق العام في ميدان أمن الإقليم.<sup>3</sup>

كما تتمثل مهمات الوزير ذات الطابع الاستعجالي، بموجب المادة العاشرة من المرسوم فيما يلي:

- يتخذ أي تدبير ويبادر بمعية الهياكل المعنية بأي عمل، في مجال المساعدة والإعانة والنجدة، من شأنه أن يواجه النكبات والجوائح والكوارث.

- يعد أي مخطط يتعلق بتنظيم نجدة السكان والأماكن.<sup>4</sup>(المادة 10)

وفي مجال الحماية المدنية تتمثل مهمة وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصطلاح الإداري فيما يأتي:

- يسهر على حماية الأشخاص والأماكن من أخطار الكوارث أو النكبات أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان أو الطبيعية.

- يدرس تدابير الحماية المدنية على الصعيد الوطني وينشطها ويراقبها.

- ينشط مخططات الوقاية من أخطار الكوارث ويراقبها.

- ينسق مخططات تنظيم التدخلات والنجادات في حالة وقوع كوارث.

- ينسق العمل الميداني الذي تقوم به مصالح الحماية المدنية ويراقبه.

- يشارك في تنفيذ برامج الدفاع المدني.<sup>5</sup>

#### ج صلاحيات الوالي:

<sup>1</sup>François Léotard., Le Livre Blanc sur la Défense, Préface d'Edouard Balladur, la documentation française, paris,1994 ,p 191

<sup>2</sup> Mohamed Ahmidatou. ,op.cit,p. 100

<sup>3</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 53، 10 أوت 1994، ص 16

<sup>4</sup>المرجع السابق، ص 17

<sup>5</sup>المرجع السابق، ص 19

إن صلاحيات الوالي فيما يتعلق بالدفاع المدني متضمنة في القانون رقم 90-09 المؤرخ في 7 افريل 1990 الخاص بالولاية، وأيضاً المرسوم رقم 83-373 المؤرخ في 28 ماي 1983 المحدد لسلطات الوالي فيما يتعلق بالأمن والحفاظ على النظام العام.

ومن الصلاحيات المخولة للوالي، انه يجوز له عندما تقتضي الظروف الاستثنائية ذلك أن يطلب تدخل تشكيلات الشرطة والدرك الوطني، المتمركزة في إقليم الولاية عن طريق التسخير (المادة 99)، ويعتبر الوالي بموجب المادة 100 مسؤولا عن إعداد تدابير الدفاع والحماية التي لا تكتسي طابعا عسكريا وتنفيذها.

ويسهر الوالي بموجب المادة 101 على إعداد وإتمام وتنفيذ مخططات تنظيم عمل الإسعافات في الولاية وضبطها باستمرار، ويمكنه في إطار هذه المخططات أن يسخر الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع المعمول به.<sup>1</sup>

من جهة أخرى ينص المرسوم رقم 83-373 المحدد لسلطات الوالي في مجال الحفاظ على الأمن والنظام العام في مادته الثانية على انه يجب على الوالي أن يتخذ جميع الإجراءات ذات الطابع التنظيمي التي من شأنها أن توفر ما يلي:

- حماية الأشخاص والممتلكات، وضمان السير العادي والمنتظم لحياة المواطنين.
- تفادي أي شكل من أشكال الاضطراب في النظام العام أو عرقلة الممارسة العادية للسلطة، والمحافظة على الممتلكات العمومية<sup>2</sup>

#### د. صلاحيات رئيس البلدية

يحددها قانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 افريل 1990 المتعلق بالبلدية الذي يمنح لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات فيما يتعلق بالأمن العمومي.

فطبقا للمادة 75 من هذا القانون فان رئيس البلدية احتراماً لحقوق المواطنين وحررياتهم على الخصوص يتولى ما يلي:

- المحافظة على النظام العام وسلامة الأشخاص والأماكن.
  - المحافظة على حسن سير النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص.
- ويأخذ رئيس البلدية جميع الاحتياطات الضرورية وجميع الإجراءات الوقائية لضمان أمن الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية والتي تكون عرضة أكثر للحوادث والحرائق والنكبات. وفي حالة الخطر الجسيم والداهم ، يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذ تدابير الأمن التي تقتضيها الظروف ويخطر الوالي بها فوراً (المادة 71). ويجوز لرئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار مخططات تنظيم وتقديم الإسعافات أن يقوم بتسخير الأشخاص والأماكن العامة والخاصة. (المادة 72)<sup>3</sup>

#### هـ - هياكل الأمن والحماية العمومية.

ينبغي أن تخضع المؤسسات العمومية والأجهزة الخاصة للحماية ضد أي تهديد. وخاصة المؤسسات التي تكتسي طابعا استراتيجيا وحساسا بفعل طبيعة مهامها وعملها.

وقد جاء الأمر المتعلق بالتنظيم العام للحماية المدنية في وقت الحرب لعام 1967 (المادتان 11 و 42 ) والقانون المتعلق بالدفاع الشعبي لعام 1987 (المادة 10) والمرسومان المتعلقان بالتدخل والنجدة في حالة الكوارث والوقاية من مخاطر الكوارث لعام 1985، جاءت لدمج المؤسسات العمومية والأجهزة الخاصة في عملية وضع مخططات

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 15، 7 افريل 1990، ص 512  
<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 22، 31 ماي 1983، ص 1536  
<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 15، مرجع سابق، ص 494

الوقاية وتنظيم النجدة بهدف ضمان أمنها وحمايتها الخاصة.

يجب على هذه المؤسسات والأجهزة أن تشارك في الدفاع المدني بالوسائل التي تمتلكها بتسخير من السلطات المخولة. وهذه الوسائل يمكن أن تكون عتادا أو بنى قاعدية أو مؤن مختلفة أو خبرة...<sup>1</sup> ومن بين هذه الأجهزة نجد :

أ- **الحماية المدنية**: تدخل صلاحياتها في إطار الإستراتيجية المسطرة من قبل السلطات العمومية. وتمثل مهام النجدة والإنقاذ وتقديم الإسعافات الإنسانية المحور الأساسي للحماية المدنية، الذي تبنى عليه إستراتيجيتها الهادفة إلى حماية الأشخاص والممتلكات أثناء الحالات الاستعجالية<sup>2</sup>.

في الجزائر تخضع الحماية المدنية لمجموعة من النصوص التي تحدد تنظيمها وطرق عملها: - المرسوم 64.125 المؤرخ 15 أبريل سنة 1964 المتعلق بالتنظيم الإداري للحماية المدنية. فبعد استقلال الجزائر، وضع هذا المرسوم أسس الدفاع المدني الجزائري، وحدد مهامه ومجالات التدخل والتنظيم المركزي والمحلي.

- المرسوم 76.39 بتاريخ 20 فبراير 1976 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية: أسس هذا المرسوم المديرية العامة للحماية المدنية، بما يستجيب إلى انشغال أساسي وهو كيفية إعطاء ديناميكية جديدة لمهمة حماية الناس والممتلكات، وتوفير الظروف العملية الضرورية لتحقيق ذلك. وطبقا لذلك فإن المديرية العامة للحماية المدنية تتكون من مديرتين فرعيتين: مديرية العمليات ومديرية الدراسات والوسائل. وعلى الصعيد المحلي نجد مصلحة الحماية المدنية والإنقاذ.<sup>3</sup>

- المرسوم الوزاري 91.503 المؤرخ 21 كانون الأول 1991 ، بشأن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للحماية المدنية وهو تعديل للمرسوم السابق. واستنادا إلى هذا التنظيم الجديد، عرفت مديرية الحماية تعديلات رئيسية مست الهيكلة والمهام الأساسية التي تقوم بها. وقد سمحت إعادة تنظيم المديرية العامة للحماية المدنية، بتعزيز الوقاية من الكوارث، والتدريب وتخطيط العمليات ووظائف إدارة الموارد البشرية والمادية. وقد تم تعزيز الرقابة على الخدمات من قبل إنشاء مفتشية عامة<sup>4</sup>. و أصبحت المديرية العامة تتكون من أربع مديريات فرعية: (مديرية الوقاية من الكوارث ؛ مديرية تنظيم وتنسيق النجدة، مديرية المستخدمين والتكوين، مديرية اللوجستيك والبنى التحتية<sup>5</sup>). انظر الملحق رقم (2).

ب. **المديرية العامة للأمن الوطني**: بموجب المرسوم رقم 92- 72 المؤرخ في 31 أكتوبر 1992 تم تحديد مهام وهيكل المديرية العامة للأمن الوطني.

وتنص المادة 2 من المرسوم على أن المديرية مكلفة ب: السهر على احترام القوانين والتشريعات، ضمان حماية الأشخاص والممتلكات، وأيضا الوقاية من كل أشكال الاضطرابات التي تهدد النظام العام. وانطلاقا من هذه المهام نلاحظ أن الأمن الوطني يساهم مباشرة في الأمن الداخلي للبلاد، وهذه الوظيفة تدعم وتتقوى أكثر في الحالات التي تصبح فيها حياة المجتمع في خطر بسبب حالات الأزمات الطارئة التي قد تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو تكنولوجية أو صناعية . فالشرطة ومن خلال مديرياتها المتخصصة، تشارك في الدفاع عن المصالح الرئيسية

<sup>1</sup> Mohamed Ahmidatou., Op.cit, p105.

<sup>2</sup> الحماية المدنية وتسيير الكوارث: الوقاية تحد دائم .، مجلة الجيش، ع. 529، أوت 2007، ص 18-21 ( ص 18)

<sup>3</sup>International direcection of civile defense., General Directorate of Civile Défense of Algeria in : [www.icdo.org/Directory%20ORIGINAL/Directory.../Algeria.maj.200...\(30/09/2011\)](http://www.icdo.org/Directory%20ORIGINAL/Directory.../Algeria.maj.200...(30/09/2011))

<sup>4</sup> Direction Générale De la Protection Civile., Instruction Relative à l'Organisation et à la Définition des Missions des Structures de la Direction Générale de la Protection Civile 01 Juin 1992.

<sup>5</sup> ملاحظة: التوزيع الجغرافي لوحدات تدخل الدفاع المدني، يتبع التقسيم الإداري الوطني، وهذا يسمح بتوفير تغطية واسعة من العمليات فيما يتعلق بالوقاية من الكوارث، والإنقاذ، وتقديم المساعدة للأشخاص المهدين.

للدولة، كما تشارك أيضا في عمليات الدفاع المدني<sup>1</sup>.

**ج. الدرك الوطني:** في سياق هيمنت فيه التهديدات غير العسكرية، فإن الدرك كخدمة عمومية يمثل احد أهم الفواعل في مجال الدفاع المدني، وفي هذا الصدد يعتبر أول المساهمين من وزارة الدفاع. وبصفته قوة مؤسسة، فإنه يسهر على راحة المواطنين من خلال القيام ب (حماية الأشخاص والممتلكات، الاستعلام، الإنذار، النجدة والإسعاف)، كما يقوم أيضا بالحفاظ على النظام العام وتطبيق القانون وهذا بالإضافة إلى مهمته الأصلية وهي الدفاع العسكري عن الدولة<sup>2</sup>.

#### و- المنظمات غير الحكومية:

وهي منظمات تعمل على المساعدة في حال الكوارث الطبيعية، وأهمها الهلال الأحمر الجزائري، وهو أول منظمة إنسانية في الجزائر، أنشئ سنة 1956 إبان ثورة التحرير الوطنية، كما انه منظمة إغاثة تقوم بالعمل التطوعي، ومساعدة السلطات العمومية في أداء مهامها، وهي اليوم تضم قرابة 25 ألف متطوع عبر كامل التراب الوطني. والهلال الأحمر هو جهاز ملحق بالسلطات العمومية وذلك وفق مرسوم 62-524 الصادر في 6 سبتمبر 1962 المتضمن الاعتراف بالهلال الأحمر الجزائري كمؤسسة وطنية. إذ تنص المادة الأولى من المرسوم على أن الهلال الأحمر الجزائري يمثل جمعية تمتلك الشخصية القانونية ، ويعترف به رسميا كمؤسسة نجدة تطوعية ومستقلة ومكملة للسلطات العمومية. بينما تعترف المادة الثانية للهلال الأحمر الجزائري بكونه مكملا مستقلا لمصالح الصحة العسكرية<sup>3</sup>.

يشارك الهلال الأحمر الجزائري في عمليات الإغاثة العاجلة لضحايا الكوارث الطبيعية التي تستدعي التدخل كالأزلة والفيضانات وانهيار المباني، بالإضافة إلى ادوار ومهام أخرى في مجال التعاون والتضامن في مختلف المجالات ، وأيضا القيام بالحملات الإعلامية التحسيسية حول مخاطر الهلع أثناء حدوث الكوارث وهذا ما نلاحظه خاصة بعد 2003 . وبذلك يمكن القول أن الهلال الأحمر أصبح شريكا في مجال تبسيط الرسائل وتقديم الخدمات والإعانات لصالح المواطن<sup>4</sup>.

#### ي- مسؤولية المواطن:

المواطن هو فاعل مهم في الدفاع المدني، فهو معني بشكل مزدوج من حيث كونه أولا يجب أن يحمى من طرف الدولة ضد أي تهديد ، وهو بدوره يجب أن يدافع عن الدولة ضد أي خطر.

ويتضمن الدستور مادتين (62،61) مخصصتين لواجبات المواطن في مجال الأمن الوطني<sup>5</sup>. كما أن الأمر المتضمن التنظيم العام للحماية المدنية في وقت الحرب 1967 ، خصص المادة 50 لتوظيف مستخدمي المصالح العمومية والمتطوعين لضمان سير الحماية المدنية. كما نص القانون الخاص بالدفاع الشعبي لعام 1987 في مادته الثالثة على أن يخضع المواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 سنة كاملة لواجبات الدفاع الشعبي ويستثنى منهم المعفون بسبب عدم القدرة البدنية أو العقلية، والمواطنون الخاضعون أولويا للواجبات العسكرية باسم الجيش

<sup>1</sup> Yousef Djendi ., Défense Civile, Conseil de la Nation, op.cit, p p 128-131.

<sup>2</sup> Assam Nadia., op.cit, p p 16 -17.

<sup>3</sup> Baroudi El Fachouch., Défense Civile: quel Rôle pour le Croissant Rouge Algérien? Conseil de la Nation, op. cit, p 427.

<sup>4</sup> الهلال الأحمر الجزائري: حماية الكرامة الإنسانية، مجلة الجيش، عدد 509، ديسمبر 2005، ص 48-51 (ص 49).

<sup>5</sup> المادة 61 : يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامتها ترابها الوطني وجميع رموز الدولة. أما المادة 62 فتتص على أن على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية. وان التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، واجبان مقدسان دائمان.

الوطني الشعبي.<sup>1</sup>

ورغم أن المواطن يلعب دور الفاعل المتطوع، إلا أن دوره لا يقل أهمية عن دور الأجهزة المتخصصة في هذا المجال، وعليه لا بد من الاستثمار في تثقيف المواطن وتوعيته بدوره الضروري في مجال توفير الأمن والحماية لنفسه ولغيره من المدنيين. وبالتالي فإن التحضير النفسي للدفاع ضد هذه الأخطار هو المعيار الأساسي الذي يقاس به مدى نجاعة عملية الدفاع عن عديمها:<sup>2</sup>

## 2.2. الإطار القانوني والتشريعي للدفاع المدني في الجزائر

يعد تسيير الكوارث إحدى تقنيات تنظيم النجدة التي تهدف إلى تخفيف الأثر التدميري على المجموعات البشرية. في الجزائر لاتزال السلطات العمومية تعمل على إرساء وتطوير سياسات وقائية خاصة بها، وتعمل على تدعيم قدراتها لمجابهة مختلف هذه المخاطر.

فمباشرة بعد الزلزال الذي ضرب الأصنام ، بدأت السلطات الجزائرية في التشريع والتنظيم للدفاع المدني، فأصدرت المرسوم رقم 85-231 في 25 ماي 1985 الذي ينظم مهام وصلاحيات وأساليب تدخل مختلف الهيئات العمومية في حالة حدوث كارثة. وكنتيجة للكوارث الأخيرة المتتالية خصوصا زلزال بومرداس، أصدرت السلطات العمومية القانون الجديد رقم 04-20 في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث والتنمية المستدامة.

## 2-1. أهم النصوص التشريعية والتنظيمية للدفاع المدني في الجزائر.<sup>3</sup>

### أ- الدستور: دستور 1996

يمثل دستور 1996 وتعديلاته النص القاعدي الذي يعالج قضايا الأمن الوطني ومسؤوليات الدولة والمؤسسات والمواطنين في هذا المجال. ولقد استعمل الدستور مصطلح الأمن الوطني عدة مرات ولكن دون أن يعرفه، وقد تكرر المصطلح في عدة مواد ولكن دون أن يفصل في الدفاع المدني أو الدفاع العسكري ولا الاقتصادي. لكن مع ذلك نجد بعض المواد التي تشير إلى ضرورة حماية المواطن. فالمادة 24 مثلا تنص على أن: "الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج"<sup>4</sup>. وفي حالة بلوغ الأزمات أو الكوارث حجما كبيرا ، فإن الدستور يضع آليات لصيانة وحماية الأمن الوطني وذلك حسب الحالة وخاصة حالة الطوارئ أو الحصار، وهذا ما نصت عليه المادتان (91-92).<sup>5</sup>

### ب- الإجراءات التنظيمية حول الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

هناك مرسومان يتعلقان بالوقاية من أخطار الكوارث وطرق التدخل في حالة الكوارث.

أ- مرسوم رقم 85-231 المؤرخ في 25 أوت 1985، يحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند

<sup>1</sup> Mohamed Ahmidatou., Op.Cit,p 105.

<sup>2</sup> لمزيد من التفاصيل حول دور المواطن انظر: خالد بن مسفر آل مانعه، دور المواطن في مواجهة الكوارث والأزمات في عصر المعلومات، الرياض، دار النحوي للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص262 صفحة. و

Max WebeM., Les citoyens et l'esprit de défense: Défendre qui, quoi, comment et où ? en: <http://www.pedagogie.ac-montpellier.fr/.../defense/.../chroniqu> .(27/07/2011)

<sup>3</sup> الحماية المدنية وتسيير الكوارث، مرجع سابق، ص 18

<sup>4</sup> دستور 1996، ص 3.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص 12.

### وقوع الكوارث، كما يحدد كيفيات ذلك.<sup>1</sup>

المادة الأولى منه تحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات لدى وقوع الكوارث، ومختلف السلطات التي تعمل في إطار التنظيمات والقوانين المعمول بها، وطبقا لصلاحياتها واختصاصاتها كما يحدد كيفيات ذلك. وتنص المادة الثانية منه على انه يجب أن تدرج تدخلات الأجهزة المختصة في إطار مخططات تعد مقدما لتنظيم التدخلات والإسعافات. كما يبين المخطط مجموع الوسائل البشرية والمادية الواجب استخدامها في حالة وقوع الكوارث ويحدد شروط هذا الاستخدام. ويشير المرسوم في المادة الثالثة منه إلى انه يجب على كل ولاية وكل بلدية ووحدة أن تعد مخططها الخاص لتنظيم الإسعافات والتدخلات. وحين يكون الخطر مشتركا بين ولايتين أو عدة ولايات أو بلديات أو وحدات، فانه يجب عليها أن تعد مخططا واحدا يدمج مخططاتها الأساسية إدماجا كلياً أو جزئياً حسب طبيعة الخطر. (المادة 4)

ويحصى مخطط تنظيم التدخلات والإسعافات- اعتمادا على طبيعة المنطقة ونوع الخطر ومدى جسامته- جميع الوسائل الضرورية التي يمكن تجنيدها في حالة التدخل. كما يحدد ترتيب تجنيدها وكيفيات استخدامها (المادة 5). كما ينص المرسوم على ضرورة أن تستخدم الأجهزة المكلفة بإعداد مخططات تنظيم مخططات التدخلات والإسعافات وتنفيذها، جميع التدابير الخاصة بجعل المخطط قابلا للتجديد دائما، ويجب عليها خصوصا أن تتأكد من كون الوسائل الضرورية القابلة للتجديد ميسورة المنال لدى التدخل (المادة 6).

كما ينص المرسوم أيضا على أن استخدام الوسائل المقررة في مخططات تنظيم التدخلات والإسعافات يكون اعتمادا على منشأ الكارثة وطبيعتها، وتبعاً لجسامة الخطر وآثاره في الأشخاص والممتلكات والبيئة (المادة 7). ويتطرق المرسوم في المواد من 9 إلى 13 إلى الأجهزة والمساهمين في وضع وبلورة هذه المخططات وأيضا كيفية عملها.<sup>2</sup> أما المواد من 34 إلى 36 فتحدد وحدات التدخل على مستوى الولاية، البلدية ثم الوحدة على التوالي، والتي تدور في مجملها حول الوحدات التالية: الإسعاف والإنقاذ، الأمن والنظام العام، العلاج الطبي والإجلاء وحفظ الصحة، الخبرات والإرشادات، المعدات والتجهيزات المختلفة، الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية، الإعلام، الإسكان المؤقت، التموين والتغذية والإسعافات الأولية، النقل....<sup>3</sup>

### ب - المرسوم رقم 85-232 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث.<sup>4</sup>

يفرض هذا المرسوم على كل سلطة أو هيئة مؤهلة أن تستخدم جميع التدابير والمعايير التنظيمية والتقنية التي من شأنها أن تستبعد الأخطار التي تعرض أمن الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر، أو أن تخفف من آثارها. كما يحدد مهام ومسؤوليات الوزير والوالي فيما يتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث. فوزير الداخلية يحتل مكانة خاصة على أساس انه يقوم بعملية التنسيق مع كل الوزارات الأخرى فيما يخص الوقاية من الأخطار الطبيعية أو التكنولوجية (المادة 2). أما الوالي فيسهر على تنفيذ التدابير و المعايير المحددة في مجال الوقاية من الأخطار وعلى تطبيقها المحتمل في بلديات ولايته (المادة 3). والرسوم يحدد أيضا مسؤوليات المؤسسات والهيئات والأجهزة والوحدات في وضع مخططات للوقاية من الأخطار يكون مطابقا لأعمالها وللمعايير الخطة المقررة (المادة 5). وتشير المادة التاسعة من المرسوم إلى دور الحماية المدنية، والمتمثل في مراقبة خطة الوقاية من الأخطار مراقبة

<sup>1</sup> لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 36 ، 28 أوت 1985 ص 1285.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 1286.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 1287.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 1290.

دائمة من حيث المظاهر الآثار.<sup>1</sup>

ج- قانون رقم 87-16 المؤرخ في 1 أوت 1987 يحدد الدفاع الشعبي ويحدد مهامه وتنظيمه.<sup>2</sup>

يهدف هذا القانون إلى إنشاء الدفاع الشعبي في إطار الدفاع الوطني. و المادة الثانية منه تنص على أن الدفاع الشعبي هو احد مكونات الدفاع الوطني ويدعم طابعه الشامل والمتكامل. كما أن نظامه يغطي كامل التراب الوطني. والدفاع الشعبي يتكون من جميع الهياكل والأجهزة والوحدات والتشكيلات التي تساهم في الدفاع عن الوطن وتتميز عن هياكل الجيش الوطني الشعبي وأجهزته وتشكيلاته.

وتشير المادة السادسة من المرسوم إلى أن قوات الدفاع الشعبي تضطلع في ميدان الدفاع العسكري بمهام الدفاع الإقليمي، وتشارك في الدعم المتعدد الأشكال لقوات الجيش الوطني الشعبي. وفي ميدان الدفاع المدني فان قوات الدفاع الشعبي تعزز الأسلاك النظامية في تأدية مهامها. وتقام الهيئات المكلفة بتنظيم قوات الدفاع الشعبي وتحضيرها تبعا للتقسيم الإقليمي والعسكري والإداري في البلاد سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الناحية العسكرية.<sup>3</sup>

د- مرسوم تنفيذي رقم 90-402 يتضمن تنظيم صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى وسيره.<sup>4</sup>

تم إنشاء هذا الصندوق بغرض التخفيف من نتائج الكوارث الطبيعية على المواطن. وتتكون نفقاته حسبما تنص عليه المادة الثالثة من التعويضات التي تدفع لضحايا الكوارث الطبيعية، والنفقات الخاصة بالدراسات التي تتعلق بالوقاية من الأخطار التكنولوجية الكبرى، ومصاريف تسيير الصندوق وملفات النكبات. وأخيرا النفقات الاستعجالية التي تصرفها المصالح العمومية لنجدة ضحايا الكوارث الطبيعية.

وتشير المادة السادسة إلى حالة إعلان المنطقة منكوبة، حيث يقدم الوالي تقريرا مفصلا إلى الوزير المكلف بالمالية وبالجماعات المحلية بالتشاور مع الوزير أو الوزراء المعنيين، ويعلنان عند الاقتضاء بقرار مشترك أن الإقليم المعني منطقة منكوبة. واتخاذ ما يلزم من تدابير<sup>5</sup>

ه- أمر رقم 67-250 المؤرخ في 16 نوفمبر 1967 المتعلق بالتنظيم العام للحماية المدنية في زمن الحرب.<sup>6</sup>

تشير الوثيقة إلى أن الحماية المدنية مكلفة زمن الحرب باستخدام جميع الوسائل اللازمة المخصصة لتحديد الأخطار التي يتعرض لها السكان المدنيون، وكذا الأضرار التي تلحقهم والتي تصيب جميع أنواع الأموال والثروات الطبيعية الموجودة في التراب الوطني. ويشتمل تنظيم الحماية المدنية في زمن الحرب على ما يلي:

- تدابير امن عامة ومحلية (إطفاء الأنوار والإنذار بالخطر)
- تدابير حماية (وضع الأشخاص والأموال في ملجأ، وتفريق وتوزيع أفعلة الوقاية...)
- تدابير إسعاف (مكافحة الحرائق، إزالة العدوى، وتدابير صحية...)

وتحدث القانون عن دور الوزير المسؤول عن الحماية المدنية المنظمة في زمن الحرب، حيث تشير المادة الثالثة إلى أن وزير الداخلية يقوم بإدارة وتنسيق ومراقبة تدابير الحماية المدنية وتطبيقها زمن الحرب في مجموع التراب الوطني. و أنه يكون تحت تصرفه المصلحة الوطنية للحماية المدنية وهيئتان استشاريتان هما: المجلس الوطني

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 1291 .

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 32، 15 أوت 1987، ص 1225.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 1226.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية، عدد 55، 15 ديسمبر 1990، ص 1750

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص 1751.

<sup>6</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 99، 16 نوفمبر 1967، ص 1588.

للحماية المدنية المنصوص عليه والمحدد في أحكام المادة 64- 129 المؤرخ في 15 افريل 1964 واللجنة العليا للحماية المدنية (المادة4).<sup>1</sup>

وفي فصول أخرى تطرق القانون إلى وضع مخططات وبرامج الحماية المدنية في زمن الحرب، فالمادة السابعة عشر مثلا تشير إلى أن إعداد الحماية المدنية في زمن الحرب يستلزم وضع مخططات وبرامج يحدد فيها الهدف الذي يجب الوصول إليه، كما تبين فيها الحاجات وترتيب الأولويات. وان تنظيم الحماية المدنية في زمن الحرب يتمثل أيضا في تأسيس مخطط إجمالي يكون جامعا للمخططات الخاصة الآتية بعده(م18).

وتهدف المخططات الخاصة بتجهيز الحماية المدنية إلى تحقيق ما يلي:

- الأمن العام والمحلي(الإنذار بالخطر وإطفاء الأنوار)
- الحماية بواسطة الإبعاد(التفريق والإخلاء)
- الحماية الفردية والجماعية المتممة في المكان
- وسائل الإسعاف (مقاومة الحرائق وإزالة العدوى بصفة سريعة ورفع الأنقاض بطريق الاستعجال). والحماية الصحية<sup>2</sup>

و- مرسوم تنفيذي رقم 03- 332 المؤرخ في 8 أكتوبر، 2003 يتضمن إنشاء المركز العملي الوطني للمساعدة على القرار وتنظيمه وسيره<sup>3</sup>.

يعتبر هذا المركز أداة للاستماع والترقب، يتولى مهمة جمع واستغلال كل المعلومات المتعلقة بحياة البلاد التي من شأنها أن تساعد على الوقاية، وتسهيل تسيير الأحداث ذات البعد الوطني التي قد تخلق حالة أزمة، وتسدعي تسويتها تنسيقا مشتركا بين القطاعات واتخاذ قرار فوري بشأنها .

وتشير المادة الخامسة من المرسوم إلى أن المركز يزود بخلية عملية وبلجنة تقنية للاتصال، حيث تقوم تحدد وظائف الخلية بما يلي:

- جمع كل المعلومات حول الأحداث والوقائع التي من شأنها أن تشكل خطرا على الأشخاص والممتلكات ومراقبتها واستغلالها ومتابعتها.
- تقييم حالات الأزمة والتصدي لها بواسطة إبلاغ السلطات العمومية.
- تحديد الوسائل الواجب استعمالها مع القطاعات المعنية (م6).
- أما صلاحيات ومهام خلية الاتصال والمتابعة فقد حددتها المادة الحادية عشر فيما يلي:
- جمع كل المعلومات والمعطيات المرتبطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية واستغلالها.
- إحصاء كل الوسائل البشرية والمادية التي يمكن حشدها والسهر على تحيينها المنتظم.
- وضع مخططات تنظيم التدخلات والإسعافات عند وقوع الكوارث وتحيينها: مخطط تنظيم الإسعاف ومخططات أخرى مماثلة.<sup>4</sup>

كما يتضمن المرسوم مواد أخرى تتعلق بطريقة عمل المركز، وعلاقاته مع الوزارات والقطاعات الأخرى.

ي- أمر رقم 03-12 المؤرخ في 26 غشت 2003 يتعلق بالزامية التامين على الكوارث الطبيعية وبتعويض

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 1589

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص1591

<sup>3</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 61، 12 أكتوبر 2003 ، ص 4

<sup>4</sup>المرجع السابق، ص 5

## الضحايا<sup>1</sup>

تشير المادة الثانية من الأمر إلى أن آثار الكوارث الطبيعية هي الأضرار المباشرة التي تلحق بالأماكن جراء وقوع حادث طبيعي ذي شدة غير عادية، مثل الزلزال أو الفيضانات أو العواصف أو أي كارثة أخرى، وفيما يخص التعويض على الكوارث، نصت المادة الثانية عشر على أنه يجب أن تسدد تعويضات التأمين المستحقة بموجب الضمان من آثار الكوارث الطبيعية المذكورة في هذا الأمر، في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ابتداء من تحديد مبلغ الأضرار الملحق عن طريق الخبرة.

ر- قانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 يعدل ويتم القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير.<sup>2</sup>

المادة الثانية من القانون الجديد (2004) تتم أحكام المادة الرابعة من القانون السابق (1990) والتي تنص على أنه لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية التي:

- تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون هذه القطع داخل الأجزاء المعمرة للبلدية.
- تكون في الحدود المتلائمة مع أهداف المحافظة على التوازنات البيئية عندما تكون موجودة في مواقع طبيعية.

تكون غير معرضة مباشرة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية بينما تشير المادة الرابعة المعدلة والمتممة لأحكام المادة 11 من القانون السابق إلى أنه في إطار التهيئة العمرانية، تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير، وتخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم. كما تعرف أيضا المناطق المعرضة للزلازل حسب درجة الخطورة، وتحدد قواعد البناء في هذه المناطق عن طريق التنظيم. وتتناول المواد من 9 إلى 13 الحالات التي يكون فيها مشروع البناء مخالفا لمعايير ومقاييس السلامة، وطرق تسوية هذه الوضعيات حفاظا على سلامة وأمن المواطنين.<sup>3</sup>

ل- القانون رقم 04 – 20، المؤرخ في 13 ذو القعدة 1425، الموافق لـ 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث، في إطار التنمية المستدامة<sup>4</sup>.

ويعتبر من أهم القوانين في مجال الدفاع المدني في الجزائر، حيث يتطرق إلى تعريف الخطر الكبير والذي هو كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية. ثم يتعرض إلى الوقاية من الأخطار الكبرى، والتي تعني تحديد الإجراءات والقواعد الرامية إلى الحد من قابلية الإنسان والممتلكات للإصابة بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية وتنفيذ ذلك. بينما تعرف المادة الثالثة من القانون منظومة تسيير الكوارث عند حدوث خطر طبيعي أو تكنولوجي - تترتب عليه إضرار على الصعيد البشري أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي - بأنه مجموع الترتيبات والتدابير القانونية المتخذة من أجل ضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والإعانة والأمن والمساعدة، وتدخل الوسائل الإضافية أو المتخصصة.

ويتعرض القانون في الفصل الثاني إلى أهداف وأسس ومبادئ الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث. حيث تحدد المادة السابعة أهداف منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث فيما يلي:

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 52، 27 أوت 2003، ص 22.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 51، 15 أوت 2004، ص 4

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 5

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية، عدد 84، 29 ديسمبر 2004، ص 15

- تحسين معرفة الأخطار وتعزيز مراقبتها وترقيتها، وكذا تطوير الإعلام الوقائي عن هذه الأخطار.  
- مراعاة الأخطار في استعمال الأراضي وفي البناء وكذا في التقليل من درجة قابلية الإصابة لدى الأشخاص والممتلكات.

- وضع ترتيبات تستهدف التكفل المنسجم والمندمج مع كل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي.  
وفي الفصل الثالث من القانون تم التطرق إلى مجالات التطبيق، حيث أشارت المادة التاسعة إلى أن الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة تشكل منظومة شاملة، تبادر بها وتشرف عليها الدولة، وتقوم بتنفيذها المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية في إطار صلاحياتها، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والعلميين، وبإشراك المواطنين ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

وتناول القانون في مادته العاشرة الأخطار الكبرى المعنية بهذه الوقاية والمتمثلة في: الزلازل والأخطار الجيولوجية، الفيضانات، الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار الإشعاعية والنووية، الأخطار المتصلة بصحة الإنسان، الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي، الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة. ثم يأتي للتفصيل في الأحكام المطبقة على كل خطر على انفراد في الباب الثاني.<sup>1</sup>

و في فصول أخرى، تطرق القانون إلى قضايا متنوعة، ومنها الإعلام (م12) والتكوين (م13) في مجال الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، ودور ومسؤولية الدولة في هذين المجالين (م14).

كما أن قانون 2004 وضع قواعد و ترتيبات الأمن الإستراتيجية في إطار إستراتيجية الوقاية ، وحددها في ثلاثة فروع: عنصر الاتصالات الإستراتيجية والمواصلات السلوكية واللاسلكية، ثم عنصر الطرق والطرق السريعة كفروع ثاني، وأيضا المنشآت الأساسية والبنائيات ذات القيمة الإستراتيجية كعنصر ثالث.<sup>2</sup>

وفي باب آخر تناول القانون تسيير الكوارث وقد قسمه إلى قسمين:

- التخطيط للنجدة والتدخلات: هناك مخططات لتنظيم النجدة وهو ما تناولته المواد من 52 إلى 57، ومخططات خاصة بالتدخل وهو ما عرضته المواد من 58 إلى 62.

- التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث، حددتها المواد من 63 إلى 68 فيما يلي: تكوين الاحتياطات الإستراتيجية ، وإقامة منظومة التكفل بالأضرار، وإقامة المؤسسات المتخصصة.<sup>3</sup>

● **ملاحظة:** فيما يخص القوانين والمراسيم التي تنظم تدخل الجيش في حالة الكوارث الطبيعية وأيضا تنظيم الاتصالات سيتم التطرق إليها في المباحث اللاحقة بالترتيب.

### 2.2.2. استنتاجات حول الإطار التشريعي والقانوني

#### أ- القانون التنظيمي الجديد 2004:

قبل المصادقة نهائيا على قانون 2004 المتعلق بالأخطار الكبرى وإدارة الكوارث في إطار التنمية المستدامة، فإنه لم توجد أي وثيقة تشريعية أو تنظيمية بهذا المعنى تنظم هذا المجال الحساس. كما أن الوقاية من الكوارث الطبيعية كان موزعا بين عديد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحدد المسؤوليات فيما يتعلق بالحماية ضد بعض

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص16

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص18

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 19-24

الأخطار المحددة. ومن أمثلة هذه النصوص نجد: قانون الصحة العمومية، مرسوم رقم 04/76 المتعلق بقواعد الأمن، قانون الغابات، قانون حماية البيئة، قانون التهيئة العمران، قانون المياه، القانون البحري.... هذه المجموعة من القواعد الخاصة المشتتة بين عدد من النصوص التشريعية، والتي ينظم كل منها بعدا معينا، تعتبر بالأساس هي سبب غياب مقاربة موحدة للمشاكل التي تطرحها عملية الوقاية من الأخطار الكبرى، المجال الذي يعاني من غياب رؤية إستراتيجية تسمح بإعطاء قيمة وتثمين مفهوم الوقاية. فبالعودة إلى الجانب التنظيمي، فإننا نجد أن كل مصلحة وزارية تبلور قواعد وقوانين خاصة بها، أو معايير تتعلق بالأنشطة المسؤولة عنها، وهذه المجموعة المتنوعة من النصوص ذات الطبيعة التنظيمية تسمح فقط بإيجاد الحلول الجزئية لمشكلة أكثر شمولاً. وفيما يخص تنظيم النجدة، حصل تقدم عن طريق النص المعتمد بأمر 1985، في أعقاب زلزال الأصنام، حيث تم الاعتراف للجماعات المحلية بدور كبير في تحضير وتنظيم النجدة، وإدخال تدابير جديدة خاصة بمساعدة الضحايا المنكوبين، من خلال التزام الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية للمناطق المنكوبة.<sup>1</sup> غير أن تنظيم النجدة الذي يتضمنه مخطط ORSEC يثير إشكالية كبيرة، إذ أنه يعتمد بالأساس على الوسائل العمومية التي تمثل القسم الأكبر من القدرات الوطنية، وتأتي هذه الإمكانيات من ممتلكات المؤسسات العمومية الاقتصادية. لكن هذه الوضعية تطرح مشاكل كبيرة بعد إعادة تشكيل النشاط الاقتصادي للبلاد من حيث جاهزية الوسائل وتوفيرها (طغيان القطاع الخاص). هذا بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني لم يتم إدماجها بعد بشكل منظم كشريك كامل في عملية إدارة الكوارث الطبيعية.

يجب الاعتراف بأن إدارة الكوارث كجزء حساس من عملية النجدة الإنسانية الطارئة، والذي كان موضوع المرسوم رقم 85.231 المؤرخ في 25 ماي 1985، سمح بامتلاك إطار قانوني وتقني أكثر تلاؤماً مع الأوضاع التي تحدث أثناء الكوارث، أو مواصفات ومعايير الإنسانية و الطوارئ التي تحكم كل القرارات. تجب الإشارة أيضا إلى أن قانون رقم 05- 2004 بتاريخ 12 ديسمبر 2004 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي ينص على أن السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة هدفها حماية الأقاليم والأشخاص ضد كل الأخطار الطبيعية. وعلى امتداد هذا الترتيب العام، هناك بعض النصوص التقنية المتوفرة التي صودق عليها ضمن القانون الجديد رقم 04- 20 المتضمن تقدما كبيرا في هذا المجال من حيث: مشاركة المواطنين، الذين صاروا شركاء للسلطات العمومية؛ وتدعيم قدرات مختلف الإدارات المتعلقة بمجال إدارة الكوارث؛ وخلق احتياطي استراتيجي، والمساواة بين المواطنين في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر الكبرى؛ وكذا إدخال برامج تعليمية في كل حقول ومستويات التعليم والتكوين، والتي هدفها ترسيخ ثقافة حقيقية بالمخاطر لدى مختلف مكونات المجتمع الجزائري وبالخصوص الشباب. وأخيرا تطبيق الخبرات في مختلف المؤسسات العمومية المتخصصة.<sup>2</sup>

### ب- الوقاية من الأخطار الكبرى:

في إطار الوقاية من الأخطار الكبرى، فإن القانون رقم 05- 2004 انشأ نظاما للوقاية من الكوارث بناء على مخططات معينة على حسب طبيعة الكوارث، والمسمى بالمخطط العام للوقاية (PGP) وتتمثل الأهداف البعيدة المدى لمخطط PGP للأخطار الكبرى فيما يلي:

- تحسين الوعي بالأخطار، تدعيم وتقوية المراقبة والتقدير والتخمين وأيضا تطوير الإعلام الوقائي.
- الربط بين الأخطار واستعمال الأراضي.

<sup>1</sup>Abderrahmane Belayate., pour une Défense Civile Intégrée, Conseil de la Nation, op.cit, pp 59- 62.

<sup>2</sup>Ali Ghalel., op. Cit, p176

- الاستعداد والتأهب لكل الكوارث بطريقة متناسقة منسجمة في إطار تدابير عامة.

ويستثنى التصنيف المؤسس بواسطة القانون رقم 04-20، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى، الحوادث التي تحدث في النقل الجوي والبحري، النقل البري والنقل بالسكك الحديدية. ويتعلق التصنيف بـ: الزلازل والأخطار الجيولوجية، الفيضانات، الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار النووية والذرية، الأخطار التي تؤثر على الصحة البشرية، الحيوانية والنباتية، التلوث، والأخطار الناجمة عن التجمعات السكانية.<sup>1</sup>

### ج- إدارة حالات الطوارئ:

فيما يتعلق بتنظيم النجدة في أوضاع الطوارئ، فإن عملية التفكير مستمرة لغرض التوفيق والتنسيق بين النص الحالي المعمول به والحقائق الجديدة للعوامل التالية: حق التصرف في وسائل النجدة التي كانت تستجد بالوسائل العضوية للقطاع العمومي الراجح في هذه الفترة، والذي يوجد اليوم في مواجهة قطاع اقتصادي أين تحتل المؤسسات الخاصة ومشاريع القطاع مكانة جد مهمة. جاءت الخبرات السابقة لتقوي ضرورة ضمان ملاءمة أكثر توافقية بين مختلف نصوص النجدة من جهة مع حجم الكارثة ومن جهة أخرى مع إمكانية تنظيم وتنسيق النجدة على المستوى الوطني أو المحلي. وهذا الأمر مرتبط بمدى قدرة الوسائل التي تمتلكها الجماعات المحلية على التصدي للكارثة، وإن لم يكن الأمر كذلك يتم اللجوء إلى مجموع وسائل الدولة، كما كان الحال في زلزال بومرداس.

### 3-2. دور الجيش في حالة الكوارث الطبيعية

لل قوات المسلحة دور هام وفعال في إدارة الأزمات ومجابهة الكوارث، فعلاوة على تنظيمها أو تجهيزها لمجابهة عمل عسكري معادي على نطاق وطني أو إقليمي، فإنها تشارك كذلك في مجابهة الأزمات والكوارث التي قد تحدث من جراء العوامل الطبيعية أو بفعل عوامل بشرية كالأعمال الإرهابية والتلوث. وفي هذا المجال تقوم القوات المسلحة بالعديد من الوظائف؛ كدعم السلطات المدنية فيما يتعلق بقمع وإخماد أعمال العنف و الفوضى والشغب في حالة الطوارئ الداخلية. وكذا المساعدة الإنسانية في حالة الكوارث الطبيعية، وهذه المهمة ترتبط بدعم الوكالات المحلية في ترقية وتعزيز الرفاه للمواطن، تخفيض المعاناة التي تصيبهم، والحيلولة دون وقوع خسائر في الأرواح ودمار الممتلكات إثر كارثة طبيعية أو بشرية.<sup>2</sup>

### 1-3-2. إمكانيات القوات المسلحة وتحويلها إلى القطاع المدني

#### أ- تحويل القدرات العسكرية إلى الجانب المدني:

منذ وقت طويل، عمدت القوات المسلحة إلى المشاركة في عمليات النجدة وخاصة في حالة الكوارث الطبيعية أو الأحداث ذات الحجم الكبير، فهي تتدخل للتسيير والإدارة في الأماكن والأزمات العصيبة، تقدم كفاءات ومهارات تقنية معتبرة ومتنوعة، وخصوصا أن الهدف الأساسي من وجودها هو خدمة الدولة وامن مواطنيها. وتعتمد فاعلية القوات العسكرية للقيام بدورها على الخيار السياسي وتتطلب تنظيما محكما، وهذا التنظيم يكون من خلال اطر قانونية ومن خلال خبرات وممارسات عملية. واليوم يدخل عامل آخر وهو ضغط الرأي العام. فالرأي العام اليوم أصبح دوما يطالب بتقنين تدخل الجيش - في حالة الكوارث الاستثنائية في الداخل أو الخارج - بكل

<sup>1</sup> Ibid, p 180.

<sup>2</sup> Kevin d, Stringer., Military Organization For Homeland Defense And Smaller Scale Contingencies, A Comparative Approach ,Preger Security International, Westport, First published, 2006,p14 -15

الوسائل الممكنة لإسعاف المنكوبين وإعادة البناء والعودة إلى الوضع الطبيعي. وبالتالي يمكن استخراج الشروط التي ينبغي توفرها للجوء إلى الوسائل العسكرية من أجل عمليات الإنقاذ في وجود الإرادة سياسية والرغبة الاجتماعية، وتوفر القاعدة القانونية والإجراءات التنظيمية، ووجود الوسائل البشرية والمادية، وتراكم الخبرة. كما ينبغي أن يكون تدخل القوات المسلحة فعالاً، وذلك من خلال قيام الجيش بالتدخل الفوري حال وقوع الكارثة، وقد بينت تجارب عديدة أن هناك فرقاً بين التدخل الأولي الذي يكون في الساعات الأولى من حدوث الكارثة، من جهة، والتعزيزات التي تصل لاحقاً التي تتوجه عادة لتغطية قطاعات جغرافية ثانوية، وتضطلع بمهام مختلفة تبعاً لمرور الوقت بدءاً من الإسعافات الأولية إلى العلاج، ومن الانتشال إلى رفع الركام ومن الانقراض إلى تهيئة المكان<sup>1</sup>.

### ب- إمكانيات القوات المسلحة:

لل قوات المسلحة من الإمكانيات ما يؤهلها للقيام بالتدخل الفعال في معالجة الكوارث من خلال:

1. قوة بشرية مؤهلة ومدربة على درجة عالية من الاستعداد والانضباط والوعي الأمني.
2. توفر معدات فنية وهندسية وروافع (جرارات، حفارات،...) وكذلك عربات ووسائل إطفاء الحرائق حديثة، وأدوات إنقاذ متطورة بحيث يمكن لهذه المعدات أن تقدم المعونة للدفاع المدني لإزالة آثار الكارثة.
3. توفر وسائل نقل سريعة وملائمة لكافة الظروف والأزمات، لتسهيل عمليات النجدة والإخلاء.
4. وجود المستشفيات العسكرية والوحدات الطبية الميدانية يمكنها تقديم الإسعافات الأولية والعلاج الطبي المتخصص، وإجراء العمليات الجراحية وأعمال الإخلاء الطبي بأطقم مؤهلة ومدربة، كما يمكنها دعم المستشفيات المدنية عند الكوارث والحوادث الجسيمة<sup>2</sup>.
5. يمكن لمنظومة إدارة الأزمات المقترحة إضافة إلى مراكز القيادة والعمليات المشتركة على مستوى الدولة، والقوات المسلحة والمناطق العسكرية والمحافظات وما لديها من خطط ودعم، أن تقوم بدور فعال في درء الكوارث لتوفر المعلومات المسبقة وتواجد الخطط والسيناريوهات، وتدريب الوحدات وتوفير الإنذار والإمكانيات والتنسيق المسبق.
6. تقديم الخبرة الفنية في مجالات الاتصالات بالأجهزة السلكية واللاسلكية، وفي مجال نقل التكنولوجيا العسكرية إلى المهام المدنية. وعلى سبيل المثال فإن الأقمار الصناعية المستحدثة اليوم في مراقبة الأرض والتي تستخدم للتنبؤ بالكوارث وتحديد نطاقاتها الجغرافية، كانت في السابق محصورة على الاستخدام العسكري لسنوات طويلة، ولكن تم تحويلها للجانب المدني لما استدعت الضرورة ذلك.
- 8: عقد الدورات التأهيلية لمواجهة الكوارث وأعمال الدفاع المدني بالتنسيق مع وزارة الداخلية.
- 9: إقامة وتنظيم المعسكرات لإيواء المنكوبين من الكوارث الطبيعية، وتقديم المساعدة الضرورية لهم من مؤن أغذية وتغطية صحية<sup>3</sup>.

### 2-3-2. محددات تدخل الجيش في حالة الكوارث الطبيعية والتنسيق مع القطاع المدني:

#### أ- محددات تدخل الجيش في حالة الكوارث الطبيعية.

<sup>1</sup> Yves Lacoste., " Phénomènes Long et Perceptions Récentes" in: Questions Internationales ,op.cit,p p 32 -38,(p 36).

<sup>2</sup> رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي، " دور القوات المسلحة في إدارة الأزمات الوطنية"، الندوة السادسة عشر لممثلي رؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 20-31/ 1/ 2008، ص 1-54،(ص 45).

للمرجع السابق،ص46

إن قيام القوات المسلحة بالمشاركة في مواجهة الكوارث تحكمه مجموعة من المحددات أهمها:

أ- أن تكون للكارثة تداعيات تشمل مناطق أوسع ومرافق إستراتيجية وأهداف حيوية تشكل تهديدا للأمن القومي للدولة.

ب- عدم كفاية قدرات الأجهزة المعنية بالدولة لمواجهة الموقف.

ج- أن تكون المشاركة في حدود إمكانيات القوات المسلحة وطبقا للقوانين المحددة لذلك.

د- تحديد المسؤوليات بالتنسيق بين العناصر المشاركة من القوات المسلحة، والأجهزة المدنية المختصة منعا للازدواجية<sup>1</sup>.

هـ- أحيانا يظهر دور القوات المسلحة في مجال إدارة ومجابهة الكوارث من خلال تعاون هذا الجهاز العسكري مع الأجهزة المدنية الأخرى، فيما يعرف بالتعاون العسكري- المدني والذي يتم على مختلف مستويات التنظيم الإداري للإقليم(المستوى الوطني، مستوى المناطق، المستوى الإقليمي، مستوى المقاطعات)

ب- الهدف من التنسيق بين القوات المسلحة وأجهزة الدولة المدنية لمواجهة الكوارث:

- تلافى الإدارة العشوائية نتيجة عدم وجود التخطيط المسبق والسيناريوهات المختلفة لإدارة الكوارث.
- تلافى سوء الفهم والإدراك الذي قد يحدث نتيجة لنقص المعلومات، أو عدم القدرة على استيعابها أو التسرع في اتخاذ القرارات الخاطئة.
- تلافى سوء التقدير والتقييم نتيجة الإفراط في الثقة أو سوء تقدير إمكانيات الأطراف الأخرى.
- عدم تعارض الأهداف والمصالح.
- توحيد الجهود في جميع مراحل الأزمة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من آليات وجهود إدارة الأزمات والكوارث.<sup>2</sup>

### 3-3-2. تدخل الجيش الجزائري في حالة الكوارث الطبيعية قانونيا وواقعا:

#### أ- الإطار القانوني لتدخل الجيش :

تم تنظيم مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مجال الدفاع المدني من خلال قانون رقم 91- 23 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية. وأيضا المرسوم الرئاسي رقم 91-488 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991 والمتعلق أيضا بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية. بالإضافة إلى التعليم رقم 492 المؤرخة في 21 أوت 2005 المتضمنة تشكيلة وكيفيات تدخل الجيش الوطني الشعبي في حالة الكوارث.

- قانون رقم 91- 23 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية<sup>3</sup>

يهدف القانون إلى تحديد شروط مساهمة الجيش الوطني الشعبي في القيام بالمهام الخاصة بحماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في الدستور، وتشير المادة الثانية إلى انه يمكن اللجوء إلى وحدات الجيش الوطني الشعبي وتشكيلاته للاستجابة لمتطلبات حماية السكان، وندجتهم والأمن الإقليمي وحفظ الأمن. ويمكن تجنيد وحدات الجيش الوطني الشعبي في حالات النكبات العمومية والكوارث الطبيعية، أو الكوارث ذات

<sup>1</sup> هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية، "دور القوات المسلحة في إدارة الأزمات الوطنية"، مرجع سابق، ص 1-5، (ص 2).

<sup>2</sup> رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي، مرجع سابق، ص 34.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 63، 6 ديسمبر 1991، ص 2396.

الخطورة الاستثنائية؛ وعندما يكون حفظ الأمن العمومي وصيانه وإعادته خارجا عن نطاق السلطات والمصالح المختصة عادة؛ أو بسبب المخاطر الجسيمة التي قد تهدد امن الأشخاص والممتلكات(المادة الثالثة).

بالمقابل، تشير المادة الرابعة إلى انه يمكن تجنيد وحدات الجيش الوطني الشعبي داخل دائرة إدارية حدودية واحدة أو أكثر إذا كان المساس بالقوانين والتنظيمات يأخذ طابعا يندرج بالخطر. كما يتضمن المرسوم مجموعة من المواد حول المسؤوليات وطرق العمل في هذا المجال.<sup>1</sup>

- المرسوم الرئاسي رقم 488-91 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 المتعلق أيضا بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية.<sup>2</sup>

يحدد هذا المرسوم كيفية مساهمات وحدات الجيش الوطني الشعبي وتشكيلاته في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية وشروط ذلك.

وينص على أن قرار استخدام وحدات الجيش الوطني وتشكيلاته للمساهمة في مهام حماية الأمن العمومي من اختصاص رئيس الحكومة، ويتخذ هذا القرار في أعقاب استشارة مسبقة للسلطات المدنية والعسكرية المعنية. والسلطات المعنية هي : وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير الدفاع الوطني وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي.

وفيما يخص عمل الوحدات، فإن المادة الخامسة من المرسوم تنص على أن الوالي هو السلطة المدنية المسؤولة على امتداد دائرته الإقليمية، إلا إذا قرر رئيس الحكومة تعيين ممثل له كمسؤول للسلطة المدنية، يضطلع بمسؤولية مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي ومراقبتها.

وإذا كانت حياة السكان مهددة بخطر وشيك، فإنه يمكن للوالي أن يطلب التدخل بأقصى سرعة ممكنة لوسائل الإسعاف أو الحماية المتاحة لدى وحدات الجيش الوطني الشعبي وتشكيلاته المرابطة داخل الولاية أو في تراب الناحية العسكرية الملحقة بها، معللا طلبه ذلك بالضرورة القصوى لتنفيذ الإسعافات الأولية للسكان.

وتشير المادة السابعة عشر، إلى انه يمكن أن تستخدم وحدات الجيش الوطني الشعبي وتشكيلاته في عمليات المحافظة على الأمن: إما قبليا ، عندما تدل دلائل أو تهديدات ثابتة في عدة مواقع من التراب الوطني، بمحاولات خطيرة ومتزامنة للمساس بالأمن العمومي. وإما بعديا، إذا ما حصلت حالات الإخلال بالأمن العمومي ، وتبين أن القوات والوسائل المرصودة عادة لوضع حد لها غير كافية.<sup>3</sup>

#### ب- واقع تدخل الجيش الوطني الشعبي في حالة الكوارث:

في مجال التكفل بالحالات الاستعجالية الإنسانية في الجزائر، كان الجيش الوطني الشعبي دوما طرفا مهما، إذ نجد أن وسائله الخاصة على استعداد تام للتدخل وفي كل الظروف مثل ما حدث في زلزال بومرداس أو فيضانات باب الواد.

فبالنسبة للمساعدات التقليدية فإن للجيش الوطني الشعبي يمتلك خبرة كبيرة برهن عليها من خلال مساهماته المختلفة في إجراءات تسيير الحالات الاستعجالية مهما كان بعدها وحجمها.

في خضم هذه الإجراءات تحتل الوسائل الجوية مكانا هاما من خلال توفير وسائل جوية لتسيير العمليات المعقدة التي كان عامل الزمن يتحكم فيها، أي أن مساهمة الجيش جاءت لتخفف في الأخير حصيلة الخسائر البشرية

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 2397

<sup>2</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 66، في 6 ديسمبر 1991، ص 2548

<sup>3</sup>المرجع السابق، ص 2550

والاقتصادية التي كانت أحيانا جد معتبرة.<sup>1</sup>

في كارثة باب الواد، تدخل الجيش الوطني الشعبي لمساعدة الهيئات المدنية، فقد حضرت وحدات الجيش الوطني الشعبي بآلياتها الثقيلة والمتنوعة وباشرت المجموعة الجهوية الأولى لمنشآت الأشغال للناحية العسكرية الأولى، والمؤسسة المركزية للبناء للجيش الوطني الشعبي، إضافة إلى مؤسسات العتاد العسكري بالدار البيضاء لفتح الطرق وتسهيل المواصلات والمشاركة في البحث واستخراج الجثث. وفي هذه الكارثة ظهرت مظاهر التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنية والعسكرية من جيش وحماية مدنية ومنظمات إنسانية ومواطنين.<sup>2</sup>

أما زلزال بومرداس، فقد مثل حدثا آخر للتعاون العسكري في المجال المدني. فقد انتشر أفراد الجيش الوطني الشعبي بكثافة في كل المناطق المتضررة، كما شاركت وحدات الجيش بقوة وفعالية في عمليات الإنقاذ وإخلاء المنكوبين نحو المراكز الاستشفائية. وقد تم تجنيد قرابة 22000 فرد من الجيش الوطني الشعبي و 7000 عون من الحماية المدنية والدرك الوطني وكذا 17000 عضوا من الأمن الوطني و1700 طبيب و 3000 عون من السلك شبه الطبي و200 طبيب نفسي وهذا لمواجهة الكارثة ومساعدة المنكوبين.

إضافة إلى هذا ووعيا منه بأهمية عامل الأمن والنظام في سير عمليات الإنقاذ وكذا في جاهزية الوسائل والمعدات الأخرى، قام الجيش الوطني الشعبي بإقامة حزام امني حول المناطق المتضررة أين تتواصل عمليات الإنقاذ، ومن جهة أخرى نجد أن وحدات الدرك الوطني أقامت حواجز مراقبة بجميع الطرق والمسالك المؤدية إلى المناطق المنكوبة، الشيء الذي سهل بصفة كبيرة حركة المرور وكذا سير عملية التزويد بالمؤن والألبسة لصالح المتضررين.

وبالإضافة إلى دعم وحدات الجيش للأجهزة الأخرى فيما يتعلق بالبحث والإنقاذ، فإن له دورا أيضا على الصعيد الصحي، فقد سجلت مصالح الصحة العسكرية وجودها بإفرادها ومعداتنا وهذا في كل مكان تطلب حضورها فيه. دون أن ننسى أن المراكز الاستشفائية العسكرية كانت قد فتحت أبوابها أمام الجرحى والمنكوبين. كما أقيمت 5 مراكز تابعة للصحة العسكرية بالمناطق المنكوبة ووفرت كل الأدوية الضرورية. وفي إطار التكفل بالضحايا، قام أفراد الجيش الوطني الشعبي بتجهيز الآلاف من الخيام لمختلف المناطق المنكوبة.

أما عن جانب الإمداد والتموين، فقد مكن الجيش الوطني الشعبي المنكوبين من عدد هائل من الصهاريج المخصصة للتموين بالماء العذب، وقدم وجبات ميدانية وأغطية وعدة أغراض أخرى ضرورية في الحياة اليومية لفائدة المنكوبين المقيمين بالمناطق المنكوبة.<sup>3</sup>

وعن كارثة غرداية، لعب الجيش الوطني الشعبي دورا فعالا في عمليات إعادة المنكوبين والمتضررين من الكارثة الطبيعية التي روعت أهلها، وإزالة آثارها منذ اليوم الأول لحدوثها. ووجدت القوات المسلحة الجزائرية في الدرك الوطني والشرطة والحماية المدنية بصفة خاصة وهيئات أخرى ذات العلاقة بالإغاثة والتضامن، خير سند لها في القيام بهذه المهمة الإنسانية النبيلة.

ولقد كانت الأولوية في الإنقاذ وعمليات الإجماع للسكان المحاصرين بالمياه، وقد تطلب الأمر تسخير الجيش الوطني الشعبي لطائرات مروحية كما أرسلت كتبية هندسية مجهزة بعتاد قطاع الأشغال العمومية لتهيئة الطرقات وفتح المسالك وإنشاء المعابر من أجل فك العزلة عن السكان جراء انهيار الطرقات، إضافة إلى عشرين عربة كبيرة

<sup>1</sup> الحماية المدنية وتسيير الكوارث: الوقاية تحد دائم، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> الجواني ر، أمل. ب.ش، "فيضانات السبت الأسود، ورغم ذلك.. تعود الحياة"، مجلة الجيش، عدد 461، ديسمبر 2001، ص 2-5، ص

<sup>3</sup> - -

زلزال 21 ماي 2003: الجيش الوطني الشعبي في قلب الكارثة، مجلة الجيش، عدد 479، جوان 2003، ص 11-17، ص 11.

للإنارة لإضاءة الأحياء الغارقة في الظلام الدامس، ومخبرتين متنقلتين أقيمتا بموقعين مؤمنين وسط مدينة غرداية، توفران الخبز لمئات العائلات.

وعلاوة على مهامه الإنسانية هذه التي كان لها الأثر العميق في نفوس السكان بصفة عامة، أرسل الجيش الوطني الشعبي 427 جندي من المشاة للسهر على امن المواطن والممتلكات العمومية والخاصة، وواجه أفراده صعوبات جمة أثناء تنفيذ المهام بسبب ضيق الأزقة وتداخلها وأطنان الأوحال التي عمتها، ولم تنفع معها الآليات الضخمة التي كانت تشتغل ليل نهار في سباق محموم مع الوقت.<sup>1</sup>

### 2-3-4. شروط نجاح الجيش الوطني الشعبي في أداء دوره- في مواجهة الكوارث- بفعالية :

لكي يقوم الجيش الجزائري بأداء الأدوار المنوطة به في الحد والتخفيف من آثار الكوارث، فلا بد أولاً من وجود تعاون بين القوات المسلحة بأفرعها المختلفة (القوات الجوية، البرية، البحرية) للقيام بهذا الواجب الوطني، وأن يكون هناك متابعة وإشراف مباشر من قيادات القوات المسلحة على المستويات المختلفة، كلاً فيما يخصه للتخفيف من آثار الكارثة وتداعياتها، هذا إلى جانب ضرورة توافر العناصر الآتية:

- وجود قوات مسلحة خاصة مدربة على أعلى المستويات للقيام بعمليات الإغاثة والإنقاذ والإمداد والتموين في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية .
- التدريب المستمر للأفرع المختلفة للقوات المسلحة على الظروف المختلفة والاستثنائية المصاحبة لأنواع المختلفة من الكوارث، مثل الزلازل والبراكين والسيول، والتلوث الكيماوي، والتسرب الإشعاعي، والنووي والبيولوجي وغيرها من الكوارث، والتدريب على كيفية مواجهة هذه الظروف والتعامل معها .
- الاستفادة من خبرات القوات المسلحة في مواجهة الكوارث في الدول الأخرى المعروفة بالكوارث، حيث يكون لدى القوات المسلحة في هذه الدول رصيد من الخبرات والمهارات التي يمكن نقلها والاستفادة منها .
- توافر المعلومات المختلفة اللازمة لرفع القدرة لدى قادة أفرع القوات المسلحة على اتخاذ القرارات السريعة لمواجهة الكوارث بأنواعها المختلفة .
- الانتشار الواسع لتشكيلات ووحدات القوات المسلحة في المناطق والمحاور العسكرية بما يحقق الجاهزية والاستعداد في حالات الطوارئ، وفي الظروف الاستثنائية للكوارث .
- توافر غرف عمليات مجهزة بأحدث وأدق الوسائل التكنولوجية، التي يمكن من خلالها تلقي البلاغات السريعة، إعطاء الإشارات وتحريك القوات المعنية بمواجهة الكارثة، ومتابعة سير الأحداث أولاً بأول في المنطقة المنكوبة .
- وجود علاقات تنسيقية بين قادة القوات المسلحة بمستوياتها التكتيكية والإستراتيجية وبين رؤساء المجالس البلدية والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في حالة وقوع الكارثة<sup>2</sup> .
- إلمام أفراد وقادة القوات المسلحة بالأوضاع الجيولوجية وجغرافيا المناطق المختلفة بالدولة ودراسة طبوغرافيتها، ومعرفة أماكن التركز السكاني وكثافته في هذه المناطق .

<sup>1</sup>نجيب بوكردوس، الجيش الوطني الشعبي: مساهمة فعالة في تخفيف آثار فيضانات غرداية، جريدة الشعب، 14 - 10 - 2008، في: [www.ech-chaab.com/ar/index.php?option...](http://www.ech-chaab.com/ar/index.php?option...) - (27/08/2011)

<sup>2</sup>حنان رجائي، دور القوات المسلحة في مكافحة الكوارث، مجلة البرية 2011 في : [http://www.rslf.gov.sa/arabic/albarriyamagazine/articles/pages/theroleofthearmedforcesincombatingdisasters.asp\(02/10/2011\)](http://www.rslf.gov.sa/arabic/albarriyamagazine/articles/pages/theroleofthearmedforcesincombatingdisasters.asp(02/10/2011)).

• توافر روح التعاون بين المواطنين وأفراد القوات المسلحة في حالة وقوع الكوارث، حيث أن هذا التعاون يساهم بقوة في توفير البيانات والمعلومات الدقيقة عن التطورات الخاصة بالكارثة أولاً بأول، وكذلك المعلومات حول حجم الأضرار البشرية والمادية الناجمة عنها، والاحتياجات المطلوبة لمواجهتها .

• وجود مستشفيات عسكرية متنقلة مجهزة بأحدث الأجهزة الطبية لخدمة مصابي الكوارث، ووجود وسائل مبتكرة وحديثة لسرعة إنقاذهم، ووجود أطقم طبية للعمل بهذه المستشفيات الميدانية.

• توافر عدد كبير من المروحيات التي يمكن من خلالها المحافظة على وجود جسر جوي، ودعم عمليات النقل الجوي داخل مسرح العمليات) المناطق المنكوبة)، وإعادة بناء البنية التحتية للطرق<sup>1</sup>.

لاتزال المساهمة الفعالة للجيش في الدفاع المدني بحاجة إلى المزيد من التأكيد. وقد أشار بعض الخبراء لدى افتتاح أشغال الملتقى الوطني حول دور الجيش الوطني الشعبي في تسيير الكوارث، إلى ضرورة استكمال نصوص القوانين التشريعية والتنظيمية في هذا المجال لترسيخ التفاعل بين المدنيين والعسكريين المعنيين، وذلك من خلال إثراء القاعدة القانونية الحالية الخاصة بتسيير الكوارث بنصوص أخرى تتطرق في مضمونها إلى الجوانب التقنية للوقاية من الكوارث.

وفي نفس السياق، أكد رئيس مكتب "التجنيد والأخطار الكبرى" بالجيش الوطني الشعبي العقيد رمضان أحمد أنه "من الضروري إثراء القاعدة القانونية الحالية الخاصة بتسيير الكوارث بنصوص أخرى، من شأنها تنظيم معايير التعاون والتنسيق بين الفاعلين المعنيين من الجيش الوطني الشعبي والحماية المدنية والوزارات وكذا الهيئات المختصة والمجتمع المدني، مضيفاً أن القانون 04-20 ل25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، يعتبر مكسباً قانونياً "ثميناً" غير انه غير كامل" لأنه "لا يتطرق إلى الجوانب التقنية التي تعتبر في صلب الوقاية والتسيير الفعاليين للكوارث".

كما أكد في نفس الصدد، أن تنصيب المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى بموجب هذا القانون من شأنه أن يسمح بالإشراف على وضع هذه النصوص التطبيقية بمساعدة كافة الفاعلين المدنيين والعسكريين، وفي سياق حديثه عن النص الذي يعتبر الأساس القانوني لتدخل الجيش الوطني الشعبي في حالات الكوارث والمتعلق بالقانون رقم 23-91 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 أشار المتحدث إلى أنه "لا يجسد رؤية إستراتيجية في مجال تسيير الكوارث"<sup>2</sup>. كما أكد أن النص التطبيقي لهذا القانون والمتمثل في المرسوم الرئاسي رقم 91-488 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991، يبقى نصاً "غير كامل" كونه ينص على تعليمة وزارية مشتركة لتكميل الإجراءات الموجودة بعناصر بالغة الأهمية، تسمح بالتحديد نهائياً كافة الجوانب المتعلقة بالتعاون المدني العسكري في مجال تسيير الكوارث، قائلاً إنه "أمام هذا الفراغ القانوني باشرت وزارة الدفاع الوطني بتنصيب هيكل خاص مكلف بالأخطار الكبرى متبوعاً بقرار حول تنظيم وكيفية تدخل الجيش الوطني الشعبي في حالة كارثة".

ويعتبر الهدف من إجراء هذه التعديلات المنادى بها هو إثراء القاعدة القانونية الموجودة حالياً هو توفير صرح مشترك يجتمع فيه كافة الفاعلين المدنيين والعسكريين المعنيين بتسيير الكوارث، قصد مباشرة تفكير على المستوى الوطني لاحتواء كافة الصعوبات وتحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال. كما يرمي أيضاً إلى بعث حركية ضرورية لتطوير العلاقات والاتصالات المتبادلة بين الفاعلين المدنيين والعسكريين المعنيين. وإلى التحلي

<sup>1</sup> المرجع السابق.

<sup>2</sup> جريدة المساء، دور الجيش الوطني الشعبي في تسيير الكوارث: ترسيخ التفاعل بين المدنيين والعسكريين، 2009.

1. [www.el-massa.com/ar/content/view/15785/38/](http://www.el-massa.com/ar/content/view/15785/38/) - (18/10/2011)

بوعي أكبر بشأن ضرورة إعداد إستراتيجية وطنية لتسيير الكوارث.<sup>1</sup>

### 4-2. دور الاتصال في مجال الدفاع المدني:

إن النجاح في إدارة الأزمات بكافة أنواعها وعلى مختلف المستويات، يستند في جوهره إلى مجموعة من الدعائم الرئيسية يأتي في مقدمتها المعلومات التي تشغل حجر الزاوية لنجاح كافة التدابير والإجراءات المتخذة في جميع مراحل الأزمات، بدءاً من التنبؤ بحدوثها وتحديد أبعادها والإنذار بها، مروراً بعمليات التخطيط والتنسيق وبناء السيناريوهات، ثم تقديم البدائل واختيار انسبها واتخاذ القرار وأسلوب التعامل معها، ومواجهة ردود الفعل والتداعيات المحتملة لها، وصولاً لعملية استعادة الأوضاع وتقييمها واستخلاص النتائج والخروج بالدروس المستفادة لصالح استخدامها مستقبلاً في درء وإدارة أي أزمة مشابهة.

في البداية نلاحظ أنه إذا كان من غير الممكن تجنب الأزمات لأنها من طبيعة الحياة البشرية، فإنه أصبح من الممكن جداً تسييرها بالكيفية التي تحد من الخسائر البشرية والمادية، لمعرفة أصل التهديد وكيفية مواجهته يمكنان من استباق الخسائر والحد منها(أثبتت الأحداث أن زلزالين بنفس الشدة يقعان في جهتين مختلفتين من العالم يؤديان إلى خسائر متفاوتة الخطورة، يصل التفاوت أحيانا إلى 1 من 1000).<sup>2</sup>

### 1-4-2. دور المعلومات في إدارة الكوارث وحاجة الدفاع المدني إليها

#### أ- دور المعلومات في إدارة الكوارث:

تعد المعلومة في حد ذاتها نوعاً من المساعدة التي تكتسي طابعاً حيوياً، لكن أهميتها ليس معترفاً بها، ذلك أن الأشخاص الذين تعرضوا للكوارث هم بأمر الحاجة إلى الغذاء والماء وكذا إلى المعلومة، لأن المعلومة بإمكانها أن تنقذ وسائل عيشهم ومصادرهم والأكثر من هذا هو حماية حياتهم. في بعض الأحيان، تكون المعلومة الشكل الوحيد في التحضير للكوارث التي بإمكانها أن تمس أي فرد.

ويمثل الإنذار السريع الدليل القاطع على أن المعلومة الدقيقة والأنية تساهم وحدها في تجنب الخسائر البشرية، وقد أثبتت التجربة أن نجاح أنظمة الإنذار المبكر تتوقف على الإنسان أكثر منه على التكنولوجيا. وعلاوة على دورها في حماية الأرواح البشرية، تساهم المعلومة أيضاً في التقليل من حدة المعاناة بعد الكارثة، القدرة على العثور على العائلة والأصدقاء المفقودين، معرفة طبيعة المساعدات التي يحق للمتضررين الاستفادة منها أو على الأقل معرفة سبب وقوع الحوادث<sup>3</sup>

انطلاقاً مما سبق، يمكننا القول أن دور المعلومة في إدارة الكوارث الطبيعية يظهر من خلال:

- تجنب المفاجأة: فالمفاجأة تحدث في حالة قصور المعلومات في أو عدم دقتها، فيصعب تقييمها وتقديرها أو عند عدم رفعها في التوقيت غير المناسب إلى متخذ القرار. أما وصول المعلومة في التوقيت المناسب فيساهم إلى حد بعيد في تجاوز التداعيات السلبية بشكل عام.
- سرعة اتخاذ القرار وتحقيق أهدافه: إن ضيق الوقت أمام أجهزة صنع القرار عادة ما تكون أحد أسبابه الرئيسية غموض الموقف نتيجة قصور المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أبعاد الأطراف، وتقدير موقف الأزمة

<sup>1</sup> جريدة صوت الأحرار، إثراء القاعدة القانونية الخاصة بتسيير الكوارث بنصوص أخرى، 2009. في:

[www.sawt-ahlar.net/.../modules.php?...](http://www.sawt-ahlar.net/.../modules.php?...) - (18/10/2011)

<sup>2</sup> أحمد عظيمي، عناصر لإستراتيجية اتصال للدفاع المدني، مجلس الأمة، مرجع سابق، ص 55.

<sup>3</sup> أمال ف.ش، دور الإعلام في تسيير الكوارث الطبيعية، مرجع سابق، ص 53.

وأهداف كل منها وإمكاناته في تحقيقها .

- ضمان التوصل للقرار السليم بعيدا عن أي انطباعات خاطئة لصانعي ومتخذي القرار. وهذا يأتي عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والقدرات المتاحة .

- زيادة المرونة في اتخاذ قرار الأزمة وتداعياتها المختلفة. يشكل استمرار تدفق المعلومات المدققة خلال مراحل إدارة الأزمة عاملا مساعدا في سرعة اتخاذ القرار المناسب وإدخال التعديلات عليه، واتخاذ القرارات الجديدة في التوقيت المناسب تتوافق ومتطلبات الاستجابة لواقع تصاعد الأحداث والمتغيرات التي تطرأ في سياق الكارثة والبيئة التي تحيط بها.

- تعظيم الإمكانيات والقدرات الخاصة بإدارة الأزمات: تحقيق أفضل استثمار للإمكانيات المتاحة في الحصول على أقصى مردود ايجابي من استخدامها في مواجهة الأزمة.

- التحكم في البدائل المتاحة خلال تصعيد الأزمة أو الكارثة باستخدام المعلومات.

- زيادة القدرة على التحكم في ضبط إيقاع التصاعد بالأحداث في الأزمة، وتحقيق التنسيق والتزامن في العمل بين أطقم إدارة الأزمة وعناصر التنفيذ.

- تجميع المعلومات الخاصة بمراحل الأزمة ودراستها لاستخلاص الدروس المستفادة منها واستخدامها في مواجهة أي من الأزمات المشابهة مستقبلا.<sup>1</sup>

#### ب- حاجة الدفاع المدني إلى الاتصال والمعلومات

الدفاع المدني كما هو معروف هو دفاع يشترك فيه طرفان هما الهياكل الحكومية المعنية (بعض وحدات الجيش، أجهزة الأمن، الحماية المدنية، الجمارك، القطاع الصحي، بعض المؤسسات الاقتصادية) والمواطن.

إذا كان يفترض في الطرف الأول أن يكون محضرا ومجهزا ليقوم بدوره عند الضرورة، في إطار منظم، فإن الطرف الثاني أي جموع المواطنين هو جد شاسع، غير محدد وغير معني أو مسؤول مسؤولية مباشرة، بل انه في غالب الأحيان لا يدري بأية معنى أو في حالات معينة هو المعني الرئيسي قبل هياكل الدولة بالدفاع المدني.

والإنسان سواء كان في هياكل الدولة، أو كان مواطنا عاديا يحتاج إلى عنصرين رئيسيين ليقوم بدوره في مجال الدفاع المدني هما:

- التكوين ليكون جاهزا باستمرار لمواجهة كل أنواع الأخطار المحدقة بالأمن المدني.

- الوعي بالأخطار والجاهزية لمواجهتها، أو الحد من آثارها المدمرة. ولكي يكون الإنسان واعيا لا بد أن يكون عارفا أو عالما بالشيء. قبل وقوع الخطر تكون الفترة هي فترة التحضير لاستقباله والتهيؤ له وقبول نتائجه عند الضرورة.

والتساؤل الذي يطرح هنا هو كيف يمكن إشراك الطرف الثاني في الدفاع المدني؟ أي كيف يمكن نقل المواطن من موقف سلبي إلى موقف ايجابي بحيث يكون مشاركا في الوقاية والحماية للحد من آثار الأزمة عندما تقع؟<sup>2</sup>

إن الإجابة عن هذا التساؤل تكون بوضع إستراتيجية واضحة للاتصال، ذلك انه من الخطر محاولة تسيير أزمات أو أحداث تمس بأمن المواطن بمنع انتقال المعلومات بين الجهات المعنية بحمايته، وبينها وبين المواطن في حد ذاته. ففي هذه الحالة فإن المواطن سيذهب للبحث عن المعلومات في أماكن أخرى وسيكون من الصعب على الجهات المعنية بتسيير الأزمة إقناعه فيما بعد أو التأثير فيه. وبالتالي فالإعلام الفاشل أو الغائب هو الذي يدفع بمواطنيه إلى

<sup>1</sup> دائرة التدريب العسكري اليمينية، دور القوات المسلحة في إدارة الأزمات الوطنية، مرجع سابق، ص 1-68، (ص 38).  
<sup>2</sup> 56 أحمد عظيمي، مرجع سابق، ص 56.

فضاءات إعلامية أخرى.

يكون الاتصال على مستويين، مستوى أفقي بين الأجهزة والهيئات الرسمية، واتصال عمودي بين هذه الأجهزة والمواطن، ودور وسائل الإعلام في ذلك (انظر الملحق رقم 6). وسنأتي لتفصيل ذلك فيما يلي:

#### 2-4-2. الاتصال بين الأجهزة والهيئات الرسمية فيما بينها.

إن أهمية الاتصال في حالة الكوارث والأزمات تظهر من خلال اهتمام المشرع الجزائري بتطويره وتقنيته. لذا نجد أن تنظيم الاتصال في حالة الكوارث قد حددته التشريعات التالية:

أ- المرسوم التنفيذي رقم 04-181 المؤرخ في 24 يونيو 2004 المتضمن إنشاء لجنة الاتصال المرتبطة بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى<sup>1</sup>.

ينص المرسوم على إنشاء لجنة ترتبط بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، مكلفة بتحديد إستراتيجية وطنية للاتصال ترتبط بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، واقتراحها على الحكومة ووضعها حيز التنفيذ. وتكلف بما يأتي:

- تحديد دعائم ووسائل الاتصال التي تتلاءم مع الأوضاع المترتبة عن الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى والوقاية منها.
- ضبط كفاءات المعالجة الإعلامية للأحداث المرتبطة بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى والوقاية منها.
- ضبط نماذج برامج إعلامية تتلاءم مع الأوضاع المترتبة عن الأخطار الطبيعية والتكنولوجية والوقاية منها.
- تحديد الحاجات التقنية الكفيلة بضمان استمرارية خدمة البث الإعلامي سواء كانت سمعية بصرية أو مكتوبة.
- تحديد طرق البث الإعلامي والوقائي على كافة الدعائم.
- تحديد الاستراتيجيات التربوية والموضوعية وقنوات الاتصال الواجب إتباعها في إطار وضع إستراتيجية الاتصال المرتبطة بالأخطار والوقاية منها.
- تصميم جهاز إنذار بوسائل اتصال.
- إعداد برامج إعلامية تتلاءم مع الأخطار والوقاية منها.
- تصميم استراتيجيات الرد على كل شكل من أشكال تحريف إعلام الرأي العام بمناسبة وقوع الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى.
- تحديد كفاءات التشاور بين القطاعات في مجال الاتصال أثناء الأوضاع المرتبطة بالأخطار والوقاية منها<sup>2</sup>.  
وتتبين أهمية دور اللجنة من خلال الأعضاء المكونين لها والآتين من مختلف القطاعات، فرئيس اللجنة هو الوزير المكلف بالاتصال، ويساعده عدد كبير من ممثلي القطاعات الأخرى مثل: وزارة الدفاع، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، وزارة المكلف بالتضامن الوطني، قيادة الدرك الوطني، المديرية العامة للحماية المدنية... الخ
- ب- المرسوم التنفيذي رقم 03-232 المؤرخ في \_ أكتوبر 2003 المتضمن إنشاء المركز العملي الوطني للمساعدة على القرار وتنظيمه وسيره<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 41، 27 يونيو 2004، ص 25.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 26.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 61، مرجع سابق، ص 4

وقد سبق التطرق إلى هذا المرسوم في المبحث الثاني. ولكننا سنركز هنا على المواد التي تخص الاتصال، حيث نص في المادة الخامسة على أن المركز يزود بخلية عملية وبلجنة تقنية للاتصال، ولتنظيم الاتصال على المستوى الولائي، ينشئ المرسوم على مستوى كل ولاية خلية للتربق والمتابعة يرأسها الوالي وتتكون من الممثلين المحليين لعدد الوزارات والقطاعات.

و بالإضافة إلى هذه الأطر القانونية، نجد أن قانون الوقاية من الأخطار الكبرى 2004 قد خصص جزءا للاتصالات الإستراتيجية والاتصالات السلوكية واللاسلكية في حالة الكوارث الطبيعية.

وهذه اللجان التي تم ذكرها في المراسيم والقوانين السابقة هي لجان دائمة وتعمل للوقاية من الأخطار والكوارث، فهي تعمل قبل، أثناء وبعد الكوارث.

ولأجل تنسيق أكبر بين الفاعلين والمسؤولين الرسميين، يتم تنصيب خلايا أزمة عند وقوع الكارثة مباشرة. وعلى حسب حجم الكارثة تحدد مستوى خلية الأزمة : وطني أم ولائي وقد يكون الاثنان معا في حالة الكوارث الكبرى. وتقوم هذه الخلية على ركيزتين أو دعامتين: الدعم اللوجستيكي كركيزة أولى ، والاتصال كركيزة ثانية.

فعلى المستوى المركزي، تتكون خلية الأزمة من ممثلي عدة إدارات وزارية معنية بالكوارث الطبيعية ومنها وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الاتصال. وعندما تقع الكارثة وتتعدى إمكانيات وقدرات الولاية، فإن خلية أزمة وطنية يتم تعيينها وتنصيبها تحت سلطة ومسؤولية وزارة الداخلية. تقوم خلية الأزمة بالتنسيق بين مختلف الجهات والفاعلين من خلال:

- جمع المعلومات الضرورية من الأطراف المعنية حول عمليات الوقاية وحماية الأشخاص والممتلكات.
- إحصاء وجمع وتركيز وتجديد ووضع الترتيبات والوسائل الضرورية أمام السلطات من أجل تحقيق عمليات الحماية والنجدة.
- ضمان التطبيق الحقيقي والفعال لمخططات التدخل والنجدة.
- تسهيل وتنسيق التدخل بين مختلف المتدخلين والسماح لهم بممارسة مسؤولياتهم في أحسن الشروط والظروف.
- الإعلام الدائم للسلطات العليا حول إدارة الأزمات.
- ضمان الإدارة الجيدة للاماكن التي تستقبل الأفراد المصابين والمنكوبين.
- إدارة إعلام وتبليغ السكان.<sup>1</sup>

أما على المستوى الولائي، فالشكل الأكثر ملاءمة لخلية الأزمة هو المركز العملي للدفاع COD الذي يجمع حول الوالي (أو مدير المكتب) مجموعة من المحللين والمنسقين، المستشارون، الأمانة والعديد من "الخلايا" المختصة مثل:

- خلية الاتصال، مكلفة بالاتصال للولاية
- خلية حماية الشعب ( وزارة التضامن، وزارة التربية الوطنية، وزارة الصحة، المصلحة الولائية للإطفاء والنجدة...)
- خلية الاقتصاد (وزارة المالية ، مؤسسات التسيير للمصالح العامة، وزارة التجهيزات والنقل...)
- خلية النظام العام (الشرطة، الدرك، وزارة التجهيزات...)
- خلية تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

<sup>1</sup> Rabah Ouldamer., Le Système de Gestion des Risques en Algérie, disponible sur: [www.dz.undp.org/evenements/JICata1010.html](http://www.dz.undp.org/evenements/JICata1010.html) - (13/06/2011)

- خلية عسكرية (قوات برية، بحرية، جوية، الدرك)<sup>1</sup>

كما يتضمن الاتصال في هذه المرحلة اتصال هذه المراكز والخلايا واللجان بأجهزة المعلومات .

#### العلاقة بين أجهزة المعلومات ومراكز إدارة الأزمات

تقوم أجهزة المعلومات بدعم مهام مراكز إدارة الأزمات على النحو التالي:

أ - مرحلة ما قبل الأزمة: من خلال الوظائف التالية:

إعداد التقديرات حول التحذيرات والمخاطر والتهديدات المحتملة؛ المساهمة في تحديد السياسة العامة والأهداف الداخلية - الخارجية؛ تزويد مراكز إدارة الأزمات بالمعلومات الأساسية مع الحفاظ على استمرار تحديثها في التوقيت المناسب؛ المشاركة في وضع السيناريوهات للآزمات والكوارث المحتملة وخطط المواجهة؛ التنبؤ بالآزمات ورصد المؤشرات والشواهد والإنذار بها؛ وإعداد أطقم ذات خبرة وتدريب على مواجهة الآزمات.

ب مرحلة الأزمة: ويتم فيها:

الحفاظ على تدفق المعلومات لمراكز إدارة الأزمة لاتخاذ القرار ومواجهة رد الفعل المناسب؛ توفير الخبراء والمستشارين وفقا للتخصصات المناسبة لنوعية الأزمة؛ المشاركة في تعديل الخطط والسيناريوهات المعدة من قبل وفقا للواقع وتطورات الأحداث للآزمة؛ والمشاركة في إعداد البدائل وتحديد انسبها لاتخاذ القرار .

ج - مرحلة ما بعد الأزمة:

المشاركة في تحديث قاعدة المعلومات الأساسية لمركز إدارة الآزمات؛ المشاركة في تحليل الأزمة والخروج بالدروس المستفادة، الاشتراك في تحديث السيناريوهات والخطط الخاصة بمواجهة آزمات مستقبلية مشابهة.<sup>2</sup>

#### 3-4-2. اتصال الأجهزة الرسمية ووسائل الإعلام بالمواطن:

لان الأمن يعني الجميع، فانه من الضروري توعية المواطنين بأهمية دورهم قبل حدوث الكارثة لمحاولة تجنبها أو الاستعداد لها( أساليب الإنذار المبكر، وتبسيط المعارف والتفسيرات العلمية للظواهر الطبيعية حتى تلقى القبول من شريحة عريضة من المجتمع)، وأثناء الكارثة للتقليل من أثارها المدمرة على الإنسان وعلى المحيط، وبعد الكارثة لمحو أثارها، وترتبط هذه المرحلة ارتباطا وثيقا بالمرحلتين السابقتين، ولكن من جهة أخرى تعتبر المرحلة الأصعب، ذلك أنها تأخذ بالحسبان عناصر عديدة ومنها الأخطاء الحاصلة في مرحلة الاتصال الوقائي، الوضعيات النفسية للأشخاص، المعلومات الخاطئة التي تنشأ وقت الأزمة،.....<sup>3</sup>

وتتمحور عملية التوعية حول العناصر التالية:

أ- نشر ثقافة الدفاع المدني بين كل المواطنين بمختلف فئاتهم وأعمارهم، أي تربية المواطن على الحس الأمني منذ الصغر. وترتبط هذه النقطة بالعمل على نشر مفهوم المواطنة حتى يدرك الفرد بأنه مواطن بمعنى الكلمة له كل الحقوق وعليه كل الواجبات.

ب - التنبيه إلى أن الدفاع ليس قضية المؤسسة العسكرية فحسب، وان الأمر هو قضية الجميع وله وجوه عديدة، وان أي خلل في استقرار البلاد هو ضرب لأمن الأفراد.

<sup>1</sup> إبراهيم منصور، تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والدفاع المدني، في:

www.majliselouma.dz/13emeJep/Com/Doc3.ppt - (20/10/2011)

<sup>2</sup> دائرة التدريب العسكري اليمينية ، مرجع سابق، ص ص 39-40.

<sup>3</sup> Saïd Chabani., Le Rôle de la Communication et des Medias dans la Défense Civile, Conseil de Nation, op. cit, p p 319 -320.

ج - بناء الثقة في مؤسسات الدولة، يجعل المواطن يقتنع بان هذه المؤسسات هي فعلا في خدمته وان لها القدرة والمعرفة للقيام بدورها تجاهه.

د - تعديل السلوكيات الضارة وإعلام المواطنين بمختلف الأخطار المحدقة بهم وإدماجهم في عملية البحث عن حلول.

ه - تشجيع المواطنين الذين يقومون بأعمال بطولية في مجالات الإنقاذ والنجدة.

و- تعويد المواطنين من خلال الأفلام الوثائقية والمطويات وغيرها على مواجهة الأخطار وكيفية التصرف حيالها.

ي- العمل على إقناع مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في الدفاع المدني.

ولتحقيق هذه الغاية فان أول ما يجب القيام به هو إنشاء هيئة أو جهاز أو خلية تسند لها مهمة وضع إستراتيجية اتصال للدفاع المدني، وتسهر على وضع مخططات الاتصال ونشر ثقافة الدفاع المدني، والقيام ببحوث حول كيفية تحسيس المواطنين وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال اتصال الدفاع المدني... هذه الهيئة لا بد أن يكون لها ناطق يتكلم باسمها يكون الوسيط بينها وبين الجمهور وكل المعنيين باتصال الدفاع المدني. وتكون المخول الوحيد الذي يمارس عملية الاتصال أثناء الأزمات وبالتالي تضمن التجانس بين مختلف المتدخلين في مجال الدفاع المدني لتجنب التناقضات.<sup>1</sup>

خلال زلزال بومرداس مثلا لاحظ المواطنون التناقضات التي طبعت تدخلات المسؤولين، وقد ظهرت أولى التناقضات على مستوى شدة الزلزال وعدد الضحايا، خاصة خلال الساعات الأولى من الكارثة حيث كانت المعلومات شحيحة جدا.

والأمر نفسه بالنسبة للحريق الذي شب بمصنع سكيكدة 2004، ففي الساعات الأولى التي أعقبت الحادث، صرح احد مسؤولي الأمن في الموقع أن الحادث ناتج عن عطب أصاب احد السخانات، ولكن هذا المبرر لم يكن مقنعا للخبراء وظهرت بعدها روايات أخرى، وكمثال على ذلك تصريح سفير الجزائر بالولايات المتحدة إدريس الجزائري للصحافة الأمريكية بان التحقيق الأولي عن الحادث كشف عن وجود تسرب في أنبوب الغاز. وهذان المثالان يوضحان كيف أن الهيئات و الأشخاص المؤهلين للاتصال غائبون في مثل هذا النوع من الأزمات، وهو ما يعني غياب إستراتيجية واضحة ومحددة بدقة للاتصال.

إن من يقوم بالاتصال مع المواطن يشبه إلى حد كبير من يقوم بالتفاوض، إذ أنه قد يكسب الطرف الآخر وقد يخسره. لذلك يتوجب في المتصل أن يكون شخصا أو هيئة مؤهلة فعلا للاتصال، وان يكون ذا تكوين مستمر، وهذا بهدف تحسين استجابة المواطن وتعاونه لتحقيق الهدف النهائي من الاتصال في حالة الكارثة، وليس الهدف هو إثارة الغضب والفوضى في أوساط المواطنين من جراء التصريحات الرسمية والتناول الإعلامي للقضية.<sup>2</sup>

### 4-4-2. التسيير الإعلامي للزمات وللكارث الطبيعية:

إن التكنولوجيا المتطورة اليوم تخترق كل الحدود، وتغطي كل الفضاءات الجغرافية، وبينما كان بالإمكان قديما حجب بعض الأخبار وكتمانها لعدة أيام، فانه أصبح اليوم شيئا مستحيلا. فالأحداث تنقل عبر العالم بواسطة تكنولوجيات الاتصال وقت حدوثها، والمختصون في مجال الاتصال يؤكدون على أهمية توفر المعلومات لدى المواطن لأنها تساعده على التصرف وقت الضرورة.

<sup>1</sup> احمد عظيمي، مرجع السابق، ص 57

<sup>2</sup> Louisa Driss-Ait Hamadouche., Catastrophes Naturelles: de la Crise de Communication a la Communication de Crise, Conseil de la Nation, p p. 296 - 298.

تكنولوجيات الاتصال وفرت كما كبيرا من الوسائل الممكن استعمالها لتحقيق الاتصال الفعال، لكن تبقى الصحافة المكتوبة، والإذاعة والتلفزيون هي أفضل الوسائل للاتصال بين الأطراف المعنية و المواطنين. وفي هذا الصدد يقول دنيس ماك في كتاب بعنوان: "نظرية الاتصال الجماهيري" إن "بإمكان وسائل الاتصال إحداث تغييرات منتظرة، وإحداث تغييرات غير منتظرة (من حيث الشكل أو الكثافة)؛ تسهيل عملية التغيير (مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه) تدعيم ما هو موجود (لا تغيير)، منع التغيير. كل هذه التغييرات قد تحدث على مستوى الفرد، أو الثقافة أو المؤسسة الاجتماعية.

وبالتالي فإنه إذا كان الاتصال يعني التأثير، فإن التأثير لا يحدث إلا إذا توفرت شروط معينة في الرسالة، ومن بينها أن تكون محددة واضحة، مختصرة وان تتحدث في صميم الموضوع وتقدم بطريقة غير منفرة. وهنا لا بد من الاستفادة من خبرة المختصين الذين يكون عليهم تقديم الشرح اللازم للوضعية المستجدة، والنصائح اللازمة للمواطنين حتى يتصرفوا بحكمة وبهدوء ولتجنب الذعر والفوضى. كما أن الاتصال يجب أن يكون في الزمن الحقيقي أي وقت حدوث الأزمة، مع الإكثار من الندوات الصحفية والنقل المباشر من مكان الحدث لان المواطن في هذه الحالات يكون في حالة جوع شديد للمعلومات. وكل التدفق الإعلامي مباشرا أو غير مباشر لا بد أن يكون مسيرا من طرف الهيئة المكلفة بالاتصال حتى تضمن تناسق وتجانس الخطاب، كما أن التواجد بقوة في الميدان وتقديم المعلومات عن الأحداث حال وقوعها من شأنه أن يغلغ المجال أمام كل محاولات التشويه أو التأثير في الرأي العام من طرف جهات أخرى. "1

من الملاحظ أن وسائل الإعلام في عديد الدول ومنها الجزائر عرفت تحسنا في مجال تناول الإعلامي للقضايا، فقد كانت ولمدة طويلة تركز وتختار البرامج التي تغطي الحدث، إذ أن هناك كوارث تخصص لها حيزا كبيرا أكثر من أخرى. بهذا الشأن، تختار هذه الوسائل الكوارث الظرفية والمدمرة، وتتجاهل الكوارث طويلة الأمد والمزمنة التي حصدت الملايين من الأرواح والممتلكات (المجاعات مثلا)، أو الكوارث الأقل تدميرية والأقل خسارة، بل إنها كثيرا ما صنفتها ضمن خانة الأخبار والأحداث المتنوعة *les faits divers*. وهي بذلك لا تفيد حقها من الإعلام والمتابعة. ويعتبر التسونامي الذي ضرب قارة آسيا في 2004 هو الحدث المرجعي الذي أحدث ضجة وثورة إعلامية هائلة حيث خصصت له مساحات واسعة للنقاش والتحليل والعرض للصور والإحصاءات. كما انه بقي مرجعا لأنه يوضح كيف كان بالإمكان تفادي هذه الكارثة لو بثت المعلومات في وقتها وبسرعة. إذ كان بحوزة خبراء المنطقة الوسائل التي تمكنهم من رصد هذا الزلزال العنيف، ولكن لم تكن لديهم الإمكانيات لإخطار السكان ومن ثم مدهم بالتدابير التي كان عليهم اتخاذها.<sup>2</sup>

بالنسبة للجزائر فقد لاحظنا أن التغطية الإعلامية والاتصال في حالة كارثة بومرداس تحسنت عن سابقتها في كارثة باب الواد، ففي الساعات الأولى التي تلت الكارثة تم إحصاء عدد الضحايا والمصابين وتم نشرها، كما مثلت كارثة بومرداس بالنسبة للسلطات العمومية حركية كبيرة للاتصال. فمنذ الساعات الأولى للكارثة تواجد رئيس الجمهورية في مكان الحدث، وتحدث رئيس الحكومة إلى المواطنين عبر التلفزيون وعبر الإذاعات. كما أن التلفزة الوطنية أحدثت ثورة في برامجها، وفتحت شاشاتها لإرسال الرسائل من المواطنين في قلب الحدث إلى المسؤولين المحليين. وهذا مؤشر جيد على التحسن، لكننا في المقابل لاحظنا أن الإعلام الجزائري وخاصة التلفزيوني تصرف بطريقة مختلفة - عن التي تصرف بها أثناء كارثة بومرداس - في الفيضانات الأخيرة التي مست ولاية

<sup>1</sup> احمد عظيمي، المرجع السابق، ص ص 64-65

<sup>2</sup> Gerald Arbois, Michel Mathian., " la Construction Médiatique des Catastrophes Naturelles Internationales "in: Questions internationales, op.cit.p24-32,(p 27)

البيض، حيث ظهرت كل مظاهر وصور غضب المنكوبين في البيض من البرودة التي تعاملت بها التلفزة الجزائرية مع كارثة لها من الآثار السلبية النفسية والمادية على المواطنين ابلى اثر. وهذا ما اظهر الاتصال السيئ بين مواطني ولاية البيض والوزراء الذين قاموا بزيارة إلى الولاية عقب الكارثة.<sup>1</sup>

### خلاصة الفصل:

عرفت الجزائر عبر تاريخها العديد من الكوارث ذات الحجم الكبير والمتوسط، وعلى امتداد هذه الكوارث، سعت الجزائر إلى تحسين أدائها ودورها في الحد من آثار هذه المخاطر الطبيعية، وقطعت أشواطاً معتبرة من خلال امتلاك إطار قانوني متين ومتناسق مع الاحتياجات والإمكانات الوطنية، وأيضاً بإدراج فاعلين في مجالات الوقاية ومواجهة الكوارث حتى وإن لم تكن من صميم مسؤولياتهم ومهامهم، أيضاً حسنت دورها بوضع خطط واستراتيجيات للتعامل في حالات الأزمات والكوارث وخاصة في مجال الاتصال والتدخل الميداني. لكن مع ذلك لا يمكن القول بأن الجزائر وصلت إلى النقطة النهائية في مسارها نحو تطوير دفاعها المدني، واختبار هذا العنصر يكون انفع من خلال مقارنة ما حدث مؤخراً من أحداث وكوارث بما حدث سابقاً لنتمكن بالتالي من إعطاء بعض التقويمات لواقع الدفاع المدني في الجزائر، وهذا ما سنتعرض له في الفصل الثالث.

<sup>1</sup>بشير العرابي، طريقة تناول التلفزة الوطنية للفيضانات زادت من غضبهم، الخبر، 4-10-2011.في:

## الفصل الثالث

نحو استراتيجية متكاملة للحد من أخطار  
الكوارث الطبيعية

تواجه الجزائر العديد من الكوارث والأخطار الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والانزلاقات الأرضية وكذلك الأخطار الصناعية كالتلوث بأنواعه المختلفة، وتدهور الغابات والمساحات الخضراء وأيضاً الأخطار الجيولوجية. وتمثل الطبوغرافيا وموقع الجزائر على الواجهة البحرية، واحتوائها على عدد كبير من البنايات القديمة، العوامل التي تجعل من الصعب إيجاد حلول لهذه المشاكل. بالإضافة إلى أنه في العقدين الماضيين، شهدت الجزائر العاصمة والمدن الكبرى الأخرى نمواً سكانياً سريعاً وتركزاً كبيراً للسكان وامتد حتى إلى المناطق الصناعية التي تلعب دوراً رئيسياً في تلويث البيئة بمختلف أشكالها. وقد كان هذا التركز ناتجاً عن عدم إدماج عنصر الحد من مخاطر الكوارث في التنمية الحضرية، واستبعاد المجتمع المدني من المشاركة في القرارات التي تؤثر على إدارة المدينة، أو أن تكون منظمات المجتمع المدني - التي تعمل لمصلحة الإدارة البيئية - تخضع لإرادة الحكومة لأنها هي التي تمولها، وتبقى بذلك تلعب دوراً مكملًا تحدده السلطات.<sup>1</sup>

وقبل الحديث عن معالم الاستراتيجية التي من شأنها احتواء خطر الكوارث الطبيعية، والحد من خسائرها الكبيرة، يتعين علينا في البداية تقييم فعالية الدفاع المدني في ما يتعلق بإدارة الكوارث الطبيعية، من حيث الهياكل والفواعل والمخططات.

### 1-3 تقييم الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر

#### 1-1-3 النقص والسلبات

من خلال التعرض إلى العديد من الكوارث الطبيعية التي مست الجزائر، نجد أن إدارة الكوارث الطبيعية وإستراتيجية الدفاع المدني تعاني من نقائص عديدة:

بالعودة إلى كارثة باب الواد مثلاً، يتضح لنا أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في تحديد آثار الكارثة إلا أنها لم تحل دون وقوع خسائر بشرية ومادية معتبرة، وقد كشفت الكارثة عن وجود نقائص سجلت على مستوى تدخل السلطات:

- تأخر التدخلات وعدم تنفيذ مخطط ORSEC بالسرعة المطلوبة من طرف البلديات المتضررة.
  - نقص من حيث التسيير الإعلامي للكارثة، وعدم وجود هيئات مكلفة بإعلام، تحسيس وإرشاد الجمهور.
  - أظهرت الكارثة نقصاً أو خللاً في منظومة التأمين، حيث تكفلت الدولة لوحدها بتعويض عائلات الضحايا (حدد مبلغ التعويض بـ700 ألف دينار عن الضحية)، وكذلك التعويض عن الأملاك والمساكن المتضررة. وبالرغم من وجود منظومة تشريعية خاصة بالتعويض على الكوارث الطبيعية (قانون التأمين 95-07)، إلا أن القانون المذكور لا يحدد طبيعة التعويض ولا كميته، أما شركات التأمين فليست ملزمة بالتعويض إلا إذا كان هناك عقد تأمين عن الكوارث مع المؤمن.<sup>2</sup>
- والأمر نفسه بالنسبة لكارثة زلزال بومرداس والجزائر العاصمة، فرغم التحسن الذي طرأ على عمل الدفاع المدني منذ الكوارث السابقة وخاصة باب الواد، إلا أننا مع ذلك نجد أن هناك بعض النقائص والسلبات ويمكن حصرها فيما يلي:

- إعلان المناطق المنكوبة الذي يسبق تقييم الوضعية تم في الليل، وفي بداية العطلة الأسبوعية، وهو ما أنتج صعوبات حقيقية في بدء الإسعافات وتنظيمها للتكفل بالآلاف الجرحى وإنقاذهم وهو الأمر الذي كان يجب أن

<sup>1</sup>Djillali Benouar and Yamina Ait Meziane.,op. cit. p. 170.

<sup>2</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع. 13، 8 مارس 1995، ص 3.

يعامل كأولوية.

- إن تحليل المعطيات والأرقام الإحصائية المتوفرة آنذاك بين وجود عجز في وسائل الإسعاف المتخصصة مثل سيارات الإسعاف، وهي وسائل ضرورية للمساهمة في إسعاف عدد كبير من المصابين. كما أن عملية المعاينة بعد كارثة بومرداس، أظهرت عدم تناسب الوسائل المحلية مع حجم الكارثة وحجم الخسائر، وخاصة مع ضغط عامل الوقت الذي يستدعي الإسراع في توفير العون للسكان مباشرة بعد الزلزال وهذا على الرغم من أن عوامل كانت قد مكنت منذ يوم الخميس 22 ماي من تدعيم إجراءات وترتيبات الإنقاذ وخاصة القرب من العاصمة، القرب من المطار، وسهولة الاتصالات وهو ما ساعد على رد فعل قوي للسلطات العمومية.<sup>1</sup>
- بطء إجراءات الإغاثة لتضرر الطرق، وعدم توفر آليات الإغاثة والإنقاذ بالشكل المطلوب، فالقانون 85-231 لم يعد يستوعب الظروف الجديدة مع تلاشي المؤسسات العمومية.
- مثل كارثة فيضانات باب الواد، طرحت إشكالية التأمين وتعويض الضحايا، وهذا ما كلف خزينة الدولة أموالا باهظة، وقد تم استدراك هذا الإشكال بالأمر رقم 03-12 في 26 أوت 2003 والمتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبالتالي تخلصت الدولة من أعباء التعويض.<sup>2</sup>
- ضعف التسيير الإعلامي للكارثة بغياب جهات مستقلة مكلفة بالإعلام وتوجيه الجموع بخصوص أي مستجدات، وبالتالي فسح المجال أمام الإشاعات، وقد استدرك هذا الأمر بإنشاء لجنة اتصال خاصة بالمخاطر والكوارث الكبرى في جوان 2004.
- صعوبة جمع وتوزيع المعونات على المنكوبين، وإقصاء الأفراد والجمعيات من هذه العمليات ماعدا الهلال الأحمر والكشافة الإسلامية الجزائرية.
- ضياع وتلف المساعدات الإنسانية، فمثلا في المركب الرياضي العقيد شبلي بالخروبة كدست أكثر من 15 ألف خيمة، حاويات الملابس والأغطية والأدوية عرضت للتلف ولم توزع على مستحقيها وبالتالي وقوع تجاوزات في توزيع المعونات على المتضررين.<sup>3</sup>
- ويمكن القول أن زلزال بومرداس أتى ليؤكد عدم الاستفادة جيدا من عبرة زلزال الأصبانم، ففقد كان زلزال الأصبانم هو الأعنف من بين الزلازل التي عرفتها الجزائر في القرن العشرين، والخسائر كانت كبيرة وثقيلة. ومنذ ذلك الحين، تم تعيين لجان وإعداد تقارير ووضع توصيات، ولكن في 2003 في زلزال بومرداس لم يحدث تقدم ظاهر في طرق الاستجابة. ففي زلزال الأصبانم كانت حصيلة الزلزال 2633 قتيل، وآلاف الجرحى، في حين قتل 2278 شخصا وجرح الآلاف في زلزال بومرداس. والفرق بين الزلزالين هو أن زلزال الأصبانم أقوى من زلزال بومرداس ولكن الخسائر كانت متقاربة. كما أظهر الزلزال وجود نقص في تكوين المواطنين وتنشئتهم على ثقافة التعامل مع الكارثة، ولم يكن من الممكن السيطرة على مظاهر الرعب والاضطراب من سلوك السكان على مختلف المستويات، مواطنين كانوا أو مسؤولين.<sup>4</sup>
- وبالنسبة لفيضانات غرداية، وبالرغم من الإيجابيات التي لوحظت في إسعاف وإنقاذ الجرحى، ورغم التضامن الشعبي من أجل المساعدة والإنقاذ، والتبرعات وقوافل المساعدة من جميع أنحاء الوطن، إلا أن هذا لم يمنع من

<sup>1</sup> Ali ghalel.,op.cit, p p 186-188

<sup>2</sup> جمال حدار، إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 58.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 60.

<sup>4</sup> Abdelhakim Ayadi.,Le Séisme, un danger pour la Sécurité Nationale: d'Elasnam 1980 a Zemmouri 2003; ou en est l'Etat de la Prévention pour la Réduction du Risque Sismique, conseil de la Nation, op. cit, p246.

وجود فوضى في تسيير الكارثة وإدارتها وخاصة من جانب نقص المعلومات. و كما بينت الحصيلة الثقيلة للضحايا جراء فيضانات غرداية في 4 أكتوبر 2008، فإن الجزائر لازالت هشة أمام الكوارث الطبيعية. ولقد أكدت هذه الكارثة على ضرورة مراجعة تنفيذ مخطط تنظيم النجدة بالأخذ بعين الاعتبار الظروف الحرجة وسرعة الاستجابة، كما بين رد فعل واستجابة السلطات المركزية وجود نقائص كثيرة بدءا بعنصر الاتصال، حيث انه مازالت هناك الكثير من النقائص التي ينبغي معالجتها بدءا بالتضارب الدائم حول عدد الضحايا. وقد بدا أن وزارة الداخلية التي كلفت بمهمة تسيير الوضع بكامله، لم تر ضرورة لإنشاء خلية اتصال بجانب خلية الأزمة التي تم تنصيبها، يوكل إليها التواصل مع وسائل الإعلام وعرض مختلف المستجدات أولا بأول. وقد ترك هذا الفراغ الإعلامي الباب مفتوحا لكل أشكال التأويلات والإشاعات المتضاربة وهو ما أدى إلى زيادة تعقيد الوضع. وعلى سبيل المثال، لم تتوفر خلال هذه الكارثة معلومات حول أسباب عدم قيام الأجهزة المختصة للرصد الجوي بإصدار نشرة جوية خاصة للإنذار. ولكن ولحسن الحظ أن تدخل الجيش بإمكانياته الضخمة إلى جانب الحماية المدنية ذات الخبرة الضخمة مكن من تجنب الأسوأ.

ومن النقائص المسجلة أيضا في كارثة غرداية هو النقص الفادح في الوسائل والإمكانات المستخدمة في عمليات النجدة، والسبب يكمن في تركيز كل الإمكانيات في الشمال - (كونه أكثر المناطق عرضة للمخاطر) - وفي حالة حدوث كوارث في المناطق الداخلية أو الجنوبية، فإن هذا يثير مشكلة في نقلها في الأجل القريبة من وقوع الكارثة. وبالتالي فإن تمركز الإمكانيات في جهة واحدة على حساب جهات أخرى هو في حد ذاته سلبية تؤثر على الأداء الجيد للدفاع المدني في الجزائر<sup>1</sup>.

كما بينت فيضانات البيض في أكتوبر 2011 مرة أخرى أن إدارة الكوارث في الجزائر مازالت ضعيفة، وقد دفعت هذه الكارثة برئيس نادي المخاطر الكبرى، البروفيسور عبد الكريم شلغوم إلى التحذير من مغبة تكرار حدوث كوارث كبرى نتيجة الفيضانات في هذه الولاية وولايات الوطن الأخرى، وخاصة التي تتوفر على وديان، مثل بشار، والجزائر العاصمة، وتيزي وزو، وباتنة، وبومرداس، والمسيلة، والأغواط، وغرداية.. لأن ثقافة الوقاية من هذه الفيضانات أو كوارث أخرى ما تزال غائبة تماما بهذه المناطق. ولأن أغلب الولايات المذكورة تتواجد بها وديان أهلة بالسكان، بالرغم من أن القانون يمنع ذلك منعا باتا، وخصوصا أن الوديان في حالة العودة إلى طابعها الأول، أي إلى قوة جريانها التي كانت عليه في البدء<sup>2</sup>.

من الخبرات والتجارب السابقة يمكن أن نصل إلى تقديم مجموعة من الملاحظات:

- أن تسيير الكارثة في الجزائر يتميز بأخطاء كثيرة كالفساد، البيروقراطية، بالإضافة إلى عدم دقة الأهداف، وعدم كفاية الموارد والإمكانات البشرية والمادية والمالية، وعدم ملاءمة أسلوب الإدارة في التعاطي مع الأزمة، ومحدودية التقنيات والآليات والمعدات، وسوء التنظيم والاستغلال، فإن الجزائر تعاني من انعدام البرمجيات والتصاميم الخاصة بالأنظمة، وعدم القدرة على حماية المعلومات. وبالتالي يمكن القول انه لا يوجد نظام معلوماتي حقيقي في الجزائر يشتمل على جميع المعطيات والخطوات، في ظل عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية من جهة، والتكيف مع الظروف والأزمات التي تحيط بنا ولا نستطيع التنبؤ بها من جهة

<sup>1</sup> Mourad, A., l'Algérie a la traîne face aux catastrophes naturelles : d'après le courrier d'Algérie, www . Algérie- dz. Com/ article 15638 .19/10/2011

<sup>2</sup>نوار سوكو، الوقاية من الكوارث ما تزال غائبة والسلطات لم تستوعب الدرس، جريدة الخبر، 6-10-2011، ع6138، في: www.elkhabar.com/ar/watan/267142

أخرى.<sup>1</sup>

- مما لا شك فيه، إن قدرة المجتمعات المحلية على تنفيذ أعمال وأنشطة مسبقة لضمان سلامتها أثناء الكوارث تعتمد على مدى توفر البيانات المتعلقة بالحد من الكوارث، لكن الملاحظ في الجزائر هو عجز المراكز الإحصائية الوطنية للكوارث عن تغطية الأخطار بشكل منهجي. زيادة على أن المعرفة المتعلقة بتفسير معطيات الكوارث والبيانات المتوفرة على المواقع الإلكترونية وغيرها غير كافية، ولا تملك الجزائر لغاية الآن هيئة رسمية تضم مختلف القطاعات، مهمتها تنفيذ إجراءات استباقية ووقائية أمام أي تحدٍ واضح ناجم عن كارثة ما. كما أن هنالك إدراكا محدودا لدى عامة الناس حول أفضل الممارسات في حالة الكوارث، وكذلك لدى المؤسسات والشبكات المهنية العاملة في قضايا الحد من الكوارث والتي تؤمن وصول إمدادات الغوث والإنقاذ والإعانة وبقية المساعدات المناسبة كمنظمة الهلال الأحمر. وبصورة عامة، لقد كان إدماج أهداف إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى في عملية التنمية محدودا خلال العقود القليلة الماضية، نظراً لوجود عوامل عدة تتصل بندرة المبادئ التوجيهية، وعدم كفاية الدعم، والتبادل الضعيف للمعارف والخبرات بين البلدان عن كيفية دمج تدابير الحد من خطر الكوارث في المخططات التنموية.<sup>2</sup>
- أثبتت التجربة في الجزائر أن أمام المسؤولين عدة استراتيجيات وخيارات في التعامل مع الكوارث، فهم مخيرون بين الاعتراف بأخطائهم، أو التهرب، أو الإنكار واختيار واحدة من هذه البدائل ينتج عن حساب عقلاني للانعكاسات وللآثار المتوقعة نتيجة تبني خطاب معين. لكن العديد من هذه الكوارث بينت أن استراتيجية الاعتراف هي متجاهلة وكثيرا ما يتم اللجوء إلى استراتيجية التجاهل أو إلقاء التهم على الآخرين. ففي فيضانات باب الواد مثلا تم توجيه أصابع الاتهام إلى السكان القاطنين على حافة الوادي، وفي كارثة بومرداس اتهم المقاولون لغشهم في البناء مما أدى إلى عدد كبير من الضحايا، وفي الحالتين تم التقليل من مسؤولية السلطات العمومية، حيث تم تأسيس لجنة تحقيق لم تنشر بعد تقريرها. وهذا مؤشر سلبي عن عدم وجود الرغبة في الاعتراف بالأخطاء والاستفادة منها لاحقا لتجنب تكرارها.<sup>3</sup>
- أثبتت التجربة في الجزائر أنه كلما حدثت كارثة طبيعية، تلجأ السلطات إلى تخصيص أموال فورية من الخزينة العمومية، بينما يبقى صندوق الكوارث المنشأ قبل سنوات غير فعال في ظروف مماثلة، لعدم لجوء السلطات إليه. كما برزت مؤخرا ظاهرة جديدة مع توالي الكوارث الطبيعية، وهي أنه بالرغم من إسكان المنكوبين في مراكز عبور، فإن هناك عائلات ترفض مغادرة مساكنها المهتدة بالخطر لجملة أسباب من بينها عدم ثقة المنكوبين في السلطات إزاء عملية الترحيل. كما تؤدي مشاكل إعادة الإدماج السكني إلى عزوف المصالح التقنية - بعد محو نسب عالية من آثار النكبة- عن إتمام مهامها. وتبين بعد فيضانات 2001 وزلزال 2003 وفيضانات غرداية وأدرار، أن كثيرا من البناءات لم ترمم، وما تسجيل شكاوى المواطنين شبه اليومية في الصحافة لدليل على ذلك، وهو ما يعكس بالضرورة غياب استراتيجية كاملة المعالم لمواجهة الكوارث القادمة المحتملة.<sup>4</sup>
- من جهة أخرى، ذكرت دراسة منجزة من طرف المركز الوطني للأبحاث المطبقة في الهندسة المدنية، أن ما

<sup>1</sup> سعيد عابد، مرجع سابق، ص ص 156-157.

<sup>2</sup> فتحة الشرع، الكوارث في الجزائر .... حين يدير الإنسان ظهره للواقع، في:

amjad68.jeeran.com/archive/2008/3/515876... .19.09.2011

<sup>3</sup> Louisa Dris Ait Hamadouche . , op cit, p 300 .

<sup>4</sup> عبد اللطيف بلقايم، ماذا أعدت الجزائر للكوارث الطبيعية المحتملة، الجزائر نيوز، الأحد 17 جانفي 2010، في:

www.djazairnews.info/.../8906-2010-01-17.

لا يقل عن 17617 بناية مهددة بشكل جدي بالسقوط في حال حدوث أي هزة أرضية قوية من قبيل زلزال بومرداس. وأخطر ما في الأمر هو أن البنايات التي ذكرت في الدراسة بأنها مهددة بالسقوط، هي تلك التي يفترض فيها أن تقدم الإسعافات الأولية في حال حدوث طارئ ما، مثلما هو الحال مع مستشفى مصطفى باشا الذي يرى الخبراء في الهندسة أن وضعيته الحالية تجعل منه خطرا على المرضى، بالنظر للحالة السيئة لهيكل البناء الذي يتطلب الترميم السريع، والأمر نفسه يقال عن مركز الحماية المدنية المتواجد بالميناء، إذ أن هياكله هشّة ومهددة بالوقوع مع أقل هزة أرضية، وهو ما جعل الخبير محمد نابوسي فارسي، من المركز الوطني للأبحاث التطبيقية في الهندسة المدنية، يؤكد على عدم قدرة الجزائر على مواجهة احتمال وقوع زلزال من دون حدوث خسائر كبيرة، وهو ذات ما ذهب إليه مراد بن عبد السلام، مهندس معماري، إذ يؤكد على أن العاصمة من أكبر المناطق في الجزائر احتواء للبنايات الهشة، ومع ذلك فإن كل هذه البنايات تستمر في إيواء عشرات الآلاف من الجزائريين من دون أن يتكفل أحد بالترميم، الأمر ذاته مع البنايات العمومية والخاصة، مؤكدا على أن السلطات العمومية تملك إحصائيات دقيقة عن البنايات المهددة، التي تتمركز في معظمها في قلب العاصمة. ومع ذلك ما تزال الجهات المعنية والسلطات العمومية تتعامل مع الأمر بتماطل وكأنها تتحكم في توقيت حدوث الكوارث الطبيعية. وأمام مثل هذا الوضع يتأكد للمواطن أن السلطة تتعامل مع مصيره بالاكتماء بالحلول الترقيعية التي لا تتماشى بأي حال من الأحوال مع حجم تحذيرات الخبراء.<sup>1</sup>

### 2-1-3 الإيجابيات:

مع كل هذه النقائص، لا يمكن الإنكار بان الجزائر خطت خطوات في مجال إدارة الكوارث الطبيعية. فلقد مثل زلزال الأصنام 1980 النقطة التي بعثت الوعي في الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء حتى وان كان لفترة قصيرة فقط. ففي أعقاب الزلزال، اتخذت إجراءات عديدة للحد من مخاطر الزلازل في الجزائر. كما ساهمت كارتنا باب الواد وبومرداس في نشأة وعي جديد ومهدت لظهور برامج وإجراءات جديدة بما في ذلك دفع الحكومة إلى استكمال وتعزيز السياسة الوطنية وبرنامج العمل، وأيضا إيجاد إطار قانوني وتنظيمي للكوارث.

#### 1 - على صعيد الوعي بمخاطر الزلازل في الجزائر. ،

الجزائر خطت خطوات ملموسة في هذا المجال وذلك من خلال:

- 1981: ظهور الطبعة الأولى من قانون البناء الزلزالي الجزائري.
- 1982: اجتماع وزراء البناء العرب، أين أوصوا بوضع برنامج لتقييم والحد من مخاطر الزلازل في البلدان العربية-أو ما يسمى ببرنامج تقدير وتخفيف مخاطر الزلازل في المنطقة العربية(PAMERAR).
- 1985: اعتمد البرلمان الجزائري قانون 85-231 المؤرخ 25 أغسطس 1985، الذي أسس للإغاثة في حالات الكوارث ومنظمات الدفاع المدني.
- 1985: ظهور أولى التوصيات لتقوية وتعزيز وإصلاح المنشآت المتضررة من الزلزال.
- 1985: إنشاء المركز الوطني للبحوث التطبيقية للزلازل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، و منظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث (UNDRO) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- 1990: استعراض وتحليل النشاط الزلزالي في الجزائر والمناطق المجاورة خلال القرن العشرين، مما أدى إلى

<sup>1</sup>سامية بلقاضي، دراسة تصر على وضع الجزائر في خانة الخطر. المرجع السابق.

إجراء تقييم المخاطر الزلزالية في الجزائر و المنطقة المتاخمة على أساس الزلازل التاريخية.

• 1994 :إصدار النشرة المصورة للزلازل المغاربية للفترة 1900-1990<sup>1</sup>

#### بالنسبة لمركز هندسة مقاومة الزلازل بالجزائر

أنشأ هذا المركز المسمى "المركز الوطني للبحث المطبق في هندسة مقاومة الزلازل" في أبريل 1985 وأصبح عمليا ابتداء من شهر جانفي 1987. و منذ إنشائه تكفل هذا المركز بالمهام التالية: القيام بدراسات و أبحاث متعلقة بالوقاية من خطر الزلازل، والمراجعة الدورية للنصوص التنظيمية المتعلقة بالزلازل، وتكوين و تحسين مستوى المختصين الوطنيين في حسابات الزلازل الخاصة بالمنشآت حيث تم تنظيم عشرات المؤتمرات والترقيات، وكذا إعلام و تحسيس العامة والسلطات الفنية والإدارية المختصة في ميدان البناء، وتقديم المساعدة لمكاتب الدراسات الفنية والهياكل الأخرى المهتمة أو المعنية بهذا الموضوع.

#### المراقبة الزلزالية للإقليم

لهذا الغرض، أنشأ مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والجيوفيزياء، في شهر فيفري سنة 1985. وإضافة إلى المهام العامة المتعلقة أساسا بتنفيذ و إنجاز برامج التطور العلمي والتكنولوجي التي لها صلة بصلاحيات المركز، فإنه يضطلع أيضا بالمساهمة في المراقبة الزلزالية للتراب الوطني، و جمع المعطيات الضرورية قصد التعمق في التاريخ الزلزالي الجزائري و إثرائه، و كذا ضمان المتابعة الدائمة للظواهر الجيوفيزيائية وظواهر علم الفلك الطبيعية، من أجل إعداد بطاقات مغناطيسية أرضية و بطاقات قياس الجاذبية و بطاقات فلكية على وجه الخصوص. ويتعاون هذا المركز مع مؤسسات وطنية و دولية ويساهم في التكوين المتدرج و التكوين ما بعد التدرج بالتعاون مع الجامعات. ومن ذلك مثلا التعاون مع اليابان فيما يخص إعداد خريطة للمناطق الزلزالية في الجزائر.

#### الرقابة الفنية للبناء

أسست هيئة الرقابة الفنية للبناء سنة 1971 و يتولى القيام بها سبعة هيكل وطنية تغطي مجمل التراب الوطني. تتمثل المهمة الرئيسية لهذه الهيكل في تخفيف الأخطار من خلال الرقابة التي تهدف إلى تقليص الحوادث المتتالية. و يمنح هذا الضمان لصاحب المشروع والمستغل تأمينا كافيا على مجمل ورشات المراقبة، و عملية ضبط ومراقبة وتخفيف الأخطار، تخص على العموم، البنايات و المباني الرياضية و الثقافية، و التجهيزات المرافقة و كذا منشآت الأشغال العمومية (الجسور و الطرقات) و السدود.<sup>2</sup>

#### 2- فيما يخص مواجهة كارثة الفيضانات:

لجأت السلطات الحكومية إلى تعزيز الإجراءات الفعلية التي تهدف إلى تقليص تأثير الفيضانات على اعتبار أن عددا كبيرا من ولايات الوطن مهددة بشكل كبير بالتعرض لهذه السبيل. وللوقاية من هذا الخطر ومواجهة حدوث أي كارثة مرتقبة، سخرت الدولة غلاف ماليا معتبرا يناهز 50 مليار دينار يهدف لحماية المدن المهددة بالفيضانات الناتجة عن التغيرات المناخية، وتجنب تكرار الكوارث على غرار تلك التي ألمت بولاية غرداية.

ومن أمثلة ذلك مشروع بناء مصرف بعرض أربعة أمتار بالعاصمة، يعمل على حصر مياه الأمطار ثم توجيهها إلى البحر، وهو ما من شأنه أن يحمي المدينة من خطر الفيضانات، فضلا عن إتباع نظام جديد خاص

<sup>1</sup>Djillali Benouar and Yamina Ait Meziane.,op. cit, p 179

<sup>2</sup> حميد عفرة، الزلازل و الكوارث الطبيعية في العالم العربي و مشروع المركز العربي للوقاية منها، ص 11، في: [www.itu.int/ITU-D/.../Doc31-Algerie-LAS2.ppt...](http://www.itu.int/ITU-D/.../Doc31-Algerie-LAS2.ppt...) /30.07.2011.

بوضع آليات لتوقع الفيضانات، لأخذ كل التدابير الضرورية للتنبية والتدخل لضمان حماية الأشخاص والأماكن الواقعة في أسفل الحواجز المائية السطحية والمجاورة للوديان، كما تم الإعداد لمخطط استعجالي، من أجل حماية كافة المراكز الحضرية والريفية المعرضة لأخطار الفيضانات بالوطن، ويشمل هذا المخطط أيضا حسب نفس المصدر تحديد إستراتيجية مدروسة وتدابير عقلانية وتدخلات تشمل محاصرة وإبعاد مياه سيول الأمطار عن التجمعات السكنية، كما يهدف إلى إيجاد الحلول لمشكلة ارتفاع منسوب الأودية الجارفة التي تجعل العديد من المواقع تتضرر بشكل بالغ نتيجة تموقع المباني وأحياء سكنية بقرب المجاري المائية الرئيسية بالمنطقة أو على مستوى ضفاف الأودية .

وفي إطار حماية المدن من خطر الفيضانات، راهن قطاع الموارد المائية على إنهاء إنجاز مجموعة السدود في نهاية 2009 لحماية نحو ثمانى ولايات مهددة بسيول الفيضانات والتي تتمركز معظمها في منطقة الهضاب العليا، من خلال رفع عدد السدود من 59 سدا إلى 72 سدا، وينتظر من ارتفاع حجم عدد السدود توفير حماية أكبر لعدة مدن. كما تشرف الحكومة على تدابير الوقاية ومساعدة السكان المعنيين قصد المحافظة على الإطار المعيشي والأماكن والوقاية من المخاطر في المناطق المهددة بصعود الطبقات المائية الجوفية، كما منعت المواطنين من حرث وغرس الأشجار وتميرير الحيوانات أو القيام بأي نشاط يمكن أن يتلف تركيب المنشآت الموجودة على حواجز الحماية من الفيضانات<sup>1</sup>.

### 3 – التوقعات الجوية للتخفيف من حدة العديد من الكوارث الطبيعية:

لهذا الغرض انشأ الهيكل الوطني للأرصاد الجوية سنة 1975، الذي من مهامه الرئيسية ضمان الحصول على معطيات خاصة بالأرصاد الجوية و معالجتها و استغلالها و بثها و استغلال مختلف شبكات الاتصال، الخاصة بالأرصاد الجوية و مراقبة تطبيق القوانين و النظم المتعلقة بنشاط الأرصاد الجوية و المحافظة على الأرشفة المناخي. و من جهة أخرى، يباشر الهيكل الوطني للأرصاد الجوية بطابعه العلمي و الفني، نشاطات بحث و تطوير في مختلف الميادين. وهذا بغية تتبع التقلبات الجوية خاصة، وما يمكن أن ينجم عنها من آثار قد تضرر بسلامة وامن المواطنين.

### 4 – الجفاف و التصحر

تم تأسيس المركز العلمي و الفني للمناطق الجافة، سنة 1983 و الموجود بإحدى ولايات الجنوب الجزائري (بسكرة)، و يتكفل هذا المركز بإنجاز برامج البحث العلمي و الفني في المناطق الجافة أو المهددة بالتصحر و الجفاف، و المشاركة في كل الأبحاث المتعددة التخصصات و المتعلقة بالمناطق الجافة، و تشكيل بنك للمعطيات العلمية و الفنية حول المناطق الجافة.<sup>2</sup>

### 5 – البحث و التطور في مجال التقنيات القمرية و علوم الجيوفيزياء

و يتولى القيام بهما أساسا، المركز الوطني للتقنيات القمرية الذي يباشر نشاطات بحث علمية فنية تتعلق خاصة بالتكنولوجيات القمرية و معالجة الصور القمرية و المعطيات المرتبطة بالطبوغرافية و الخرائطية. و من جهة أخرى، يقوم المركز الوطني للتقنيات القمرية بإعداد دراسات، يتم استخدامها لتوقع و إيجاد موارد طبيعية و جردها. و تسعى الجزائر من خلال إنشاء هذا المركز و مراكز أخرى مشابهة إلى تطوير برنامج التنبؤ بالكوارث الطبيعية و الوقاية منها و الحماية من الأخطار الكبرى . هذه السياسة الوقائية التي تخص جميع القطاعات تهدف إلى تقليل

<sup>1</sup> آيت عمارة احسن، جهاز إنذار ومخطط استعجالي قريبا، الشعب، 24-10-2008. في:

www.ech-chaab.com/ar/index.php?...id.

<sup>2</sup> حميد عفرة، مرجع سابق، ص13.

الخسائر البشرية أمام هذه الكوارث، وأيضاً تقليل هشاشات المحيط والبيئة وتقليل هشاشة النسيج الاقتصادي والاجتماعي. ولغرض تقليص النتائج السلبية والكارثية لهذه الظواهر، فإن الأهداف العلمية تهدف إلى فهم دقيق ومعرفة سليمة بهذه الظواهر من خلال المراقبة المستمرة، تقييم وتقدير المخاطر بهدف معرفة حجمها، توزيعاتها المناطقية وأيضاً تكرارها في الزمن. وعليه فإن إدراج النتائج العلمية في المجالات السوسيو اقتصادية تندرج ضمن عملية الحد من الأخطار.<sup>1</sup>

#### 6- تطوير الاتصال وتفعيله أثناء الكوارث:

بغية تطوير الاتصال بين مختلف الهيئات والمواطن، قامت وزارة البريد والاتصال بإطلاق خدمتين في مجال الاتصال:

1 "المخطط الاستعجالي لوزارة البريد والاتصال في حالة الكوارث" فباعتبار الكارثة حالة خطيرة تمس المجتمع و تسبب عزلة المنطقة عن أي اتصال خارجي، ساهمت الدولة في وضع مخطط استعجالي يتماشى مع الإمكانيات التي تملكها وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في عمليات النجدة. و كون الكارثة تؤدي إلى عجز شبه شامل يعيق تقديم خدمات في مجال الاتصال، وتضرر المنطقة من الناحية الاقتصادية، فقد مكنت التكنولوجيا الحديثة من تسديد الاحتياجات الطارئة في مجال الإعلام و الاتصال.

المخطط ذو طابع وطني شامل يسمح بتسخير موارد البريد و الاتصال في التقليل من حدة نتائج الكوارث. هذا المخطط يمكن من تنظيم عمليات الإغاثة و ذلك بوضع معدات البريد والاتصال سواء كانت أرضية، بحرية، جوية و راديو الاتصال أو عبر الساتل في الخدمة أثناء الكارثة، وهذا بالتعاون مع جميع المتعاملين الذين يملكون وسائل الاتصال.

2 مشروع الخدمات العمومية: و يعتبر هذا المشروع عنصراً هاماً في تطوير خدمات البريد والمواصلات، وخاصة انه يستجيب إلى الاحتياجات الأساسية للمواطنين التي لا يمكن إشباعها بطرق أخرى. ومن نتائج هذا المشروع : ضمان خدمات البريد في كل الأوقات، فك العزلة على المنطقة المنكوبة وذلك بتسهيل إرسال المكالمات الاستعجالية، توفير خدمة الاستعلامات وتثبيت الدليل الهاتفي في كل الأوقات وخاصة أوقات الأزمات.<sup>2</sup>

#### 3-2 نحو سياسة ناجعة للوقاية من الكوارث الطبيعية.

تعد مسألة اتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها من المواضيع التي تمثل أهم المسائل العالمية العاجلة في القرن الواحد والعشرين، ولقد تعاضمت المسألة وتسببت في معاناة كبيرة، لدرجة جعلت التدابير العالمية لاتقاء الكوارث وتخفيفي حدتها أمراً لا بد منه. ولقد ازداد نطاق وتكرار هذه الكوارث لدرجة جعلتها تدخل ضمن مسؤوليات المجتمع الدولي.

لذلك تضمنت وثيقة المعلومات الأساسية للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث المعروضة على قمة جوهانسبرغ في أوت 2002 بأنه: يتعين تنفيذ سياسات وتدابير للحد من الكوارث لبناء مجتمعات محلية قادرة على التغلب على الكوارث ، ويكون هدفها ذا شقين:

أ - الحد من مستوى المخاطر في المجتمع

<sup>1</sup> Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique , Programme Nationale de Recherche Prévention des Catastrophes Naturelles et Protection Contre les Risques Majeurs. [www.nasr-dz.org/.../Fascicule%20%20Risque%20/23/08/2010](http://www.nasr-dz.org/.../Fascicule%20%20Risque%20/23/08/2010)

<sup>2</sup> إبراهيم منصور، مرجع سابق.

ب - ضمان أن لا تؤدي الجهود الإنمائية إلى زيادة خطر التعرض للكوارث، بل تعمل بوعي للحد من هذه المخاطر .

### 1-2-3 التنبؤ بالكوارث الطبيعية ووضع نظام إنذار فعال

يعتبر التنبؤ بالمخاطر الطبيعية الكبرى أمرا جديا مهما لجعل الخسائر الناجمة عن الكارثة في الحدود الدنيا الممكنة. والمخاطر الطبيعية تنقسم إلى قسمين:

- ماهو قابل للتنبؤ الذي يقترب من الدقة من حيث الزمان والشدة مثل: الرياح والأعاصير، الأمطار الغزيرة، التصحر، البراكين.....

- هناك صنف آخر من المخاطر الكبرى يصعب التنبؤ بها، خاصة وأنها فجائية ولا تظهر علامات سابقة لحدوثها، ومن اشد هذه المخاطر الزلازل. فالزلازل لا زالت تشكل تحديا للخبراء والباحثين في نظم التنبؤ والإنذار، ويبقى التنبؤ الوحيد كما يقول رئيس مركز (CRAAG) بالجزائر هو أن نقول أن المنطقة زلزالية. (انظر الملحق رقم 7).

بينما يعرف الإنذار المبكر على انه الجمع المنظم للمعلومات وتحليلها، فيما يتعلق بالمناطق التي تشهد أزمات بهدف التنسيق في اتخاذ الإجراءات قبل زيادة شدة الأزمات وتطوير عملية الاستجابة الاستراتيجية لها، وكذا تقديم خيارات عملية للفاعلين بغرض تسهيل اتخاذ القرار.<sup>1</sup>

كما يعرف أيضا على أنه نظام لإعطاء معلومات مسبقة حول احتمال حدوث كارثة متوقعة، وهو عنصر لا غنى عنه في أي إستراتيجية للتخفيف من الكوارث وإدارتها. وهذا النظام مفيد في لفت أنظار صناعات السياسات وإثارة الوعي العام والتأهب لتلافي الكوارث أو تخفيف تأثيراتها. وإذا كان من الممكن توفير وقت طويل قبل حدوث بعض الأخطار مثل الجفاف، فإن هذا الوقت يكون قصيرا نسبيا بالنسبة لأنواع أخرى من الكوارث، ومع تحسن المعلومات وفهم الظواهر الطبيعية، حدث تحسن في وضع معايير لمواجهة الكوارث في كثير من أنحاء العالم.

بدأ المفهوم يكسب الزخم منذ نهاية القرن العشرين. ففي التسعينيات أعلن العقد الدولي للتقليل من الكوارث الطبيعية، وعقد أول مؤتمر حول الإنذار المبكر العالمي في 1998 في بوتسدام (ألمانيا). كما تطورت أساليبه وطرق عمله بشكل محسوس، فهناك على سبيل المثال أنظمة إنذار خاصة بالأعاصير متطورة بشكل جيد في الولايات المتحدة، كما أن هناك أنظمة الإنذار المبكر للبراكين والتي تنتشر في المناطق أو البلدان حيث هناك براكين ثائرة بشكل مثير للانتباه، بالإضافة إلى وجود نظام الإنذار المبكر للتسونامي وخاصة في المحيط الهادي.<sup>2</sup>

ولأهمية ولضرورة وجود نظام إنذار مبكر، أنشئ مركز إقليمي للاستجابة للأزمات ونظام للإنذار في جامعة الدول العربية بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف المركز إلى تعزيز قدرات المنطقة العربية في مجال الوقاية من الأزمات والاستجابة لها من خلال تعزيز التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.<sup>3</sup> وبذلك فإن الجزائر مطالبة

<sup>1</sup> غشة مولود، التنبؤ بالأزمات يقطع خطوات كبيرة: الإنذار المبكر عمل استباقي، مجلة الجيش، ع. 554، سبتمبر 2009، ص ص 42-56.

<sup>2</sup> World Disasters Report 2009., Focus on Early Warning, Early Action, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, pp 10-13

<sup>3</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوقعان اتفاقية لإنشاء مركز استجابة للأزمات الإقليمية ونظام للإنذار في جامعة الدول العربية، 19 ديسمبر 2010، في:

<http://arabstates.undp.org/subpagear.php?spid=32&sscid=138/> (14/07/2011)

بالرفع من قدراتها في مجال التنبؤ والإنذار المبكر إذا أرادت تبني استراتيجية ناجحة للوقاية من الكوارث الطبيعية، وعليها أيضا أن تأخذ من الخبرات الأجنبية في هذا المجال.

### 2-2-3- تقدير الأخطار ووضع برامج التأهب لمواجهة الكارثة.

يقتضي تقدير المخاطر الحصول على معلومات كمية ونوعية تفصيلية عن هذه الأخطار ومعرفة انعكاساتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويشمل ذلك الاستخدام المستمر للمعلومات لقياس احتمال حدوث بعض الأخطار، ودرجة شدتها، خطورتها، وآثارها التدميرية على الإنسان والمنشآت. وترتبط هذه القدرات والإجراءات بمدى الاعتماد على استخدام التقنيات الحديثة في مختلف مراحل التعامل مع الكارثة، وخاصة مرحلة التنبؤ والإنذار. أما برنامج التأهب فيحدد الإجراءات التي ستتخذ، والمسؤوليات والترتيبات النظامية المؤسسية، وكذلك الموارد التي ينبغي توفيرها، والسياسات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها، واستغلالها عند حدوث الكارثة، وينطوي ذلك على إمدادات كافية لحالة الطوارئ في مواقع استراتيجية، والإبقاء على آليات طارئة للتمويل. وقد أوضحت مختلف التجارب القطرية أن برامج التأهب السليمة تلعب دورا رئيسيا في زيادة الفعالية في مواجهة الكوارث، من خلال تقليص آجال الاستجابة العقلانية في استعمال الوسائل الملائمة لمواجهة الموقف، وبالتالي التقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات أثناء الكوارث. (نجاح تجارب كل من بنغلادش 1997، كوبا 2001،...) ولا شك أن انخفاض عدد حالات الوفيات في العالم بسبب الكوارث في التسعينات مقارنة بالعقود السابقة يعود إلى برامج التأهب المتعلقة بها<sup>1</sup>.

تفعيل برنامج التأهب والاستعداد الدائم يقوم على إقامة مناورات مشتركة بين الهيئات المعنية بالتعامل مع الكوارث الطبيعية، وهذه الهيئات تختلف حسب نوع وشدة ومكان الكارثة المراد التمرن عليها. وغالبا ما تضم: مصالح الحماية المدنية، المصالح الصحية، مصالح الأمن وقوى الجيش، والجمعيات ذات الطابع الإنساني. والمقاربة الحديثة في مجال المناورات تعتمد على إشراك الأفراد والمتطوعين، وكل هذا لاختبار درجة التنسيق، المتابعة والفعالية، وتقويم أي خلل أو نقص في هذا المجال على أرض الواقع. وفي هذا الإطار اهتمت مصالح الحماية المدنية الجزائرية بتنظيم مناورات لحوادث مفترضة مثل الحرائق، الفيضانات... وهذا لاختبار درجة الاستعداد، ومدى فعالية مخطط التدخل والإنقاذ، وعدم الاكتفاء فقط بالتدخل عند طلب الاستغاثة من طرف الضحايا، كما قامت مصالح الجيش الوطني الشعبي بمناورات على التدخل والإنقاذ وقت الكوارث الطبيعية على غرار قوات الدفاع الجوي على الإقليم بالرغاية، وكذلك القوات التابعة للفوج السادس للحوامات المناورة الكائن بالشلف والتي ساهمت مساهمة فعالة في إنقاذ ضحايا زلزال بومرداس وفيضانات الليزي<sup>2</sup>.

وعليه يمكن القول بان تحقيق الاستعداد والجاهزية في مواجهة الكوارث تكون بالاهتمام بوضع سيناريوهات افتراضية للكوارث، ذلك أن السيناريو هو مجموعة من الافتراضات المرتبطة بموقف محدد أو محتمل حدوثه، يتم دراستها وتحليلها ووضع التصور المنتظر لتصاعد الأحداث والتصرفات المتوقعة من الأطراف المعنية وتحديد أنسب البدائل للقرار وآليات التنفيذ. والهدف من بناء السيناريو هو الوصول إلى أفكار جديدة وسليمة تحقق - من خلال سلسلة من الإجراءات- التخفيف من العناصر المكونة للضرورة مع إمكانية التعامل مع المتغيرات لتفادي المواقف الحرجة التي قد تنشأ أثناء إدارة الأزمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حسن الدليمي، مرجع سابق، ص ص 314-315.

<sup>3</sup> دائرة التنبؤ العسكري اليمنية، مرجع سابق، ص 58

ووضع سيناريو للحدث يساهم في التقليل من عنصر المفاجأة، كما أن كثرة التدريب على السيناريوهات يمكن من التغلب على ضيق الوقت ويساعد على التعديلات المناسبة طبقا للموقف، بالإضافة إلى أن وضع السيناريوهات الافتراضية المحتملة يسمح لنا بالتحكم في الكارثة عندما تتحقق فعلا، ويساعد ذلك على تحديد الهياكل والمنشآت التي يجب حمايتها حسب الأولوية أثناء الكارثة، و يمكننا أيضا من وضع مقاييس دقيقة للوقاية من الكوارث.<sup>1</sup>

### 3.2.3. إنشاء بناءات مضادة للكوارث الطبيعية، تشجيع الاستقرار في المناطق الأقل عرضة لها.

#### ا- إنشاء بناءات مضادة للكوارث الطبيعية:

يعتبر البناء المضاد للزلازل أكبر ضمان لجعل الخسائر الناجمة عن أي خطر طبيعي في مستوياتها الدنيا، وهذا يفسر مثلا تباين الخسائر التي تخلفها زلازل بنفس الشدة من بلد لآخر. فزلازل مثلا بقوة 7.5 درجة على سلم ريشر في اليابان لا يخلف إلا بعض الجرحى وخسائر مادية قليلة، في حين أن زلزالا بنفس الشدة أو أقل كما حدث في بومرداس في 21 ماي 2003، خلف أكثر من 2600 قتيل وتدمير الكثير من المساكن والمنشآت. ويكمن السبب الرئيسي في أن اليابان تهتم بهندسة المنشآت المضادة للكوارث، وخاصة منها المضادة للزلازل، بينما الجزائر لم تعتمد على مقاييس مضادة للزلازل رغم خطورة المنطقة وتميزها بخطر زلزالي نشيط، إضافة إلى رداءة الموارد البنائية التي استخدمت في قسم كبير من عمليات البناء. وهذا ما صرح به صالح عامرة خبير التهيئة العمرانية عضو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بقوله: "في سعينا لحل أزمة السكن الخائفة، فتحنا المجال لعدة أنواع من السكنات (البناء الريفي، البناء الذاتي، التعاونيات العقارية، السكنات التساهمية...) غير أن هذا التفتح لم ترافقه مقاييس معينة، بحيث توجد اليوم عدة بنايات تم بناؤها بدون رخصة، ومن دون أية رقابة، كما أن هياكل الدولة المكلفة بالمراقبة التقنية للبنايات تجاوزتها الأمور، وهذا شيء خطير".<sup>2</sup>

#### ت - تشجيع الاستقرار في المناطق الأقل عرضة للكوارث الطبيعية

إن الاستقرار في مناطق الخطر ناتج عن إحدى الحالتين: إما أن الأفراد سكنوا المنطقة نظرا للامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها، خاصة حيث تتوفر التجارة، الصناعة والنشاط السياحي...، أو أن الأفراد استقروا في منطقة الخطر لعدم قدرتهم على الرحيل إلى مكان آخر بسبب أحوالهم المادية المتردية، أو بسبب لامبالاتهم وجهلهم بالخطر.

وفي كلتا الحالتين لا بد أن تتدخل الدولة لمنع التوسعات العمرانية في منطقة الخطر، وتشجيع السكان للاستقرار في الأماكن الآمنة، لأن البيئة الهشة تتفاعل مع الأفراد، البنايات، والتطور التكنولوجي لتجعل أقل الأخطار الطبيعية تتحول إلى حوادث كارثية في درجاتها البيئية<sup>3</sup>

ويكون منع التوسعات العمرانية في منطقة الخطر بفرض إجراءات صارمة على البناءات، لتجعل منها مقاومة لأي خطر وشيك، واللجوء إلى تهديم البنايات وترحيل السكان إجبارا إن كانوا في منطقة تصنف ضمن مناطق الخطر، وأيضا فرض ضرائب وتكاليف إضافية على الساكنين في منطقة الخطر نظرا للريح الذي يجنونه

<sup>1</sup> Abdelkrim Chelghoum., Scenario Catastrophe : Méga- Simulation des Effets Induits d'un Séisme Majeur sur la Ville d'Alger et Ses Agglomérations, conseil de la nation, op cit, p p 40-41

<sup>2</sup> حدار جمال، مرجع سابق، ص 70

<sup>3</sup> لتفاصيل أكثر انظر:

من ممارسة التجارة والصناعة....

أما تشجيع الاستقرار في المناطق اقل عرضة للمخاطر والكوارث، فيكون بتقديم تحفيزات ذات طابع اجتماعي واقتصادي مهم مثل: توفير مناصب الشغل، توفير الخدمات الصحية، التعليم، شق الطرقات، تقديم التسهيلات... أو باختصار تحقيق حياة يطبعها التساوي في الفرص بين جميع المناطق في البلد وبين جميع الأفراد. و القضاء على عدم التوازن في التوزيع السكاني في الجزائر بين الشمال -المأهول بالسكان و الأكثر قابلية للتعرض لمخاطر طبيعية-، وبين الجنوب -الأقل عرضة للمخاطر الطبيعية- هو الطريق الأول للوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدة نتائجها إن حدثت.<sup>1</sup>

### 3-2-4 غرس ثقافة الكارثة في المجتمع والتأمين ضد الكوارث الطبيعية.

يختلف مستوى الوعي والثقافة البيئية لدى الأفراد، ويتباين مستوى الإدراك والحس الفردي اتجاه الخطر، والخطة التي يضعها الفرد لنفسه للتوافق والتعايش مع الخطر الطبيعي، وذلك ناتج عن درجة تشبع المجتمع بثقافة الكارثة، ودرجة تزويدهم بالحيطه والحذر حتى يكونوا مستعدين لتلقي الإنذارات.

وثقافة الكارثة ضرورية جدا في كل المجتمعات، ولدى كل الفئات الاجتماعية، وذلك لتفادي أي ارتباك في حالة حدوثها. ويعتبر المجتمع الياباني من أكثر المجتمعات تشبعا بثقافة الكارثة، والنصيحة اليابانية: " تذكر الزلزال، وعندما تحس بالزلزال تذكر التسونامي، وعندما ترى التسونامي اركض إلى مكان مرتفع". خير دليل على ذلك.

ومسؤولية غرس هذه الثقافة يتحمله الكل ابتداء من المواطن البسيط، الجمعيات، الهيئات الرسمية، المدارس والمساجد ووسائل الإعلام وصولا إلى أعلى الهرم. وتكون هذه الثقافة بإدراج مواد دراسية للتلاميذ والطلبة بشأن التربية البيئية وكذا المخاطر الطبيعية والكوارث، كما تكون بفتح نقاش حول المخاطر والكوارث الطبيعية للجماهير، وتكوين الأفراد للمساعدة في الإنقاذ في حالة وقوع أي كارثة. كما تكون أيضا بتخصيص حصص إعلامية وتثقيفية بشأن المخاطر الطبيعية والكوارث، وإنشاء وتفعيل جمعيات وهيئات ذات طابع تحسيسي بالمخاطر مثل: نادي المخاطر الطبيعية الذي أنشئ في الجزائر حديثا والذي يضم خبراء وأخصائيين في مجال البيئة والكوارث.<sup>2</sup>

وإذا كانت ثقافة الكارثة ضرورية في كل المجتمعات المعرضة لمخاطر كبرى إلا أن هناك شيئا لا يقل أهمية وهو ثقافة التأمين ضد المخاطر والكوارث الطبيعية الكبرى، وبينما نجدان هذه الثقافة هي من صميم المقاربات الجديدة لتسيير الكوارث خاصة في الولايات المتحدة، فإننا نلمس أن هذه الثقافة شبه غائبة في الدول النامية، والجزائر مثال حي على ذلك، حيث أنها لم تدرج التأمين ضد المخاطر والكوارث الطبيعية في منظومتها التشريعية، ولم تهتم بتوعية مواطنيها بهذا الأمر إلا بعد 26 أوت 2003 بمقتضى الأمر رقم (03-12) المتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا. ولقد تحملت الخزينة العمومية مسؤولية تعويض ضحايا كارثتين طبيعيتين (باب الواد 2001 و زلزال بومرداس 2003) ودفعت مبالغ مالية باهضة كانت ستتولى دفعها شركات التأمين لو كانت هناك قوانين من قبل تجبر المواطنين والهيئات للتأمين ضد الكوارث الطبيعية.<sup>3</sup>

### 3-2-5 الاهتمام بتهيئة الإقليم:

إن من العناصر الضرورية والأساسية لتحقيق الوقاية من الكوارث الطبيعية هو الاهتمام بتهيئة الإقليم. والجزائر

<sup>1</sup> أحدار جمال، مرجع سابق، ص 71.

<sup>3</sup> المرجع سابق، ص ص 72-73.

كغيرها من الدول معنية بهذا المشروع وهذا ما أدرجته تحت اسم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: (SNAT) وهو عبارة عن عقد تقوم الدولة بموجبه بإظهار وإعلان مشروعها الإقليمي. يبين هذا المخطط إرادة الدولة في ضمان توازن وجاذبية وتجدد الإقليم في جميع مكوناته في إطار التنمية المستدامة. يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أحد أهم الرهانات التنموية الكبرى التي تعمل على رسم المخطط الاستراتيجي للتنمية عبر التراب الوطني وتترجم آفاق الاستراتيجية الأساسية والرئيسية للسياسة الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويتجه هذا المخطط، نحو إدماج جميع القطاعات في السياسة الإنمائية للبلاد، وتوجيه جميع المشاريع الاستثمارية نحو المناطق المؤهلة لذلك.<sup>1</sup>

يعتمد في البرنامج الممتد حتى 2025، على أربعة محاور رئيسية تتمثل في، ديمومة الثروات الطبيعية الاستراتيجية، وضمان توازن الساحل، خيار الهضاب العليا، خيار تنمية الجنوب، وتحسين جاذبية وتنافسية الإقليم عن طريق تحديث وتنسيق منشآت النقل والتجهيز والاتصال وترقية المدن الأربعة الكبرى، العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة إلى مستوى المدن العالمية، بالإضافة إلى المساواة الاجتماعية في مجال العمران من خلال تجديد النسيج العمراني وسياسة المدينة والتجديد الريفي، وإعادة تنشيط المناطق الريفية وتأهيل مختلف المناطق الموزعة على التراب الوطني.

ويهدف هذا المخطط إلى خلق نوع من التجانس ما بين القطاعات والأقاليم وإلى إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية للبلاد، علما أن هذا المخطط قد دعم بكل الوسائل الضرورية الرامية إلى تنظيم الإقليم وتدارك الفجوة والبلا توازن ما بين كل مناطق الوطن، واثمين الإمكانيات من خلال السهر على تحقيق تنمية مستدامة في كل الفضاءات الوطنية.<sup>2</sup>

حسب المخطط المذكور المدرج في إطار إجراءات القانون رقم 01 - 20، الصادر في ديسمبر 2001 الخاص بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، فإن هذه المحاور الأربعة الكبرى، تترجم من خلال 20 برنامج عمل إقليمي، كلها تسعى إلى ضمان نجاعة وديمومة التنمية المستدامة للإقليم الضرورية لحياة ورفاهية الأفراد من جانب، و من جانب آخر الاهتمام بتطوير وتحسين جاذبية وتنافسية الإقليم،

ولقد رصدت الدولة إمكانيات مالية هامة للشروع في تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خلال الخماسي الجاري 2010-2014 بتخصيص يزيد من 21 ألف مليار دينار جزائري وهي الميزانية التي ستستهلكها جملة المشاريع المسطرة بجميع القطاعات خاصة القاعدية منها على غرار الطرقات، السكن والصحة. والتي استفادت من 21 مخططا توجيهيا خاصا بالبنى التحتية الكبرى والتي ستسمح بإعادة تصحيح مسار التنمية بالجزائر وتوزيع عادل للثروات والسكان، وتصحيح جميع قطاعات الحياة مع إعادة الاعتبار للأقاليم كل حسب إمكانياته وموارده.<sup>3</sup>

### 3.3. نحو استراتيجية شاملة للدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية.

يستطيع الإنسان أن يقلل الكثير من خسائر الكوارث الطبيعية إذا كان تدخله فعالا وناجعا بالسرعة والدقة المطلوبتين، وتكون السياسة الناجعة للتعامل مع الكوارث الطبيعية على مستويين:

#### أ - على المدى القريب:

<sup>1</sup> Ministère de l'Amenagement du Territoire et de l'Environnement .,op .cit.

<sup>2</sup> هدى ن، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مشروع ضخم يمتد إلى غاية 2025، جريدة المساء في: <http://www.el-massa.com/ar/content/view/17605/41/> (01.12.2011).

<sup>3</sup> جميلة ا، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، تصحيح مسار التنمية وإعادة الاعتبار للأقاليم، جريدة المساء 4 - 04 - 2011 في: [www.el-massa.com/ar/content/view/45620/41/](http://www.el-massa.com/ar/content/view/45620/41/) (01/12/2011)

### 3-3-1 وضع نظام قانوني ومؤسساتي مرن للتدخل أثناء الكوارث الطبيعية.

يعتبر الوضع الناجم عن كارثة طبيعية حالة استثنائية، لذلك فهو يستلزم عناية خاصة لضمان سلامة الأشخاص والممتلكات والسيطرة على كل الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن ذلك.

الجزائر ولغاية 2004 كانت تسير الأوضاع الناجمة عن الكوارث عن طريق المرسوم 85-231 المؤرخ في 25 أوت 1985، المحدد لشروط وكيفيات تنظيم التدخلات والإسعافات في حالة الكوارث والذي يفصل في تنظيم الإعسافات والتدخل، من حيث الوسائل المخصصة للإنقاذ، تسير الإعانات، الإنقاذ والنجدة، إعادة الإسكان التدريجي، مساعدة المنكوبين وتقديم المساعدة الطبية لهم، أعمال الخبرة للمنشآت والبنيات، المساعدات الدولية... أما بالنسبة للجهة المكلفة بإعداد المخطط فتختلف حسب نوع وحجم الكارثة.

لكن كارثتي باب الواد 2001 و بومرداس 2003 أظهرتا محدودية الإجراءات المتخذة الواردة في القانون السابق، إذ توجد تعقيدات في التطبيق الميداني لمخطط (ORSEC) لأنه مخطط نظري وعام لكل الحالات الكارثية الممكنة ووقوعها، وغير قابل للتطبيق الحرفي إن لم نضف عليه المرونة الكافية، خاصة فيما يخص الوسائل العمومية والخاصة القابلة للتعبئة والتسخير في حالة الكارثة، وشروط استعمالها من طرف السلطات المختصة، وكذلك المسؤوليات الملقاة على كل جهة، وضرورة التنسيق بينها ابتداء من الهيئات المكلفة برصد ومراقبة المخاطر، إضافة إلى الأجهزة والهيئات المكلفة بالتدخل (الحماية المدنية، الشرطة، المصالح الصحية، الشرطة، الجيش، الأشغال العمومية...) بالإضافة إلى تقسيم المسؤوليات بين السلطات المركزية والهيئات الإقليمية (الولاية)، وصولاً إلى المستوى المحلي والجواري على مستوى البلديات.<sup>1</sup>

ورغم استندراك الجزائر لهذا النقص من خلال وضع قانون جديد وهو قانون 20-04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة، (انظر الملحق رقم 8). إلا أن الفيضانات الأخيرة التي تلت القانون مثل غرداية و البيض ومناطق أخرى من الوطن، بينت أيضاً وجود نقائص في هذا القانون وهذا ما يستلزم إعادة النظر في الإطار القانوني والتشريعي لإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر.

### 3-3-2 وضع نظام للتعاون المحلي والدولي في مجال إدارة الكوارث.

إن الوقوع المفاجئ للكوارث يستوجب بان السلطات الوطنية للدولة هي المعنية الأولى، والمطلوبة أولاً للتدخل، إلا أن تدخل المجموعة الدولية يبقى ضرورياً وفي بعض الأحيان لا يمكن الاستغناء عنه، خاصة مع الطرف الذي يتميز بالتفاوت في الإمكانيات التكنولوجية والموارد الاقتصادية بين الدول أمام الكوارث. ويجب أن تفعل الآليات القانونية المتوفرة وأن يتم تطوير الدبلوماسية والتعاون الدولي وقت الكوارث، وذلك بوضع اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بمساعدة الدولة ضحية الكارثة الطبيعية. وفي هذا الصدد أبرمت الاتفاقية الدولية بشأن تشكيل تجمع للتعاون في مجال الوقاية، الحماية وتنظيم الإنقاذ ضد الكوارث الطبيعية والتكنولوجية الكبرى (والذي انضمت إليها الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي 92-165 في 28 أفريل 1992).<sup>2</sup>

والتدخل الأجنبي لتقديم الدعم والمساعدة في حالات الكوارث يجب أن يراعي العناصر التالية:

- أولاً: يجب الشروع في التدخل، مما يعني أن هناك طلباً للمساعدة (وأحياناً يتم بعد تقديم العرض) و أن يكون هذا

<sup>1</sup> حدار جمال، مرجع سابق، ص 75

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 32، في 29 أفريل 1992، المتضمنة المرسوم الرئاسي رقم 92-195، والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى الاتفاق الجزئي المفتوح في شكل القرار رقم 87 (2)، المتضمن تأسيس مجموعة تعاون في مجال الوقاية والحماية وتنظيم الإعسافات ضد الأخطار الطبيعية والتكنولوجية القصوى (ستراسبورغ 1987).

الطلب مقبولا ، وان يتم تحديد وتثبيت شروط التدخل.

- **ثانيا:** التدخل يثير تساؤلات ومسائل ومنها الوصول والدخول إلى البلد المعرض للكارثة، كدخول موظفي الإغاثة والمساعدات إلى البلد المتلقي للإعانة، فضلا عن تقلبهم وحرية تحركهم. لذلك تجب معالجة مسائل التشريعات والقوانين، وخاصة المتعلقة بالتعرف على الأفراد والمنظمات المتدخلين للإغاثة والامتيازات والحصانات والتسهيلات الموجهة إليهم.

- **ثالثا:** يجب على المساعدات أن تنظم على مستويات عدة : تبادل أولي للمعلومات بين الدولة المستفيدة والدولة أو المنظمة التي تقدم المساعدة أو المتحدث باسمها ، وتنسيق أنشطة الإغاثة، واستخدام المصادر والموارد العسكرية والمدنية ؛ نوعية المعونة، وحماية موظفي الإغاثة، والتكاليف المرتبطة بالتدخل، والامتثال للمعايير والقوانين واللوائح الداخلية، والمسؤولية و التعويض ، وتسوية المنازعات وإنهاء المساعدة.<sup>1</sup>

**نماذج عن التعاون الدولي في مجال الوقاية وإدارة الكوارث الطبيعية.**

### 1 - على مستوى الأمم المتحدة:

إن التعاون الدولي في مجال الكوارث لا بد أن يكون شاملا: ابتداء من تفعيل الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة، وفي هذا الإطار، خصصت الأمم المتحدة عشرية كاملة للوقاية من الكوارث(1990-2000). كما تم عقد عدة مؤتمرات مثل مؤتمر يوكوهاما 1994، ومؤتمر جوهانسبرغ لتنفيذ التنمية المستدامة 2001، والمؤتمر الذي عقد في كوبي باليابان في 22 جانفي 2005، وكل هذه المؤتمرات والاستراتيجيات ركزت على ضرورة الوقاية من الكوارث الطبيعية (تشجيع سبل الوقاية، الإنذار، التنمية المستدامة في إطار تعاون دولي فعال).

ولتحقيق هذه الغايات، أنشئت هيئات ومؤسسات تتكفل بالإغاثة مثل مكتب منسق الأمم المتحدة للغوث عند الكوارث (UNDRO) عام 1972. وطبقا للقرار 46.182 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشأ مكتب منسق الشؤون الإنسانية (BCAH) في جنيف مهمته الوقاية من الكوارث، وتنسيق جهود المجموعة الدولية، وقد قدم هذا المكتب مساعدة لضحايا في 44 كارثة طبيعية قدمت مبلغ 373 مليون دولار. بالإضافة إلى الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ (INSARAG) ، وفريق الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث (UNDAC)، الهيئة الدولية للصليب الأحمر ICRC، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC، ومنظمات غير حكومية أخرى.<sup>2</sup>

وقد تم إطلاق مبادرات لمواجهة الكوارث على مستوى العالم وأهمها:

- حملة الحد من الكوارث العالمية لعام 2001، تهدف إلى زيادة الوعي الشعبي حول ما يمكن عمله لتقليل قابلية تعرض المجتمعات للآثار الاجتماعية والاقتصادية للأخطار الطبيعية.
- الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث: تهدف الاستراتيجية بصفتها الإجراء الذي تلى العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، إلى تمكين جميع المجتمعات من تحمل آثار المخاطر الطبيعية والتكنولوجية والبيئية المتصلة بها.
- إعلان النوايا الخاص بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وقد وقعت عليه الدول في 1999 لإدراكها

<sup>1</sup> Commission du Droit International., La Protection des Personnes en Cas de Catastrophe, Mémoire du Secrétariat, Soixantième Session, Genève, 5 mai-6 juin et 7 juillet-8 août 2008 sur : [www.untreaty.un.org/ilc/documentation/french/a\\_cn4\\_590.pdf](http://www.untreaty.un.org/ilc/documentation/french/a_cn4_590.pdf) . 11/04/2011/

<sup>2</sup> لتفاصيل أكثر حول هذه الهيئات انظر : منظمة الأمم المتحدة، الصفحة الرئيسية، جانفي 2006 في: [www.un.org/french/pubs/cronic/2000.numero4/0400.p12 /15/03/2011/](http://www.un.org/french/pubs/cronic/2000.numero4/0400.p12 /15/03/2011/)

أن العالم مهدد بشكل متزايد بالكوارث الضخمة وقبولها العمل لضمان عالم أكثر أمناً للأجيال القادمة. وعلى سعيد التعاون في مجال الحماية المدنية، تم تأسيس المنظمة الدولية للحماية المدنية عام 1931، وقد نشطت هذه المنظمة في الثلاثينيات، ثم تطورت في العقود التالية ونظمت معارض تقنية، وتوعية مختلفة شملت تجهيزات الحماية والإنقاذ والأمن، وكذلك الحماية من الإشعاع وحماية المنشآت وتجنب الكوارث وغيرها. كما تشرف على الحماية المدنية الوطنية لعدد الدول.<sup>1</sup>

## 2 - على المستوى الإقليمي:

تتجلى مظاهر التعاون على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء عديد الأجهزة والمؤسسات، ومن ذلك مثلاً المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية وحماية المدنيين ECHO، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، و مبادرة إدارة المخاطر في منطقة الكاريبي، كما نجد المؤسسات التقنية المتخصصة والعاملة تحت مظلة الجامعة العربية، مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الجمعية العربية للتنمية الزراعية، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسو).<sup>2</sup>

كما تقرر إنشاء "لجنة للتنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ" تسمى لجنة متابعة تنفيذ آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ" تحدد مهامها فيما يلي: العمل على الحد من الآثار السلبية التي تسببها الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في حياة الإنسان والسكان والبيئة وفي الاقتصاديات الوطنية والأحوال الاجتماعية بصفة عامة، دعم قدرات الدول العربية في معالجة الآثار السلبية للكوارث، وتنسيق جهود الإغاثة والإنقاذ بين الدول العربية في حالات الطوارئ، تفعيل اتفاقية التعاون العربية النافذة منذ عام 1990 في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة، حث الدول العربية على تفعيل والالتزام بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة، إعداد قاعدة بيانات عربية تتضمن الإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة في كل دولة عربية والتي يمكن المساهمة بها في مواجهة حالات الكوارث والطوارئ في الدول العربية.<sup>3</sup>

أما التعاون العربي في مجال الحماية المدنية، فقد تم من خلال إنشاء المكتب العربي للحماية المدنية والإنقاذ، وذلك بناء على قرار مجلس وزراء الداخلية العرب في عام 1983 ويتبع إدارياً جامعة الدول العربية، وعقد أول اجتماع متخصص للدفاع المدني في ابوظبي في الفترة 29-31 مارس 1987 ثم في الرياض 12-13 ديسمبر 1988 حيث تتوالى الاجتماعات سنوياً لتدارس آخر المستجدات في هذا الموضوع.<sup>4</sup>

## 3 - على المستوى المتوسطي

التعاون المتوسطي في مجال حماية المواطنين يمثل ضرورة وألوية لتقوية الثقة بين الضفتين، وهذا بموجب إعلان برشلونة الذي يهدف إلى ترقية السلام والاستقرار والأمن في المتوسط. ولأجل ذلك فإن الحماية المدنية في المتوسط تحظى بنصيب كبير من الدعم السياسي. فقد تم الاتفاق على أن الهشاشات والضعف في تزايد وبخاصة ما يتعلق بالكوارث الطبيعية والحوادث التي مصدرها الإنسان في مناطق كثيرة من المتوسط، ولذلك

<sup>1</sup> حسين الديلمي، مرجع سابق، ص 371-372

<sup>2</sup> مكتب منسق الشؤون الإنسانية، آلية تنسيق إدارة الكوارث: دور المنظمات الإقليمية، في:

02/03/2011/ إدارة 20%تنسيق 20%آلية/.../ unocha.romenaca.org/

<sup>3</sup> الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ ئ في:

02/03/2011/ www.arableagueonline.org/.../arrangement.doc

<sup>4</sup> حسين الديلمي، مرجع سابق، ص 360.

توجب وضع إجراءات تدعم الأمن والحماية للمدنيين. وقد تم وضع برنامجين اوروبيين مثلًا نجاحًا بالنظر إلى العدد الكبير من الأنشطة المتخذة من قبل الدول المشاركة.

البرنامج الأول سعى إلى ترقية التعاون في مجال الحماية المدنية، وقد تم إطلاقه في 1998 بناء على اقتراح مشترك بين مصر وإيطاليا البرنامج التجريبي بعنوان " نظام اورومتوسطي للوقاية والتخفيف وإدارة الكوارث الطبيعية والبشرية " (1998-2004). يركز بالخصوص على التدريب وتبادل المعلومات، تبادل الخبراء في مجال الحماية المدنية والمساعدة التقنية. ونشير إلى أنه عن طريق مختلف الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وتبادل الخبراء، سمح البرنامج لجميع الدول المشاركة بالعمل في إطار شبكة.<sup>1</sup>

البرنامج الثاني هو برنامج الوقاية والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية البشرية في منطقة حوض المتوسط (PPRD). وتم وضعه من خلال الوثيقة الإقليمية الاستراتيجية 2007\_2013، والمتبورة في إطار السياسة الأوروبية للجوار. والهدف العام للبرنامج هو تقوية ودعم مستوى الحماية المدنية في المنطقة الارومتوسطية وضمان استمرارية التعاون المؤسساتي في هذا المجال الذي يمثل عامل استقرار سياسي واجتماعي. أما الهدف الخاص لهذا البرنامج فهو تقوية قدرات الوقاية وقدرات الرد على الكوارث الطبيعية وذات المصادر البشرية على المستوى الإقليمي والمحلي.<sup>2</sup>

ويرنامج اوروميد للوقاية والاستعداد والاستجابة الكوارث الطبيعية والبشرية- أين تشارك 27 دولة أوروبية و10 دول متوسطة- يمكن أن يكون الإطار الأمثل لتبادل الخبرات، فهذا البرنامج والبرامج المكمل له سمحت بتأسيس شبكة حقيقية من المعلومات والخبرات، ومنحت الدول فرصة الحضور وإبراز إمكانياتها.<sup>3</sup>

#### 4 - تعاون دول مبادرة 5+5

نجد أن دول مبادرة 5+5 سعت إلى تعزيز التعاون في مجال الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية، ويظهر ذلك من خلال مشروع اتفاق بين حكومي حول مساهمة القوات المسلحة لدول مبادرة (5+5 دفاع) في الحماية المدنية في حالة الكوارث الكبرى. ويهدف الاتفاق إلى تقوية طرق ووسائل مساهمة القوات المسلحة لدول المبادرة باسم الحماية المدنية، في حالة الكوارث الكبرى التي تقع في احد الدول الأعضاء وذلك بواسطة تطبيق الإجراءات المرافقة، تاطير المساعدة والتعاون، وتحديد إطار للتكامل ولتبادل الخبرات، المعلومات والمعارف.<sup>4</sup>

ومن مظاهر التعاون بين دول المبادرة هو وضع شبكة نقاط الاتصال (R.P.C) وهي عبارة عن أداة إقليمية للتعاون والمساعدة، تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات وتبادل الاستشارات والمساعدات بين الدول الأعضاء في المبادرة في حالة الكوارث الطبيعية. وتسمح هذه الأداة للدول المنكوبة بمنح الإنذار لباقي الدول الأعضاء في المبادرة، والحفاظ على الإعلام الدائم للدول الأعضاء حول تطور الأوضاع وفي الوقت الضروري قبل فوات الأوان، وكذا تسيير طلبات المساعدة والعروض المقدمة، وإبلاغ مجموع الدول الأعضاء في المبادرة بالنتائج

<sup>1</sup> Niklas Brombergm., Protection Civile : La Nouvelle Dimension de la Sécurité Méditerranéenne , en : [www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bremberg\\_protection.../file](http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bremberg_protection.../file) 24/10/2011

<sup>2</sup> U N., Fiche Action pour le Programme d'Action Régional du Partenariat Euro- Méditerranéen 2007 , sur: [ec.europa.eu/europeaid/where/.../fiche\\_protectioncivile\\_fr.pdf](http://ec.europa.eu/europeaid/where/.../fiche_protectioncivile_fr.pdf) 24/10/2011

<sup>3</sup> Tarik Hafid. , Contribution Active de la Himaya Madanya , DOSSIER No5 - 2008 , en: [www.euromed-protection-civile.eu](http://www.euromed-protection-civile.eu) 24/10/2011

<sup>4</sup> - .- . Projet D'Action Intergouvernemental sur la Contribution Des Forces Armées Des Pays De L'Initiative «5+5 Défense » A La Protection Civile, En Cas de Catastrophes Majeures. en : [http://www.lemidi-dz.com/index.php?operation=voir\\_article&date\\_article=2009-05-28&id\\_article=la\\_24@art5@2009-05-28](http://www.lemidi-dz.com/index.php?operation=voir_article&date_article=2009-05-28&id_article=la_24@art5@2009-05-28) 24/10/2011

المتعلقة بتنسيق و تنظيم المساعدات المقترحة.<sup>1</sup>

وهنا لا بد من الإشارة إلى انه ينبغي على الجزائر إذا أرادت أن تبني سياسة فعالة للتعامل مع الكوارث، أن تجد لنفسها مكانا في هذه الشبكات، وان تقوم بادوار فاعلة في كل هذه المبادرات والمشاريع حتى تجد الدعم في النهاية إذا احتاجت إليه.

ورغم كل الجهود المبذولة في سبيل تطوير التعاون الدولي والإقليمي في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية، إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي تقف في وجهه وتؤثر على حسن أدائه.

- **الضعف المؤسسي:** ويمثل هذا البعد رهانا أساسيا للتعاون الدولي والإقليمي، فمعظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بقيت محدودة في محتوياتها وفي تطبيقاتها على المستوى الوطني، والكثير من المعايير المحددة بموجب هذه المعاهدات والاتفاقيات تم اعتبارها كمناقض للقوانين الوطنية، وهنا طرحت إشكالية التكيف والتوفيق بين التشريعات الوطنية والدولية إذ غالبا ما يتم اعتبار هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية وكأنها إنفاص أو إلغاء للاستقلالية الوطنية. كما أن هذا الضعف المؤسسي يترجم من خلال غياب بناءات متعددة الأطراف متخصصة في هذا المجال.

- **غياب الوسائل المالية:** إن حماية حياة الأفراد والمنشآت القاعدية تتطلب تكلفة مرتفعة. وهنا نجد أن بعض الدول تستثمر كميات كبيرة من الأموال في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية ومثال ذلك اليابان والولايات المتحدة، وفي المقابل لذلك نجد دولا أخرى تقلل استثماراتها في هذا المجال، وبذلك يطرح المشكل عندما يتعلق الأمر بمحاولة وضع استراتيجية جماعية أو ثنائية فيما يتعلق بالوقاية من الكوارث الطبيعية.

- **غياب الإرادة السياسية:** إن غياب الوسائل المالية في مجال إدارة الكوارث الطبيعية لا يمكن اعتباره السبب الوحيد في غياب التعاون الدولي، بل يمكن تفسير ذلك بعوامل أخرى، من ذلك مثلا أن بعض الدول تسخر إمكانيات مادية ومالية معتبرة للكوارث الطبيعية، ولكن قياداتها مازالت تفتقد إلى الرغبة في أن تتعاون مع غيرها من الدول في هذا المجال. وتمثل عملية تحويل التكنولوجيا مظهر من مظاهر غياب الرغبة والإرادة السياسية في التعاون.

- **تحويل التكنولوجيا:** إن غياب التعاون بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو فيما يخص تحويل التكنولوجيا، يبعث على الاعتقاد بان التعاون التكنولوجي في مجال الدفاع المدني هو مسالة استراتيجية بحتة، فرفض الدول المتقدمة تحويل التكنولوجيا إلى الدول السائرة في طريق النمو يعود إلى رغبتها في إبقاء حالة التبعية لدول الشمال، وهذا ما يفسر غياب التعاون بين العالمين.

- **التصورات المختلفة للأخطار ولا تماثلية قدرات الرد:** وهو عنصر مهم في تعطيل عملية التعاون، فكل دولة تضع تصوراتها للأخطار والتهديدات المحدقة بها. ففيما يخص التهديدات البيئية مثلا، فإن الدولة تضع تصورها لها بناءا على موقعها الجغرافي، ولذلك فإن بعض الأخطار تعتبر تهديدا حقيقيا لدول، بينما تراه دول أخرى بأنه شيء مبالغ فيه ولا يشكل تهديدا فعليا، ولذلك تعتمد كل دولة إلى بلورة سياسة دفاعها المدني بالنظر إلى مصالحها الاستراتيجية وأمنها الوطني، وقد يتم ذلك حتى على حساب دول أخرى مجاورة، مما يخلق جوا من عدم الثقة. وعلى العكس من ذلك فإن وجود تصور موحد أو على الأقل متقارب لهذه التهديدات سيحقق فكرة التعاون الدولي.<sup>2</sup>

ولكن رغم كل العقبات التي تواجه التعاون الدولي، إلا أنه تبقى هناك مجموعة من الأسس التي ينبغي أن يقوم

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Chrif Driss ,L'Action Préventive dans la Défense Civile : La Coopération Internationale Face aux Contraintes de la Réalité ,conseil de la nation ,op cit ,pp393-398.

عليها هذا التعاون لتحقيق غاياته الإنسانية مثل:

- عدم استغلال التدخلات الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية لأغراض أخرى، وذلك باختراق سيادة الدول باسم المساعدات، وترجيح الفكرة الأخلاقية التي تقتضي بمد يد العون لكل ذي حاجة.
- وضع مؤسسات دولية وذات موارد ووسائل كافية للتدخل في أي كارثة طبيعية وفي أي نقطة من العالم، وكذلك نظام قانوني مرن وفعال في هذا المجال.
- ضمان تنمية عالمية متوازنة، بين الإنسان والبيئة أولاً، وبين الدول والأفراد ثانياً، وذلك بتشجيع التعاون خاصة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة واستفادة هذه الأخيرة من التقنيات التكنولوجية الحديثة لتنميتها.<sup>1</sup>

### 3 3 3 الأخذ بتجارب الدول الأخرى

حسب إحصائيات الصليب الأحمر، فإن عدد الكوارث الطبيعية والحوادث التكنولوجية، قد تضاعف في العالم خلال السنوات العشرة الأخيرة، و الارتفاعات الكبيرة تم تسجيلها في البلدان التي تعتبر فيها مؤشرات النمو البشري ضعيفة، والتي أدى فيها تدني المستوى إلى هشاشات تزيد من حدة الخطر. و على الرغم من أن عدد الضحايا من جراء الكوارث قد سجل انخفاضا مستمرا في العالم، والذي يفسر بتحسّن التنبؤ عن طريق الأقمار الصناعية وأنظمة الطوارئ المسبقة، وزيادة جاهزية الأنظمة والدول لمواجهة الكوارث، ما يؤكد بأن مخلفات الكوارث ليست حتمية، إلا أن عدد الأشخاص الذين طالتهم الكارثة أو المنكوبين قد سجل ارتفاعا، وهذا راجع لعدة عوامل منها، الارتفاع الكبير لعدد الكوارث، الارتفاع المتزايد للسكان في الجهات الأكثر فقرا، وكذا التطور المتسارع وغير المتحكم فيه، خاصة في التجمعات الحضرية النائية، أين تسهم عدة عوامل في مضاعفة الهشاشة، كما هو الشأن بالنسبة لأحياء شعبية بالجزائر العاصمة ومدن أخرى كبرى من بلدنا. هذا الأمر، يؤدي إلى الاستنتاج بأن جسامه الكوارث، تكون حسب درجة التطور أو التخلف البشري للبلدان المتضررة، وهذا يعتبر صحيحا بالنسبة لأي بلد آخر. ونذكر على سبيل المثال، التقرير الذي حرره الصليب الأحمر، سنة 2004 والذي تم نشره على مواقع الانترنت، حيث يوضح أنه خلال السنوات العشرة الأخيرة، تسببت كل كارثة في إحداث معدل 44 قتيل في البلدان المتقدمة و300 قتيل في البلدان ذات المؤشرات الضعيفة، وبالتالي فإن هذا الفارق هائل مخيف ومحير ولكنه يبقى ثري بالمعلومات، و جد مفيد في الموضوع.<sup>2</sup>

من خلال استقراء وملاحظة بعض التجارب الأجنبية، يمكننا أن نصل إلى الخلاصة التي تتعلق أساسا بتبني إستراتيجية وقائية لدعم المنشآت، من خلال إدراج تنمية الروح المدنية في أوساط السكان، وذلك من خلال تلقينهم ثقافة الأخطار على كافة المستويات، للتقليل من عامل " الضعف " ، الذي يزيد من حدة المخاطر، مهما كانت التداعيات وأسباب الكارثة. فاعتمادا على التجارب المعاشة في العالم، وانطلاقا من تجاربنا، يمكن التوصل إلى خلاصة أساسية وضرورية، وهي أن من خلال العمل الدؤوب والطويل الذي يهدف إلى التقليل من عامل الضعف، و الذي يعتبر دور السلطات العمومية فيه حاسما، يجب تطوير إستراتيجية الإمام بثقافة الخطر لدى المواطن، حتى يتمكن هذا الأخير من مواجهة الأزمة، وذلك بالتكيف مع الظروف الأكثر صعوبة، بدلا من انتظار المساعدة الخارجية. فالتجارب التي شهدتها مناطق عديدة من العالم، تدعونا إلى الإدماج الفعال للمواطن، في سياسة وقائية مع تعزيز

<sup>1</sup> حدار جمال، مرجع سابق، ص 80  
<sup>2</sup> يوسف جندي، الدفاع المدني: في:

قدرات رد فعله و تكييفها مع الكوارث و النكبات، من خلال توعيته بأن الأخطار التي يواجهها، هي نتيجة مباشرة لضعفه إزاء التداعيات أو الكارثة.

من جهة أخرى وكما بينت التجارب التي شهدتها أكثر مناطق العالم، فإن للإعلام في حالة وقوع الكوارث دور رئيسي في التخفيف من حدتها وحسن تسييرها، فبعد الدمار الذي خلفه التسونامي في جنوب شرق آسيا، و مرور إعصار كاترينا في الولايات المتحدة، فإن أهمية كبيرة أعطيت لإعلام السكان المعنيين، و قد تبين أن المعلومة تعد هامة، أهمية الغذاء، الماء أو المأوى، في مثل هذه الوضعيات، لذا يجب تداولها ليس بين أعوان الإغاثة الإنسانية فحسب، ولكن أيضا بين السلطات المحلية و الشرائح الاجتماعية.

إن مثال الولايات المتحدة، فيما يخص إعصار "كاترينا" يعد مفيدا للغاية، فيما يخص المخلفات المختلفة لهذا النوع من الأزمات، حيث يطالب السكان من السلطات العمومية، ليس حمايتهم فحسب، ولكن إعلامهم أيضا، وعدم التسامح مع أي خطأ، في ميداني الوقاية و التكفل بالمتكويين على حد سواء، وقد تم تسجيل نفس ردة الفعل عندنا خلال فيضانات باب الواد.<sup>1</sup>

كما انه يتوجب علينا أن نأخذ من الدول الأخرى في مجال الدفاع المدني، وذلك بإيجاد إطار قانوني وتشريعي فعال، من خلال السعي إلى تجاوز مرحلة وضع ترسانة من القوانين إلى مرحلة التطبيق والتكيف مع الظروف الجديدة (المرونة في القوانين)، وأيضا بوضع مخططات عمل فعالة ومحكمة، و الأخذ بالتجارب الأجنبية في مجال الإنذار المبكر وكل عمليات التدخل والإنقاذ والإسعاف، وحتى مرحلة إعادة الاعمار وإعادة الوضع إلى حالته الطبيعية لأنها مراحل ضرورية في الوقاية من الأزمات التي تلي الكارثة.<sup>2</sup>

### ب - الإجراءات طويلة الأجل

#### 4 3 3 الاهتمام بالتنمية المستدامة

على المدى البعيد، نجد أن استراتيجيات التنمية المستدامة والسريعة التي تنطوي على خطط للحد من الكوارث وتدبير لتخفيف آثارها، هي أكثر الطرق نجاحا للحد من التعرض للكوارث على المستويين المحلي والدولي، فإدماج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في خطط التنمية، يكفل بذل الجهود لتخفيف وطأة الكوارث بصورة مستمرة، وبالتالي الحد من أي انقطاع محتمل لجهود التنمية بسبب تكرار الكوارث. ولاشك أن إجراءات التخفيف من الكوارث تتفاوت بحسب نوع الكارثة، فعلى سبيل المثال يتم عرض بعض الإجراءات لأهم الكوارث التي قد تتعرض لها عدد من البلدان وقياسا عليها يتم إعداد إجراءات طويلة المدى لبقية الكوارث التي قد يتعرض لها البلد.<sup>3</sup>

إن التنمية المستدامة هي ناتج عمل الإنسان المتمثل في تحويل عناصر طبيعية في البيئة (تراكيب وبنيات جيولوجية...) إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية.<sup>4</sup> فهي بذلك سياسة ناجعة للوقاية من الكوارث، كزنها تركز على تنمية طرفي المعادلة معاً (الإنسان والبيئة). فتنمية الإنسان تكون بإخراجه من دائرة الفقر والتهميش

<sup>1</sup> المرجع السابق.

<sup>2</sup> لتفاصيل أكثر حول استراتيجيات الدول في الوقاية و إدارة الكوارث الطبيعية والمقارنة بينها وأساليب وطرق التعاون بينها انظر:

DeMond Shondell Miller, Jason David Rivera, . Comparative Emergency Management: Examining Global and Regional Responses to Disasters, CRC Press; 1 edition (June 16, 2011), 469 pages

<sup>3</sup> المركز اليمني الوطني للمعلومات، إدارة الكوارث الطبيعية، في:

<http://www.yemen-nic.info/procesafe/imp-bales/disaster.pdf> 11/08/2011/

<sup>4</sup> مجلة البيئة والتنمية، "العالم في 2003"، مجلد خاص، العددان 52\_53، ص 22-23.

والهشاشة وتمكينه اجتماعيا واقتصاديا. أما تنمية البيئة فتكون أولا بحمايتها من تطرف الإنسان وخاصة عبر مخلفاته الصناعية، ترشيد استغلال مواردها، وتطوير وتنمية هذه الموارد.

إن المنطق الذي تقوم عليه التنمية المستدامة هو الاهتمام أولا بالقضاء على الفقر والتهميش، ذلك أن الفقر والتهميش من الأوضاع المساعدة على وقوع الكوارث الطبيعية وتفاقمها، فهذان العاملان يدفعان بالأفراد والجماعات على حد سواء إلى الاستقرار في المناطق الأكثر عرضة للخطر مثل ضفاف الأنهار الفيضية، أو يؤدي بهم إلى بناء مساكن هشة وضعيفة سواء بشكل انفرادي أو في شكل تجمعات سكنية على أطراف المدن الكبرى حيث تتوفر فرص العيش. وهنا نصل إلى نتيجة أن هناك علاقة بين الفقر والتدهور البيئي. فكلاهما سبب للآخر ونتيجة له. وما فيضان باب الواد إلا دليل على دور التهميش والفقر في تفاقم آثار الكارثة، حيث أن معظم السكنات المتضررة هي سكنات فوضوية لم يراعى في إنشائها المواصفات التقنية المطلوبة من: مواد بناء، ارضية البناء، انعدام مصارف المياه...

ولمواجهة هذا الوضع تم وضع البرنامج الوطني لدعم النمو (2001-2004)، كما تم تخصيص برنامج لإعادة تنشيط التنمية في المناطق النائية (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية) (PNDA)، برنامج الامتياز الفلاحي، وتنشيط التضامن الوطني وإنشاء وكالة التنمية لاجتماعية....

ولكن مع ذلك يبقى على الجزائر إن أرادت التقدم في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية، أن تحسن من أدائها في مجال التنمية والتطوير بمختلف أبعادها ومستوياتها، لتكون بذلك في وضع يسمح لها بالتحكم في الأوضاع الحالية وربما المستقبلية أيضا. فالتنمية المستدامة يمكن تلخيصها فيما قاله المفكر الفرنسي فرناند برودل "المستقبل لا يتنبأ له، ولكن يجب الاستعداد له"<sup>1</sup>

### خلاصة الفصل:

إن وعلى الرغم من السلبيات التي تعرفها الجزائر في مجال الوقاية وإدارة الكوارث الطبيعية، إلا انه يمكنها تجاوز هذه النقائص والسلبيات من خلال تبني استراتيجية فعالة للدفاع المدني وسياسة ناجعة لإدارة الكوارث الطبيعية، والتي تعتمد على إدارة فعالة ورشيده على مستويات ثلاثة:

- إدارة فعالة للخطر الطبيعي بغرض الوقاية منه، من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وإنشاء بناءات مضادة للكوارث الطبيعية في منطقة قليلة المخاطر، بالإضافة إلى بناء ثقافة الكارثة في الأوساط الاجتماعية، وكذلك التامين على المخاطر والكوارث الطبيعية.
- إدارة فعالة للتدخل الميداني وقت الإنقاذ، بوضع إطار قانوني ومؤسستي مرن وفعال، مع الاستعداد الدائم لكل فعاليات المجتمع خاصة الهيئات المكلفة بالتدخل، مع وجود تعاون محلي ودولي للتدخل أثناء الكوارث الطبيعية وما بعدها (إعادة البناء والأعمار).
- إدارة طويلة المدى تعتمد على التنمية المستدامة والمتوازنة بين الفئات الاجتماعية من جهة، وبين الإنسان والبيئة من جهة ثانية.

<sup>1</sup> حدار جمال، مرجع سابق، ص ص 83-84.

خاتمة

إن موضوع المخاطر والكوارث الطبيعية هو موضوع جد مهم بالنسبة لدراسة علاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها. ومادام هدف العلم هو خدمة الإنسان ومحاولة تشريح كل الظواهر المتعلقة بحياته، وتقديم الحلول لكل المشاكل التي تعترض تقدمه ونموه، أو وجوده واستقراره، فإن دراسة موضوع إدارة الكوارث الطبيعية تصب في هذا المنحى، خاصة وأن الكوارث الطبيعية تخلف في غالب الأحيان الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين والمشردين، إضافة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسة كبيرة. وادراكا منها لأهمية الظاهرة، زاد اهتمام الدول والهيئات الدولية و مراكز الأبحاث بإدارة الكوارث الطبيعية، وفي هذا الإطار خصصت هيئة الأمم المتحدة عشرية كاملة من 1990 إلى 2000 للوقاية من الكوارث الطبيعية تخللتها ندوات و تظاهرات و أنشطة عديدة. كما أنشأت هيئات و مؤسسات هدفها التسيير الفعال للكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة سواء على المستوى الدولي أو المحلي.

ومن خلال دراستنا لموضوع إدارة الكوارث الطبيعية في إطار استراتيجية الدفاع المدني في الجزائر، توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الخطر الطبيعي شيء ملازم لطبيعة الأرض، فالبراكين و الزلازل والفيضانات ظواهر طبيعية منذ الأزل، وحدثت هذه الظواهر بشدة يؤدي إلى حدوث آثار على الإنسان ومنشأته. و الخطر الطبيعي لا يعني الكارثة الطبيعية، فالخطر الطبيعي وضع بيئي سابق لحدوث الكارثة الطبيعية، ولن يتحول الخطر إلى كارثة إلا عند وقوعه بشدة تفوق قدرة تصدي الإنسان و تحمله، وتعامل الإنسان مع الخطر الطبيعي هو الذي يمكن أن يعجل أو أن يزيد من مفعول هذا الخطر، سواء بضعف التنبؤ به أو عدم إطلاق إنذارات فعالة في الوقت المناسب، أو بعدم الجاهزية والاستعداد له، حيث تزيد الهشاشة خاصة العمرانية التي لا تقاوم ظواهر طبيعية طارئة، إضافة إلى بعض الأنشطة البشرية التي تساعد على وقوع المخاطر الطبيعية. وبالتالي فإن الكارثة الطبيعية ليست طبيعية مطلقا، وإنما هناك أسباب طبيعية يزيد بها سلوك الإنسان قوة، وعند حدوثها تخلف كارثة ضخمة على الإنسان والممتلكات والبيئة. ويمكن للإنسان أن يخفف أو يحجب هذه الخسائر بتنمية شاملة ومستدامة، والقضاء على كل مظاهر الضعف و الهشاشة والحفاظ على موارد البيئة.
2. بالمقابل لذلك، نجد انه كلما كان تفاعل الإنسان ايجابيا وفعالا مع المخاطر الطبيعية، كلما قل احتمال وقوع كوارث مدمرة ومهلكة للإنسان والمنشآت. و التعامل الفعال مع الخطر الطبيعي يكون بالتنبؤ والإنذار المبكر به، ويكون بالجاهزية والاستعداد الدائم سواء من الناحية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية لكل طارئ محتمل. وفي حالة وقوع الكوارث الطبيعية، لابد من نظام مرن للتدخل والإسعاف والإنقاذ وتقديم المعونة للمنكوبين، وهو ما يسمى الإدارة الموقفية، والتي تتميز بالدقة والفعالية والمرونة. وهذا يستلزم تدخلا سريعا لكل الهيئات والأجهزة المكلفة بالتدخل وفريق من الاختصاصيين في كل المجالات.
3. الجزائر بلد معرض للكوارث، والتجارب والخبرات الوطنية تثبت ذلك، وعلى الرغم من الإجراءات التي كان يتم اتخاذها في كل مرة تقع فيها كارثة، فإنها لم ترق بعد إلى درجة الفعالية التي تتم عن نظرة شاملة ومستقبلية للتهديدات الطبيعية، بقدر ما هي استجابة ظرفية لمتطلبات أنية يتم تجاهلها بمجرد انتهاء الكارثة. وتكرار وقوع الكوارث وتسببها في خسائر أكبر دليل على غياب النظرة الاستراتيجية.
4. لا تزال الكوارث تشكل عائقاً في سبيل التنمية في الجزائر إلى يومنا هذا، وتبلغ نسبة التعرض للخسائر الاقتصادية في الجزائر جراء حدوث كوارث حسب تقديرات البنك العالمي بحوالي 48.3 بالمائة من الناتج

المحلي، نتيجة الثغرات الموجودة في كل من التشريعات، والأطر المؤسسية، و تحديد الأخطار، وإدارة المعارف، و كذلك الاستجابة عقب وقوع الكوارث. ورغم كل ما تمتلكه الجزائر من تشريعات إلا أن فعالية دفاعها المدني في مواجهة الكوارث الطبيعية تبقى محدودة جدا بسبب التركيز المستمر على مسألة الاستجابة بعد حدوث طارئ بدلا من التركيز على تقدير الأخطار بشكل مسبق.

5. نظرا لوضع الجزائر والمخاطر التي تعرفها، فإنه من الأهمية بمكان وضع استراتيجية متماسكة للدفاع المدني وبرنامج عمل على المستوى الوطني. فهذا يتيح للحكومة إدارة فعالة للأزمات والطوارئ عندما تحدث في المستقبل. كما انه من الأهمية بمكان، ومرة أخرى على الصعيد الكلي، إدماج مخاطر الكوارث وإدارة الحد من جميع جوانبها في سياسات الحكومة السائدة وخطط التنمية الحضرية. فدمج أهداف الحد من خطر الكوارث في استراتيجيات الدفاع المدني والتنمية الوطنية، إجراء ضروري ولازم لتكامل تدابير الحد من خطر الكوارث في عمليات التنمية، بما في ذلك الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً مثل الأهداف الواردة في إعلان الألفية (أيلول/ سبتمبر 2000)، وخطة جوهانسبورغ للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

6. على الرغم من النقائص المسجلة، إلا أنه لوحظ تنامي الوعي في مجال الدفاع المدني وإدارة المخاطر والكوارث الطبيعية الجزائر بشكل كبير. فقد سعت إلى تعديل منظومتها القانونية والتشريعية في مجال الوقاية من الكوارث، والتأمين على الكوارث الطبيعية وفي مجال العمران وقد سبق ذكرها، وبخاصة قانون 20-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والذي حاول أن يعطي رؤية أكثر شمولاً للكوارث الطبيعية وإدارتها. ابتداء من كونها مخاطر طبيعية يجب التعامل معها بفعالية والوقاية منها قدر المستطاع، وذلك بتنسيق نظام التدخل، تحديد الأطراف المشاركة، الوسائل المستعملة والنظام القانوني الذي يحكم العملية، وانتهاء إلى ضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة للقضاء على كل أشكال الهشاشة والقابلية للتأثر. إلا انه مع ذلك تبقى هذه القوانين جديدة ولم يعرف بدقة مدى جدواها لأنها لم تختبر ولم تطبق ميدانياً.

7. لتحقيق أهداف الدفاع المدني في مواجهة الكوارث الطبيعية، فإنه يتعين على الجزائر إنشاء منظمة وطنية للحد من مخاطر الكوارث تهدف إلى إعداد استراتيجية وطنية وبرنامج عمل لإدارة مخاطر الكوارث. وأيضاً لخلق هيئات وكوادر دائمة لإدارة الكوارث على كل المستويات، وتعزيز المؤسسة وتوعية الجمهور بالكوارث وأثارها وأنشطة الإغاثة. وهذا يتطلب إنشاء نظام دائم ومتكامل لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع إدارة والحد من مخاطر الكوارث من جميع جوانبه. من أجل تقديم صورة عامة عن مناطق الخطر المحتملة، مؤشرات الإنذار المبكر، الموارد المتاحة للتخفيف من المخاطر، التأهب والاستجابة لها. ويترتب على ذلك تعبئة وتخصيص الموارد مقدماً عن الكوارث. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المبادرة يعتمد كثيراً على آثار التغيرات الثقافية والاجتماعية و البيروقراطية داخل المجتمع بصفة عامة.

8. إن العنصر الأساسي الذي يفضل التركيز عليه لوضع استراتيجية دفاع مدني فعالة، هو ضرورة تغيير الذهنيات مع تغيير القوانين، وغرس ثقافة احترام القانون والمؤسسات للقضاء على السلوكيات غير المشروعة قانونياً، والتي تؤدي إلى تفاقم الكارثة عند وقوعها أو تزيد من احتمالية وقوعها.... هذا بالإضافة للاهتمام بالجانب الاجتماعي الاقتصادي للمواطنين كآلية كفيلة للوقاية من المخاطر والكوارث

الطبيعية، كل هذا مع تجهيز مراكز البحث المتخصصة في التغيرات الطبيعية والمناخية مثل المرصد الوطني للأرصاد الجوية، المركز الوطني للجيوفيزياء، المعهد الوطني لحماية النباتات بالوسائل الضرورية... وأيضاً بتجهيز المؤسسات المكلفة بالتدخل أثناء الكوارث بالوسائل التقنية الحديثة، خاصة مصالح الحماية المدنية، الشرطة وتحدد بدقة أكبر كيفية تدخل الجيش.

## 2- التوصيات: وللتقليل من حدة الكوارث الطبيعية والوقاية منها فإننا نتقدم بالتوصيات التالية:

1. تفعيل الدفاع المدني وتقويته وذلك بالاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة في مجال التعامل مع الكوارث الطبيعية، والأخذ بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال.
2. الاقتناع بكون الدفاع المدني مكون هام من مكونات الدفاع الوطني الشامل، وبالتالي لا بد من العمل على تطوير هذا الحقل وتسخير كل الإمكانيات و الهيئات المخولة بتحقيق التقدم في هذا المجال مثله مثل الدفاع العسكري.
3. استخدام تصاميم للأبنية تتناسب مع طبيعة الكوارث المحتمل حدوثها في كل منطقة، وخاصة الزلازل، ويمكن الاستفادة من تجارب دول العالم في هذا المجال، وخاصة اليابان التي عملت تصاميم عمرانية عالية الكفاءة في مواجهة الزلازل والأعاصير.
4. إنشاء محطات رصد ومراقبة بما يضمن التنبؤ بحدوث الكوارث قبل وقوعها ولو بوقت قصير جداً، لأن ذلك سيقفل من الخسائر في الأرواح، وهنا أيضاً يجب الاستفادة من التجارب التي شهدتها العالم، ومنها استخدام الأجهزة المتطورة كالتقنية الاستشعار عن بعد مثلاً. وتطوير خبرات العاملين في مجال بحوث المناخ لتحليل التغيرات المناخية والآثار المترتبة عليها. والفترات المحتملة لتكرار بعض الظواهر المناخية مثل ظاهرة الجفاف.
5. إنشاء مركز معلومات الكوارث على نطاق العالم عامة والوطن العربي خاصة، وعلى المستوى الوطني بصفة أساسية، يأخذ على عاتقه توفير المعلومات المتعلقة بالكوارث على اختلافها، ويستخدم تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والانترنت لتوفير البيانات بأشكالها المختلفة.
6. نشر الوعي بين الناس عن طبيعة الكوارث ومخاطرها وكيفية الحد من آثارها، ويفضل تدريس تلك المادة في الجامعات وفي كل التخصصات لأنها تهم الجميع.
7. تزويد المستشفيات بمحطات توليد طاقة كهربائية احتياطية للطوارئ لاستخدامها عند حدوث الكارثة، فضلاً عن توفير المعدات التي تسهل عملية توفير الإسعافات اللازمة لجميع المصابين.
8. استخدام تقنيات الاتصال الحديثة في تنبيه السكان عند حدوث الكارثة، مثل استخدام أجهزة الهاتف الأرضية أو النقالة، وذلك عن طريق محطات الاتصال الرئيسية، أي توجيه رسائل تحذيرية عن حدوث الكارثة.
9. العمل المشترك بين الدول في مواجهة الكوارث وتجاوز الإجراءات الروتينية في عمليات تنقل فرق الإنقاذ عبر الحدود.
10. تحديد نوع الكارثة والتي تتكرر في كل منطقة، لغرض اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها.
11. عدم السماح بكثافة سكانية كبيرة في المناطق التي تتعرض إلى كوارث بصورة مستمرة، والعمل على نشر المراكز السكانية وتقليل الأبنية العمودية فيها.

12. تحديد مهام وصلاحيات كل جهاز أو هيئة مكلفة بالدفاع عن المدنيين حتى لا تكون هناك عشوائية في التعامل مع الموقف، وتفعيل الإطار القانوني الذي يضبط ذلك وتكييفه مع الظروف والمتغيرات الجديدة.
13. بعد وقوع الكارثة الطبيعية، لا بد من إعادة إعمار المنطقة المتضررة، و القضاء على كل ما خلفه الحادث من آثار سلبية. و إعادة الاعمار يجب أن تأخذ الخطر بعين الاعتبار. بإنشاء مبان أكثر صلابة وفي مواضع أكثر أمنا و حصانة. وتبقى أفضل وسيلة للوقاية من الكوارث الطبيعية في المستقبل هي التنمية الشاملة المستدامة، والتي تكون بالقضاء على بؤر الفقر و التهميش، و توفير فرص متكافئة للتمتع بنوعية حياة متساوية أو على الأقل متقاربة بين الأفراد والفئات الاجتماعية.

إن الاهتمام بالدفاع المدني، يعكس درجة عالية من الوعي الايجابي والإيمان بقدرة الإرادة الإنسانية على صياغة مستقبل أفضل، فالمستقبل لن يتشكل من تلقاء نفسه، بل يستعد له بجهود بشرية تستهدف دعم القرار أو تعديل المسار فضلا عن طرح البدائل الممكنة. وفي هذا يقول المفكر الفرنسي فرناند برودال: "المستقبل لا يتنبأ به، لكن يجب الاستعداد له" فاستمرارية أي مجتمع تكمن في التغيير العقلاني الهادئ، والقدرة على تحديد الأهداف واختيار وسائل التغيير كلما دعت الحاجة أو الضرورة لذلك، وعموما إن النجاح يقاس بالنتائج ، والمستقبل يصنع بالعمل والبحث والدراسة، وبين هذا وذاك علينا بالعلم والعمل من اجل أن نصنع الحياة لا الأزمات والكوارث.

## قائمة المراجع

**باللغة العربية:**

**أ - الكتب:**

1. آل مانعه، خالد بن مسفر. دور المواطن في مواجهة الكوارث والأزمات في عصر المعلومات، الرياض، دار النحوي للنشر والتوزيع. ط1، 2010.
2. حريز، سامي محمد و عبوي، زيد منير، إدارة الكوارث والمخاطر: الأسس النظرية والتطبيقية، دار الراجية للنشر والتوزيع. ط1، 2008.
3. حسن، عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي. القاهرة. مكتبة وهبة. ط11
4. الدبلمي، خلف حسين علي، الكوارث الطبيعية والحد من آثارها. عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
5. عبد المحمود، عباس أبو شامة، مواجهة الكوارث غير التقليدية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية. ط1، 2009.
6. العصيمي، محمد بن صالح ، الدفاع المدني في الحرب والسلام، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1993
7. فهمي، خالد جهاد (وآخرون)، التخطيط لمواجهة الكوارث في المدينة، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ط1.
8. محسوب، محمد صبري وأرباب، محمد إبراهيم، الأخطار والكوارث الطبيعية، الحدث والمواجهة معالجة جغرافية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.
9. منشورات مجلس الأمة، من اجل نقاش مواطني حول الدفاع المدني. الأيام الدراسية الثالثة حول الدفاع الوطني. الجزائر، 25-26-27 فيفري 2006.

**ب - الوثائق الرسمية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
2. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 84، 29 ديسمبر 2004
3. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 51، 15 أوت 2004
4. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 41، 27 يونيو 2004
5. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 61، 12 أكتوبر 2003
6. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 52، 27 أوت 2003
7. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 13، 8 مارس 1995
8. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 53، 10 أوت 1994
9. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 32، 29 أفريل 1992
10. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 66، 6 ديسمبر 1991
11. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 63، 6 ديسمبر 1991

12. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 55، 15 ديسمبر 1990
13. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 15، 7 افريل 1990
14. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 32، 15 اوت 1987
15. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 36، 28 أوت 1985
16. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 22، 31 ماي 1983
17. -- ، الجريدة الرسمية، عدد 99، 16 نوفمبر 1967

### ج - المقالات والتقارير:

1. بوشربة، علي. «الدفاع المدني أثناء الكوارث والنزاعات المسلحة: حماية الأجهزة حسب القانون الدولي الإنساني»، مجلة الجيش، عدد 555، أكتوبر 2009.
2. جندي، يوسف ، «الدفاع المدني»: في:  
[www.majliselouma.dz/!3emeJep/Com/Doc1.doc](http://www.majliselouma.dz/!3emeJep/Com/Doc1.doc)
3. الجواني، ر. «فيضانات السبت الأسود، ورغم ذلك..تعود الحياة». مجلة الجيش، عدد 461، ديسمبر 2001.
4. الدهراوي، خضر. «أهمية الدفاع المدني في عصر الإرهاب والأزمات»، مجلة الملك خالد العسكرية. في:  
[http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=360649\(22/03](http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=360649(22/03)
5. رجائي، حنان. « دور القوات المسلحة في مكافحة الكوارث». مجلة القوات البرية. 2011 في :  
[http://www.rslf.gov.sa/arabic/albarriyamagazine/articles/pages/theroleofthearmedforcesincombatingdisasters.asp\(02/10/2011\)](http://www.rslf.gov.sa/arabic/albarriyamagazine/articles/pages/theroleofthearmedforcesincombatingdisasters.asp(02/10/2011))
6. الشرع، فتيحة ، «الكوارث في الجزائر: حين يدبر الإنسان ظهره للواقع». في:  
[amjad68.jeeran.com/archive/2008/3/515876](http://amjad68.jeeran.com/archive/2008/3/515876)
7. شعبان، مصطفى جمعة ، «ثقافة الكارثة»، جانفي 2005، في:  
[http://www.odocd.gov.ae/magazine disaster.htm](http://www.odocd.gov.ae/magazine%20disaster.htm)
8. ش. أمال. «دور الإعلام في تسيير الكوارث الطبيعية»، مجلة الجيش، عدد 509، ديسمبر 2005.
9. عفرة، حميد ، «الزلازل و الكوارث الطبيعية في العالم العربي و مشروع المركز العربي للوقاية منها». في:  
[www.itu.int/ITU-D/.../Doc31-Algerie-LAS2.ppt](http://www.itu.int/ITU-D/.../Doc31-Algerie-LAS2.ppt)
10. عظيمي، أحمد، «عناصر إستراتيجية اتصال للدفاع المدني». في: مجلس الأمة، الايام البرلمانية الثالثة حول الدفاع المدني: من اجل نقاش مواطني حول الدفاع المدني، الجزائر، 25-27 فيفري 2006.

11. غشة، مولود، «التنبؤ بالأزمات يقطع خطوات كبيرة: الإنذار المبكر عمل استباقي». مجلة الجيش، عدد 554، سبتمبر 2009.
12. الفتلاوي، علي عبد الكاظم، «تدخل الخدمة الاجتماعية في التخطيط للحد من الكوارث: موجهات نظرية»، مجلة الساتل، العدد الخامس، 2008 في: [www.ejtemay.com/showthread.php?t=17278CachedSimilar](http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=17278CachedSimilar) - (22/04/2011)
13. منصور، إبراهيم، «تكنولوجيات الإعلام والاتصال والدفاع المدني»، في: [www.majliselouma.dz/!3emeJep/Com/Doc3.pptSimilar](http://www.majliselouma.dz/!3emeJep/Com/Doc3.pptSimilar) - (20/10/2011)
14. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، «آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ». في: [www.arableagueonline.org/.../arrangement.doc](http://www.arableagueonline.org/.../arrangement.doc)
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوقعان اتفاقية لإنشاء مركز استجابة للأزمات الإقليمية ونظام للإنذار في جامعة الدول العربية»، 19 ديسمبر 2010 في: <http://arabstates.undp.org/subpagear.php?spid=32&sscid=138>
16. دائرة التدريب العسكري اليمنية، «دور القوات المسلحة في إدارة الأزمات الوطنية»، الندوة السادسة عشر لممثلي رؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 20-31/ 1/ 2008
17. رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي، «دور القوات المسلحة في إدارة الأزمات الوطنية»، الندوة السادسة عشر لممثلي رؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 20-31/ 1/ 2008.
18. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير حول العمران والمخاطر الطبيعية والصناعية الكبرى»، الجزائر. ماي 2003.
19. المركز اليمني الوطني للمعلومات: «إدارة الكوارث الطبيعية»، في: <http://www.yemen-nic.info/procesafe/imp-bales/disaster.pdf>
20. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آلية تنسيق إدارة الكوارث: دور المنظمات الإقليمية». في: [www.unocha.romenaca.org/.../إدارة%20تنسيق%20آلية](http://www.unocha.romenaca.org/.../إدارة%20تنسيق%20آلية).
21. منظمة الأمم المتحدة، «الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث: مبادئ توجيهية للمنظمات الوطنية للحد من أخطار الكوارث»، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 2007، في: [www.unisdr.org](http://www.unisdr.org)
22. هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية، «دور القوات المسلحة في إدارة الأزمات الوطنية»، الندوة السادسة عشر لممثلي رؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 20-31/ 1/ 2008.

العامّة لجامعة الدول العربيّة، 20-31/ 1/ 2008

23. (دون كاتب)، «زلزال 21 ماي 2003: الجيش الوطني الشعبي في قلب الكارثة». مجلة الجيش، عدد 479، جوان 2003.

24. (دون كاتب)، «الحماية المدنية وتسيير الكوارث: الوقاية تحد دائم». مجلة الجيش، عدد 529، أوت 2007 .

25. (دون كاتب)، «الهلال الأحمر الجزائري: حماية الكرامة الإنسانية». مجلة الجيش، عدد 509، ديسمبر 2005.

26. (دون كاتب)، «إدارة الكوارث وإسناد الطوارئ»، في:

[www.najah.edu/file/centers/ESSEC/Island.pdf](http://www.najah.edu/file/centers/ESSEC/Island.pdf) Similar (25/10/2011)

#### د- المذكرات:

1. حدار، جمال، إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006 .
2. عابد، سعيد، دور نظم المعلومات في إدارة الأزمات والكوارث. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2009.

#### هـ - الجرائد:

1. المساء 2011-10-18
2. صوت الأحرار 2011-10-18
3. الخبر : 2011 -10-6
4. الشروق 2011-10-05
5. الخبر، 4 -10-2011.
6. المساء 4 - 04 - 2011
7. الجزائر نيوز 17- 01 - 2010
8. المساء 08-02-2009
9. الشعب، 24-10-2008.
10. الشعب، 14 - 10 - 2008.

**books**

1. Abkowitz, Mark. **Operational Risk Management; A Case Study Approach to Effective Planning and Response**, New Jersey, John Wiley & Sons, 2008.
2. Blaikie, Wisner and Davis, Cannon . **At Risk - Natural hazards, people's vulnerability and disasters**, Wiltshire, Routledge, 2004.
3. Confort, Louis K ,**Managing disaster :Strategies and Policies Perspectives**, USA, Duke Univercity Press, 1998.
4. Gere, François, **Dictionnaire de la Pensée Stratégique**, Paris, Larousse, 2000.
5. Haddow, George and Bulloc, Jane. **Introduction to Emergency Management**, Elsevier ,third edition, 2008.
6. Houg, Peter. **Understanding Global Security** , London, Routledge, First published, 2004.
7. IFRCC, **World Disasters Report 2009.,Focus on Early Warning, Early Action**, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies.
8. Institute des Hautes Etudes Internationales, **Comprendre la défense** , Paris, Economica ,1999.
9. Léotard, François. **Le Livre Blanc sur la Défense**, Paris, la Documentation Française, 1994 .
10. Lopresti, Tim. **A brief history of Civil Defence** , Great Britain, Higham Press, first published, 2005.
11. Loup, Francart, **Livre Gris sur la Sécurité et la Défense** , Economica ,2006
12. Miller, DeMond and Rivera, Jason. **Comparative Emergency Management: Examining Global and Regional Responses to Disasters**, CRC Press; 2011.
13. Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, **Schéma National d'Aménagement du Territoire 2025**. Alger, Février 2007

14. Nwanna, Gladson . **Natural disasters and Other Emergencies, What you should know**, Baltimore, Frontline Publishers, 2004. Cached
15. Pelling, Mark and Wisner, Ben. **Disaster Risk Reduction: Cases from Urban Africa**, UK , Earth Scan, 2009
16. Perrow, Charles. **The Next Catastrophe, Reducing Our Vulnerabilities to Natural, Industrial, and Terrorist Disasters**, Princeton, Princeton University Press, 2007.
17. Pinkowski, Jack, **Disaster Management Handbook**, London, =CRS Press, 2008.
18. Quarantelli, E.L, **What is a Disaster? Perspectives on the question**, London Rutledge, 1998,
19. Robertson, David ,**The Routledge Dictionary of Politics** ,third edition,2004.
20. Ronan, Keven and Jonston, David. **Promoting Community Resilience in Disasters ;the Role of Schools, Youth and Families**, Springer, 2005

### Official Documents

1. Direction Générale De la Protection Civile, **Instruction Relative à l'Organisation et à la Définition des Missions des Structures de la Direction Générale de la Protection Civile**. 01 Juin 1992,

### Articles and Reports

1. Ahmidatou, Mohamed., « **Réflexions sur les Fondements Juridiques ; La Mission et l'organisation de la défense civile**», Conseil de la Nation , 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006
2. Ait Hamadouche, Louisa, «**Catastrophes Naturelles: de la Crise de Communication a la Communication de Crise**», Conseil de la Nation, 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006
3. Arbois, Gerald et Mathian, Michel., «**la Construction Médiatique des Catastrophes Naturelles Internationales**». in: Questions Internationales. n 19, mai- juin 2006

4. Ayadi Abdelhakim, «**Le Séisme, un danger pour la Sécurité Nationale: d'Elasnam 1980 a Zemmouri 2003 : ou en est l'Etat de la Prévention pour la Réduction du Risque Sismique**»; conseil de la Nation;. 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006
5. Belayate, Abderrahmane, «**Pour une Défense Civile Intégrée**», Conseil de la Nation, 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006
6. Boulassel B, Oualouche K. «**Les Lésions les plus répandus dans les domaines de catastrophes et comment s'y prendre**», Congres Mondial de Médecine de catastrophe, Naïf Arab university for Security Sciences, Ryadh, du 29 -11-2010 au 01- 12- 2010 .disponible sur:
  - a. [www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/.../7.pdf](http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/.../7.pdf) -(01/06/2011)
7. Bouzar, Abdellatif. «**Gestion de Crises et Défense Civile**»; Conseil de la Nation , 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006.
8. Bromberg, Niklas, «**Protection Civile : La Nouvelle Dimension de la Sécurité Méditerranéenne**» , sur :
  - a. [www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bremberg\\_protection.../file](http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bremberg_protection.../file)
9. Brugnot, Gérard, «**Les Catastrophes Naturelles**», collection : Idées Reçues, 2008, disponible sur
10. [www.developpementdurable.revues.org/7943CachedSimilar](http://www.developpementdurable.revues.org/7943CachedSimilar) –
11. Cannon, Terry., «**Vulnerability, “innocent” disasters and the imperative of cultural understanding**», in; Disaster Prevention and Management, volume 17 ,Number 3, 2008,
12. Chabani, Saïd, «**Le Rôle de la Communication et des Medias dans la Défense Civile**», Conseil de la Nation, 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006

13. Chelghoum, Abdelkrim : **Scenario Catastrophe : Méga- Simulation des Effets Induits d'un Séisme Majeur sur la Ville d'Alger et Ses Agglomérations**. Conseil de la Nation : 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006.
14. Chrif, Driss, «**l'Action Préventive dans la Défense Civile : La Coopération Internationale Face aux Contraintes de la Réalité**» :conseil de la nation : 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006
15. Commission du Droit International, « **La Protection des Personnes en Cas de Catastrophe**», Mémoire du Secrétariat, Soixantième Session, Genève, 5 mai-6 juin et 7 juillet-8 août 2008. disponible sur [untreaty.un.org/ilc/documentation/french/a\\_cn4\\_590.pdf](http://untreaty.un.org/ilc/documentation/french/a_cn4_590.pdf)
16. [untreaty.un.org/ilc/documentation/french/a\\_cn4\\_590.pdf](http://untreaty.un.org/ilc/documentation/french/a_cn4_590.pdf)
17. Costa-Lascaux, Jacqueline, «**Citoyenneté et Défense**», SCEREN- CNDP, mai2004 , disponible sur
- a. <http://www.cndp.fr/themadoc/defense/presentation>
18. Cumming, William R., «**The Civil Defense Legacy**», disponible sur:
- a. [www.tacda.org](http://www.tacda.org).
19. El Fachouch, Baroudi., «**Défense Civile: quel Rôle pour le Croissant Rouge Algérien?**» Conseil de la Nation. 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006
20. Fleetwood, Richard A, «**Civil Defense Now! U.S. Civil Defense History**», May 2001,disponible sur:
21. [training.fema.gov/.../DHS%20Civil%20Defense-HS%20- ..](http://training.fema.gov/.../DHS%20Civil%20Defense-HS%20-..)
22. Ghalel, Ali, «La Gestion des Catastrophes, Défi Actuel», Conseil De La Nation, 3eme journées d'étude parlementaires sur la défense nationale : pour un débat citoyen sur la défense civile, Alger, 25-26et 27 février 2006
23. Hafid, Tarik, «**Contribution Active de la Himaya Madanya**» , DOSSIER No5 - 2008 ,sur: [www.euromed-protection-civile.eu](http://www.euromed-protection-civile.eu)

- a. [esa.un.org/.../pdf/tf\\_tourism\\_CAST\\_f.pdf](http://esa.un.org/.../pdf/tf_tourism_CAST_f.pdf) Similar –
24. Lacoste, Yves, «**Phénomènes Long et Perceptions Récentes**». in: Questions Internationales .n 19, mai- juin 2006
25. Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique: «**Programme Nationale de Recherche Prévention des Catastrophes Naturelles et Protection Contre les Risques Majeurs**». disponible sur : [www.nasr-dz.org/.../Fascicule%20%20Risque%20](http://www.nasr-dz.org/.../Fascicule%20%20Risque%20)
26. ONU, «**Gestion des Risques et des Catastrophes Naturelles :Préparation aux Catastrophe**», Atelier : Risques et Catastrophes Naturelles, France 22/01/2009 .disponible sur:
27. Ouldamer, Rabah, «**Le Système de Gestion des Risques en Algérie**», disponible sur: [www.dz.undp.org/evenements/JICata1010.html](http://www.dz.undp.org/evenements/JICata1010.html) Cached
28. Protection Civile du Val de Marne, «**Définition de la Protection Civile et de ses missions dans le monde**». disponible sur: [www.protectioncivile69.org/](http://www.protectioncivile69.org/)
29. Rahmani, Cherif, «**Présentation de la Politique Nationale de Prévention et de Gestion des Risques Majeurs dans le cadre du Développement Durable**». Présentée au colloque international: les risques majeurs et l'aménagement du territoire /Alger les 15-16 mars 2004.
30. Salmon, Christian M., «**Introduction to Natural and Man- Made Disasters and Their Effects on Buildings**». Journal of Homeland Security and Emergency Management. Volume 1, Issue 3 . 2004 Article 308 en:
- a. <http://www.bepress.com/jhsem/vol1/iss3/308>
31. Shultz, Jim, «**Emergency Management**». disponible sur:
- a. [http://www.ncptsd.va.gov/facts/disasters/fs\\_rescue\\_workers.html](http://www.ncptsd.va.gov/facts/disasters/fs_rescue_workers.html).
32. Sur, Serge; «**Révolte des Eléments et Relations Internationales**». in: Questions Internationales. n 19, mai- juin 2006
- a. [com/0965-3562.htm](http://com/0965-3562.htm)

33. Trachsler, Daniel, «**La Résilience :un concept pour la Gestion des Catastrophes et Crises**» ; Politique de Sécurité .n 60, septembre 2009 .in [www.kms2.isn.ethz.ch/.../css\\_analyses\\_no60-0909\\_f.pdf](http://www.kms2.isn.ethz.ch/.../css_analyses_no60-0909_f.pdf)Similar –
34. (sans auteur), «**La Défense Civile**»; disponible sur:  
 a. [www.ac-paris.fr/.../défense-civile-académie-de-tou](http://www.ac-paris.fr/.../défense-civile-académie-de-tou)
35. UE : «**Fiche Action pour le Programme d’Action Régional du Partenariat Euro- Méditerranéen**». 2007 , disponible sur:
36. [ec.europa.eu/europeaid/where/.../fiche\\_protectioncivile\\_fr.pdf](http://ec.europa.eu/europeaid/where/.../fiche_protectioncivile_fr.pdf)
37. United Nations Department of Humanitarian Affairs (DHA), «**Algeria-Earthquake Undro Information Report**». In:  
 a. [www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/ocha-64brya?openDocument](http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/ocha-64brya?openDocument).
38. (sans auteur), «**Prévenir les Catastrophes**», disponible sur:  
 a. [www.ledeveloppementdurable.fr/docs/.../fp/16.pdf](http://www.ledeveloppementdurable.fr/docs/.../fp/16.pdf)Similar
39. (sans auteur), «**Les plans de Secours en Situations de Catastrophe ou d'exception**», disponible sur:  
 a. [www.nrbc-sudest.org/.../public\\_manuscrite.aspx?...Cached](http://www.nrbc-sudest.org/.../public_manuscrite.aspx?...Cached)Similar - %

### Thèses et mémoires

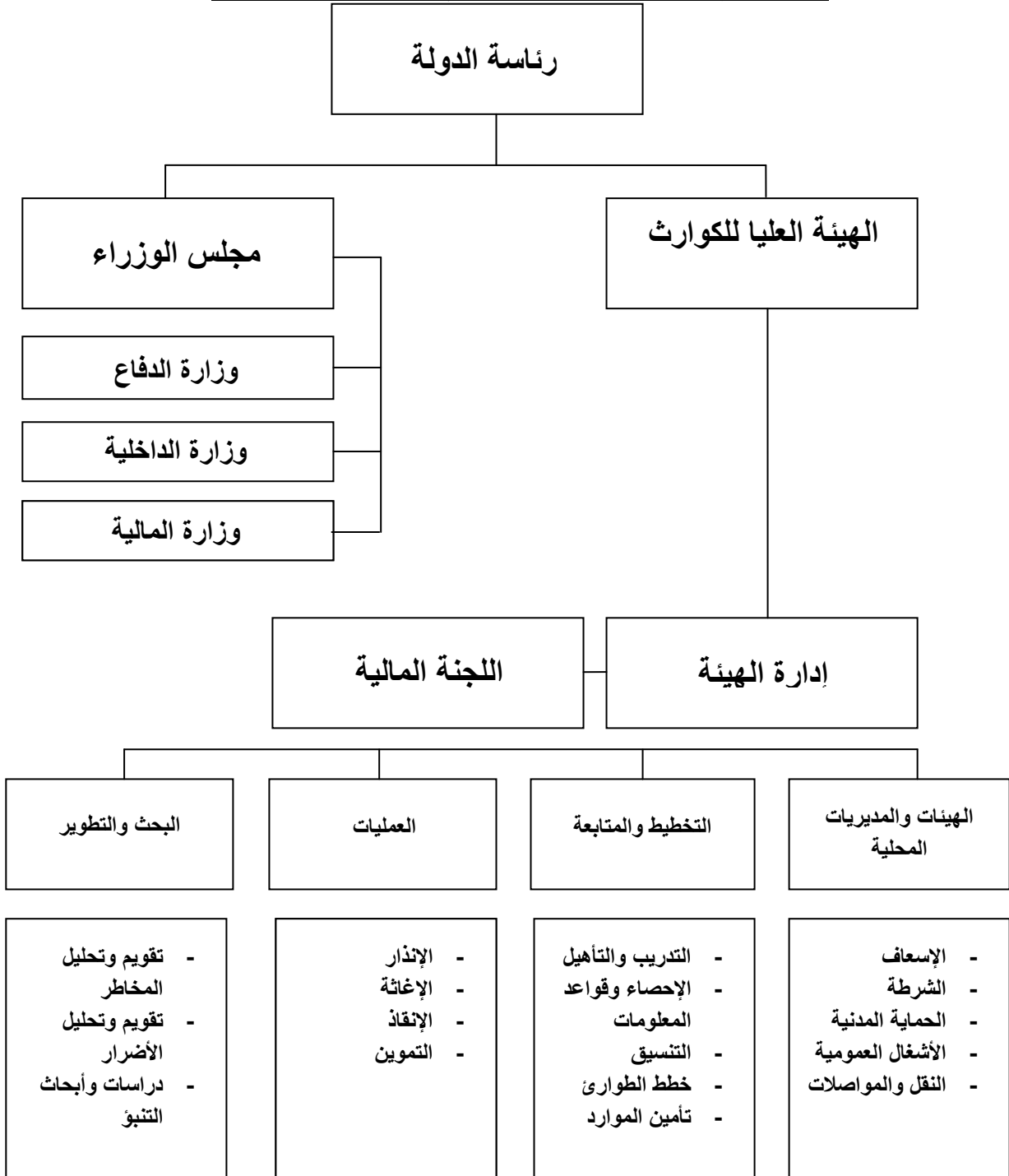
1. Assam, Nadia, La Défense Civile; Etude de Cas, Mémoire de Post Graduation Spécialise en Sécurité Nationale, 2004

### Newspapers

1. Le Midi Libre, 28-5-2009.
2. Le Courrier d’Algérie, 4-10-2008.

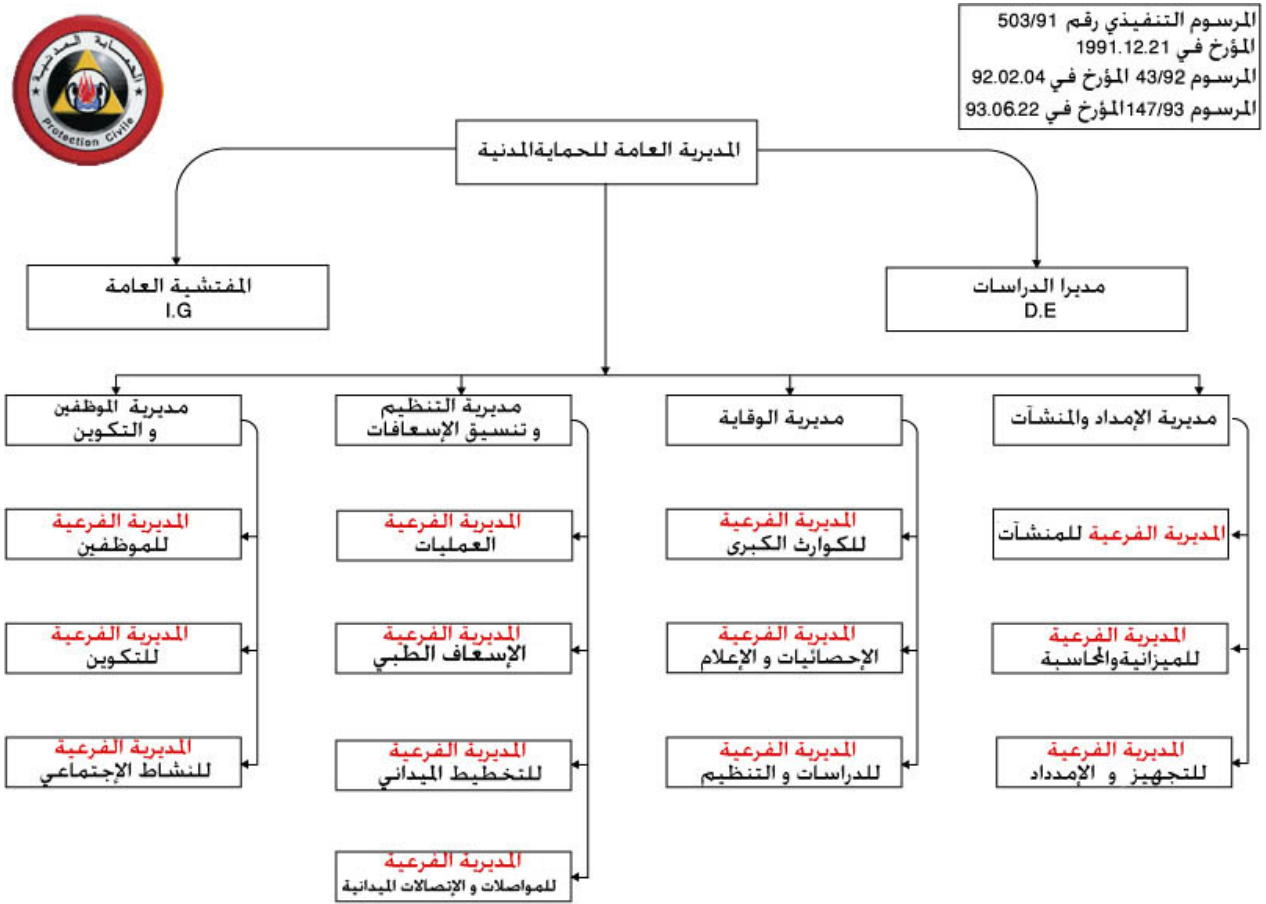
الملاحق

## ملحق رقم 1 نموذج لهيكل تنظيمي لهيئة إدارة الكوارث



المصدر: خالد جهاد فهمي، التخطيط لمواجهة الكوارث، في المدينة والكوارث، مرجع سابق، ص 44.

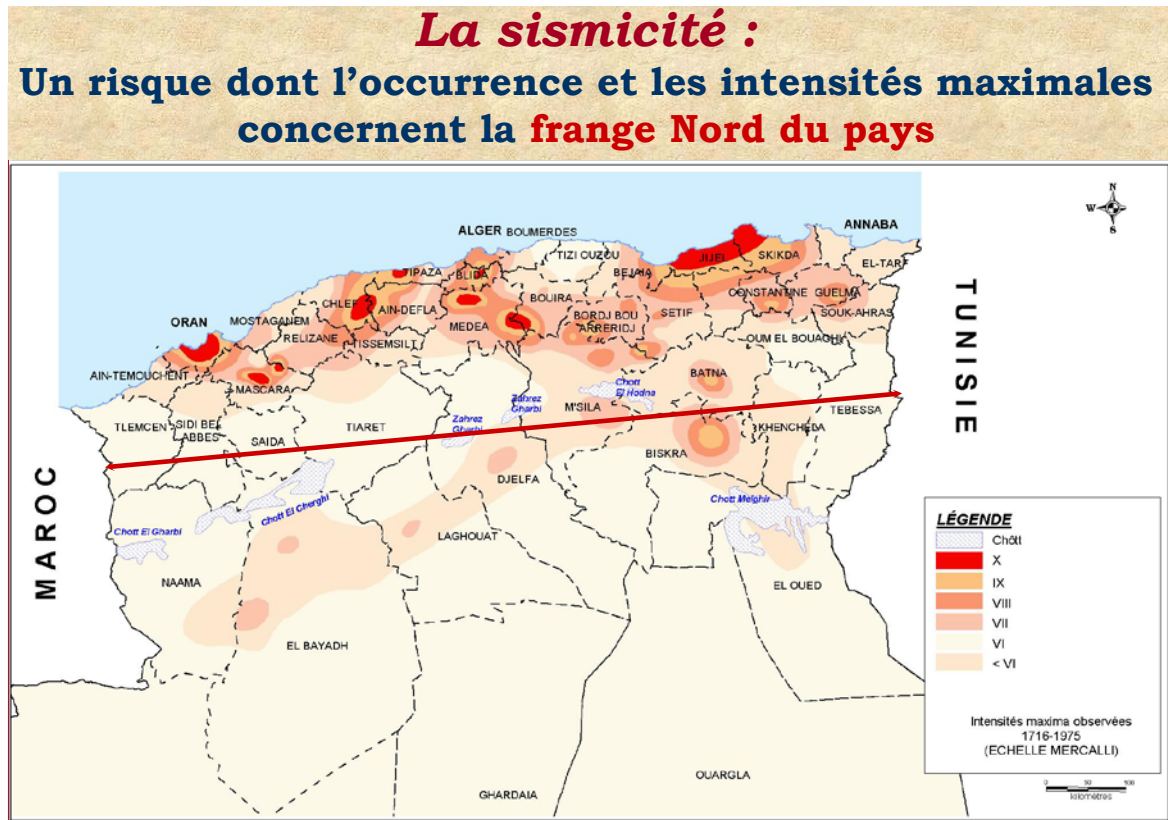
**ملحق رقم 2: تنظيم المديرية العامة للحماية المدنية**



**المصدر:** موقع الحماية المدنية لولاية برج بو عريريج

<http://himaya34.info/Category.php?category=04>

### ملحق رقم 3: خارطة تركز النشاط الزلزالي في الجزائر



Source: Ministère de l'aménagement du Territoire et de l'environnement ; Schéma Nationale d'Aménagement du Territoire 2025 ; p 42

ملحق رقم 4: أهم الزلازل التي ضربت الجزائر

عدد الضحايا	الدرجة على سلم ريشر	السنة	المدينة
عدد كبير	شديدة	1365	الجزائر العاصمة
20000	شديدة	1715	الجزائر العاصمة
عدد كبير	شديدة	1790	الجزائر العاصمة
38	7.5	1891	قوراية
20	7.5 - 6.7	1887	القالا
30	6.6 - 6.4	1910	سور الغزلان
02	5.1	1922	الأصنام
لم تسجل ضحايا	5.0	1934	الأصنام
1243	6.7	1954	الأصنام
264	5.6	1960	بجاية
47	5.6	1960	مسيلة
05	5.6	1965	مسيلة
04	5.6	1973	المنصورة
2633	7.3	1980	الشلف
10	5.9	1985	قسنطينة
لم تسجل ضحايا	5.4	1988	العفرون
22	6.0	1989	شنوة
---	5.7	1994	معسكر
---	5.8	1996	الجزائر العاصمة
عدد من الضحايا	5.4	1999	عين تموشنت
02	5.4	2000	بني ورثيلان
2600	6.8	2003	بومرداس

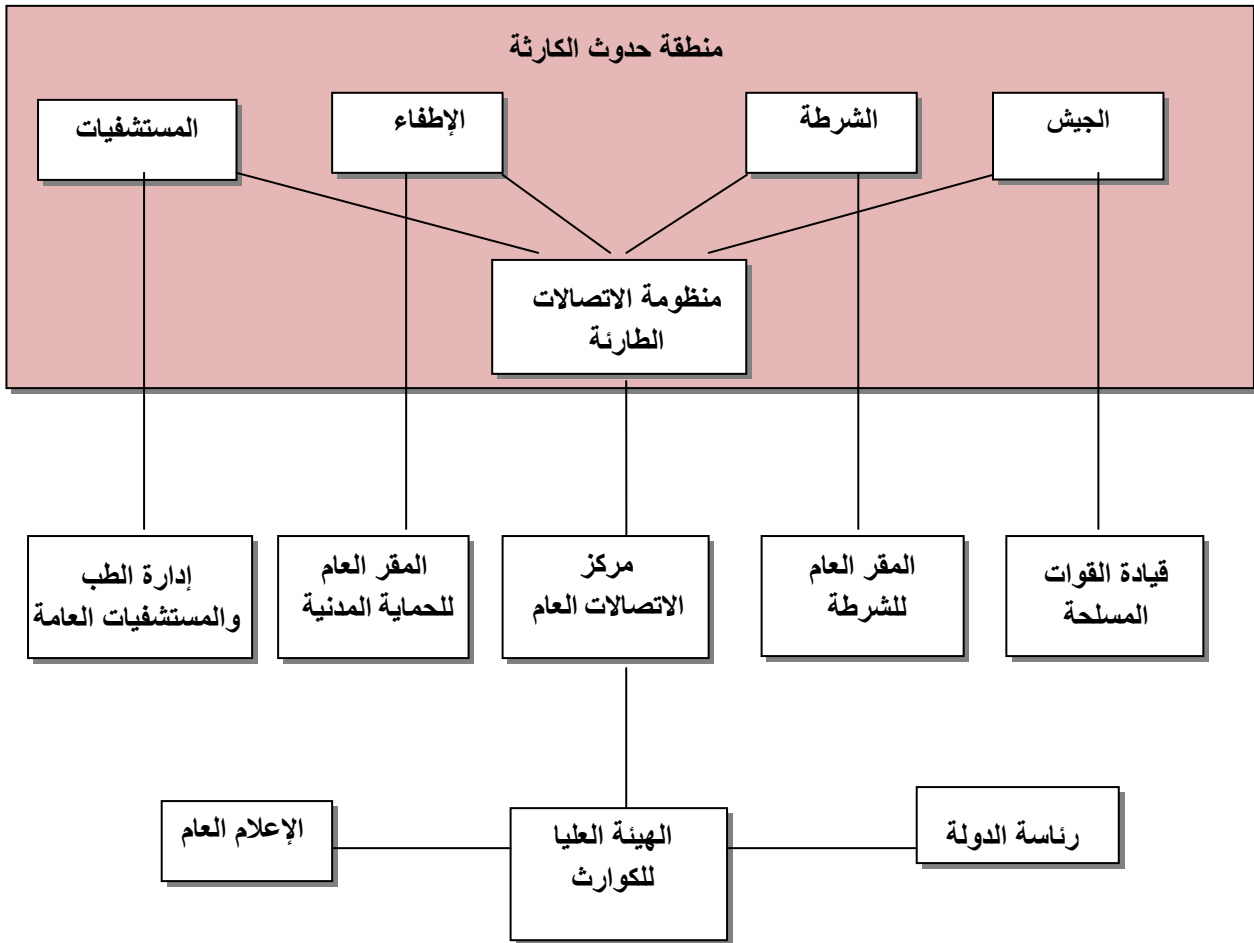
المصدر: حدار جمال، إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 18

ملحق رقم 5: أهم الفيضانات التي حدثت في الجزائر

المدينة	التاريخ	الخسائر التي خلفها الفيضان
عزازقة(تيزي وزو)	1971-10-12	40قتيل،مئات المنازل المهدامة
تيزي وزو	23 الى 31-03-1974	52قتيل،1800 منكوب، 27 مليون دج خسائر
العلمة(سطيف)	1980-09-01	44 قتيل
عنابة	1982-11-11	26 قتيل،9500 منكوب
برج بوعريريج	1994-09-23	16 قتيل
واد ارهيو(غليزان)	---	22 قتيل
باب الواد(الجزائر)	2001-11-10	710 قتيل،115 مفقود، 30 دج خسائر

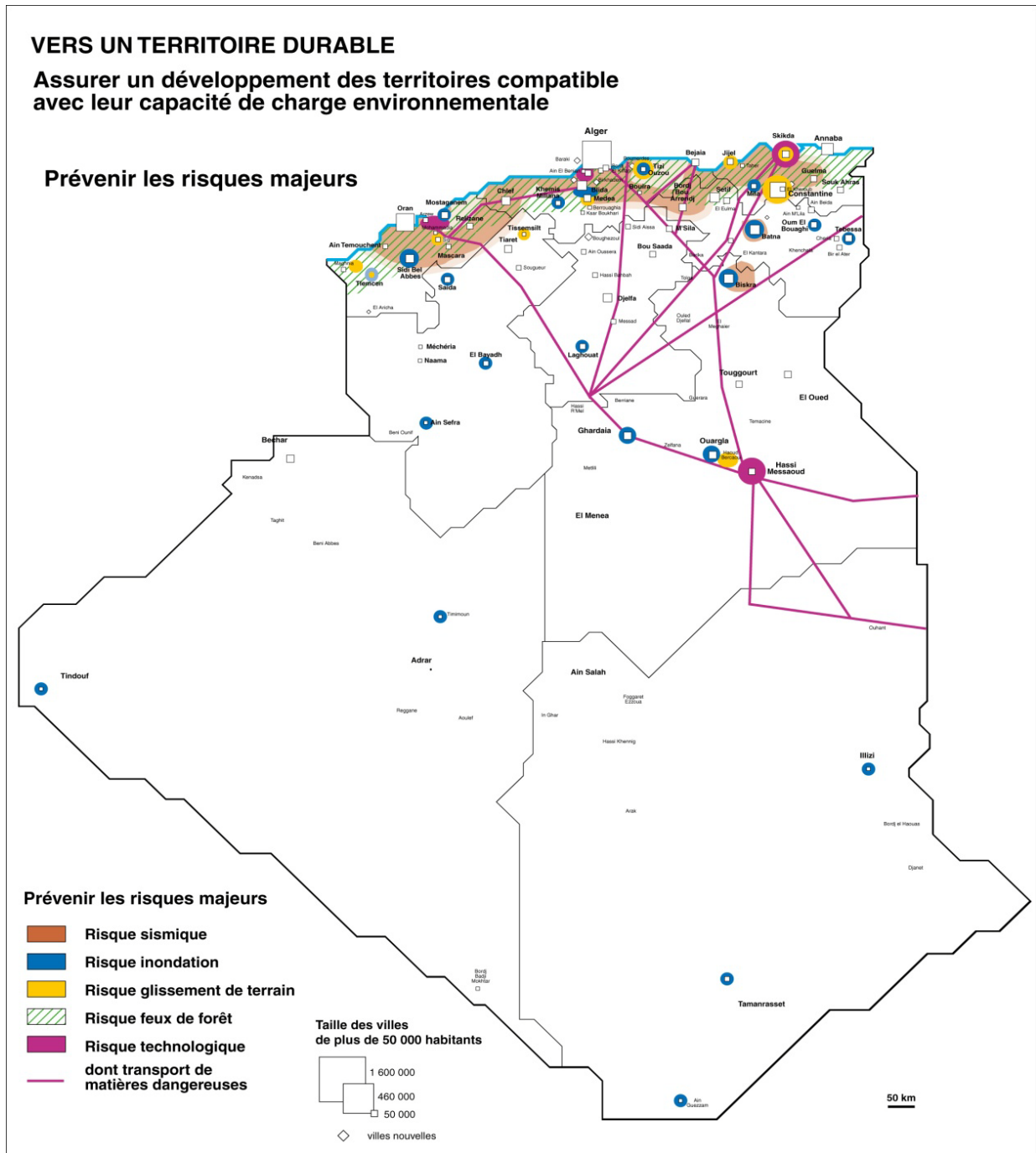
المصدر: حدار جمال، إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 20

## ملحق رقم 6: مخطط يوضح منظومة الاتصالات الطارئة في منطقة الكارثة



المصدر: خالد جهاد فهمي، المرجع السابق، ص 45.

**ملحق رقم 7: خارطة للتنبؤ بالمخاطر الكبرى في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**



Source : Ministère de l'aménagement du Territoire et de l'environnement :

Schéma Nationale d'Aménagement du Territoire 2025 ; p 141

**ملحق رقم 8: نص القانون 20-04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.**

13

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 84

17 ذو القعدة عام 1425 هـ  
29 ديسمبر سنة 2004 م

## قوانين

- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 74-55 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1394 الموافق 13 مايو سنة 1974 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث

قانون رقم 04-20 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و120 و122 و126 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 91-11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 91-23 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 6 ديسمبر سنة 1991 والمتعلق بمشاركة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية،

- وبمقتضى الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات،

- وبمقتضى القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

- وبمقتضى القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 28 يوليو سنة 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة،

- وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بقانون المناجم،

- وبمقتضى القانون رقم 01-14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،

صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات، المعدة ببروكسل في 18 ديسمبر سنة 1971،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالقوانين المطبقة في ميدان الأمن من أخطار الحرائق والفرع وإنشاء لجان للوقاية والحماية المدنية،

- وبمقتضى الأمر رقم 76-80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83-17 المؤرخ في 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 87-17 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلق بحماية الصحة النباتية،

- وبمقتضى القانون رقم 88-08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-07 المؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالإعلام، المعدل

- وبمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98-123 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1418 الموافق 18 أبريل سنة 1998 والمتضمن المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي لعام 1969،

- وبعد مصادقة البرلمان،

**يصدر القانون الآتي نصه :**

**المادة الأولى :** يهدف هذا القانون إلى سنّ قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

### الباب الأول

#### أحكام تمهيدية

#### الفصل الأول

#### تعريف وأوصاف

**المادة 2 :** يوصف بالخطر الكبير، في مفهوم هذا القانون، كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية و/أو بفعل نشاطات بشرية.

**المادة 3 :** يندرج ضمن الوقاية من الأخطار الكبرى، تحديد الإجراءات والقواعد الرامية إلى الحد من قابلية الإنسان والممتلكات للإصابة بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية، وتنفيذ ذلك.

**المادة 4 :** يوصف بمنظومة تسيير الكوارث، عند حدوث خطر طبيعي أو تكنولوجي تترتب عليه أضرار على الصعيد البشري أو الاجتماعي أو الاقتصادي و/أو البيئي، مجموع الترتيبات والتدابير القانونية المتخذة من أجل ضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والإعانة والأمن والمساعدة وتدخل الوسائل الإضافية و/أو المتخصصة.

**المادة 5 :** تعتبر مجموع الأعمال المندرجة ضمن الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث أعمالا ذات النفع العام، ويمكن، بهذه الصفة، استثنائها من التشريع المعمول به ضمن الحدود المبينة بموجب هذا القانون.

### الفصل الثاني

#### الأهداف والأسس

**المادة 6 :** ترمي قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى الوقاية من الأخطار

- وبمقتضى القانون رقم 02-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2002 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية،

- وبمقتضى القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا،

- وبمقتضى القانون رقم 04-04 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بالتقييس،

- وبمقتضى المرسوم رقم 63-344 المؤرخ في 11 سبتمبر سنة 1963 والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر بالوقود،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80-14 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1400 الموافق 26 يناير سنة 1980 والمتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، المبرمة ببرشلونة في 16 فبراير سنة 1976،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81-02 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1401 الموافق 17 يناير سنة 1981 والمتضمن المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات، الموقع في برشلونة بتاريخ 16 فبراير سنة 1976،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81-03 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1401 الموافق 17 يناير سنة 1981 والمتضمن المصادقة على البروتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، الموقع في برشلونة بتاريخ 16 فبراير سنة 1976،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82-441 المؤرخ في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية، المبرم في 17 مايو سنة 1980 بأثينا،

- **مبدأ إدماج التقنيات الجديدة :** الذي يجب، بمقتضاه، أن تحرص منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى على متابعة التطورات التقنية في مجال الوقاية من الأخطار الكبرى وتدمجها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

### الفصل الثالث مجال التطبيق

**المادة 9 :** تشكل الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة منظومة شاملة تبادر بها وتشرف عليها الدولة، وتقوم بتنفيذها المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية في إطار صلاحياتها، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والعلميين وبإشراك المواطنين، ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

**المادة 10 :** تشكل أخطارا كبرى تتكفل بها ترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى، في مفهوم أحكام المادة 5 أعلاه، الأخطار الآتية :

- الزلازل والأخطار الجيولوجية،
- الفيضانات،
- الأخطار المناخية،
- حرائق الغابات،
- الأخطار الصناعية والطاقوية،
- الأخطار الإشعاعية والنووية،
- الأخطار المتصلة بصحة الإنسان،
- الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات،
- أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي،
- الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة.

### الفصل الرابع الإعلام والتكوين في مجال الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث

#### الفرع الأول الإعلام

**المادة 11 :** تضمن الدولة للمواطنين اطلاعا عادلا ودائما على كل المعلومات المتعلقة بالأخطار الكبرى.

الكبرى والتكفل بأثارها على المستقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها ضمن هدف الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة وتأمين ذلك.

**المادة 7 :** تهدف منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى ما يأتي :

- تحسين معرفة الأخطار وتعزيز مراقبتها وترقبها، وكذا تطوير الإعلام الوقائي عن هذه الأخطار،
- مراعاة الأخطار في استعمال الأراضي وفي البناء وكذا في التقليل من درجة قابلية الإصابة لدى الأشخاص والممتلكات،
- وضع ترتيبات تستهدف التكفل المنسجم والمندمج والمتكيف مع كل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي.

**المادة 8 :** عملا على تمكين المستقرات البشرية والنشاطات التي تأويها، وبيئتها على العموم، من الاندماج ضمن هدف التنمية المستدامة، فإن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، تقوم على المبادئ الآتية :

- **مبدأ الحذر والحيطه :** الذي يجب، بمقتضاه، ألا يكون عدم التأكد، بسبب عدم توفر المعارف العلمية والتقنية حاليا، سببا في تأخير اعتماد تدابير فعالية ومتناسبة ترمي إلى الوقاية من أي خطر يتهدد الممتلكات والأشخاص والبيئة على العموم، بتكلفة مقبولة من الناحية الاقتصادية،

- **مبدأ التلازم :** الذي يأخذ في الحسبان، عند تحديد وتقييم آثار كل خطر أو كل قابلية للإصابة، تداخل واستفحال الأخطار بفعل وقوعها بكيفية متلازمة،

- **العمل الوقائي والتصحيحي بالأولية عند المصدر :** الذي يجب، بمقتضاه، أن تحرص أعمال الوقاية من الأخطار الكبرى، قدر الإمكان، وباستعمال أحسن التقنيات، وبكلفة مقبولة اقتصاديا، على التكفل أولا بأسباب القابلية للإصابة، قبل سن التدابير التي تسمح بالتحكم في آثار هذه القابلية،

- **مبدأ المشاركة :** الذي يجب، بمقتضاه، أن يكون لكل مواطن الحق في الاطلاع على الأخطار المحدقة به، وعلى المعلومات المتعلقة بعوامل القابلية للإصابة المتصلة بذلك، وكذا بمجموع ترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث،

- الأحكام الخاصة بكل خطر كبير،
- الترتيبات الأمنية الاستراتيجية،
- الترتيبات التكميلية للوقاية.

### الفصل الأول

#### القواعد والأحكام العامة المطبقة على جميع الأخطار الكبرى

**المادة 16 :** يحدث مخطط عام للوقاية من الخطر الكبير، فيما يخص كل خطر كبير منصوص عليه بموجب أحكام المادة 10 أعلاه، يُصادق عليه بموجب مرسوم.

يحدد هذا المخطط مجموع القواعد والإجراءات الرامية إلى التقليل من حدة القابلية للإصابة إزاء الخطر المعني والوقاية من الآثار المترتبة عليه.

**المادة 17 :** يجب أن يحدد كل مخطط عام للوقاية من الخطر الكبير، ما يأتي :

- المنظومة الوطنية للمواكبة، التي تُنظَّم بموجبها، وبحسب المقاييس الملائمة و/أو الهامة، مراقبة دائمة لتطور المخاطر و/أو الأخطار المعنية وتثمين المعلومات المسجلة وتحليلها وتقييمها للسماح بما يأتي :

- \* معرفة جيدة بالخطر أو الغرر المعني،
- \* تحسين عملية تقدير وقوعه،
- \* تشغيل منظومات الإنذار .

تحدد المؤسسات والهيئات و/أو المخابر المرجعية المكلفة بالمواكبة فيما يخص غررا ما أو خطرا كبيرا، وكذا كفاءات ممارسة هذه المواكبة، عن طريق التنظيم.

- المنظومة الوطنية التي تسمح بإعلام المواطنين باحتمال و/أو بوشوك وقوع الغرر أو الخطر الكبير المعني. ويجب أن تُهيكل هذه المنظومة الوطنية للإنذار بحسب طبيعة الغرر و/أو الخطر الكبير المعني، من خلال :

- \* منظومة وطنية،
- \* منظومة محلية (حسب نطاق العاصمة أو المدينة أو القرية)،
- \* منظومة بحسب الموقع.

توضع مكونات كل منظومة إنذار، وشروط وكفاءات وضعها وتسييرها، وكذا كفاءات تشغيلها عن طريق التنظيم.

ويشمل حق الاطلاع على المعلومات، ما يأتي :

- معرفة الأخطار والقابلية للإصابة الموجودة في مكان الإقامة والنشاط،
- العلم بترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى المطبقة في مكان الإقامة أو النشاط،
- العلم بترتيبات التكفل بالكوارث.

تحدد كفاءات إعداد هذه المعلومات وتوزيعها والاطلاع عليها عن طريق التنظيم.

**المادة 12 :** تحدد عن طريق التنظيم كفاءات تنظيم وترقية ودعم كل حملة أو نشاط إعلامي عن الأخطار الكبرى والوقاية منها وتسيير الكوارث التي قد تنجر عنها، سواء من أجل تحسين الإعلام العام للمواطنين أو للتمكين من إعلام خاص في مناطق تنطوي على أخطار خاصة، أو في أماكن العمل أو في الأماكن العمومية، بصفة عامة.

### الفرع الثاني

#### التكوين

**المادة 13 :** يحدث بموجب هذا القانون تعليم حول الأخطار الكبرى في جميع أطوار التعليم.

تهدف برامج التعليم حول الأخطار الكبرى إلى ما يأتي :

- تقديم إعلام عام عن الأخطار الكبرى،
- تلقين إعلام عن معرفة المخاطر ودرجات القابلية للإصابة ووسائل الوقاية الحديثة،
- إعلام و تحضير مجمل الترتيبات الواجب اتخاذها خلال وقوع الكوارث.

توضح كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

**المادة 14 :** تسهر الدولة على رفع مستوى التأهيل والتخصص والخبرة في المؤسسات وفي جميع الأسلاك التي تتدخل في الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث.

### الباب الثاني

#### الوقاية من الأخطار الكبرى

**المادة 15 :** تقوم الوقاية من الأخطار الكبرى على ما يأتي :

- القواعد والأحكام العامة المطبقة على جميع الأخطار الكبرى،

أعلاه، المناطق المثقلة بارتفاع عدم البناء عليها بسبب الخطر الكبير وكذا التدابير المطبقة على البناءات الموجودة بها قبل صدور هذا القانون.

### الفصل الثاني

#### الأحكام الخاصة بكل خطر كبير

##### الفرع الأول

#### الأحكام الخاصة بالوقاية من الزلازل والخطر

##### الجيولوجي

**المادة 21 :** دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها في مجال البناء والتهيئة والتعمير، يوضّح المخطط العام للوقاية من الزلازل والأخطار الجيولوجية تصنيف مجموع المناطق المعرضة لهذه الأخطار، بحسب أهمية الخطر، قصد التمكين من الإعلام المناسب وتنظيم إعادة توازن المنشآت وإعادة نشر بعض المستقرات البشرية.

**المادة 22 :** يمكن، بالنسبة للمناطق المعرضة للزلازل والأخطار الجيولوجية، وبحسب أهمية الخطر، أن ينصّ المخطط العام للوقاية من الزلازل والأخطار الجيولوجية على إجراءات تكميلية لمراقبة البنايات والمنشآت والهياكل الأساسية المنجزة قبل إدراج القواعد المضادة للزلازل أو حسب القواعد المضادة للزلازل غير المحيئة، أو إجراء الخبرة عليها.

**المادة 23 :** لا يجوز القيام بإعادة بناء أي مبنى أو منشأة أساسية أو بناية تهدمت كلياً أو جزئياً بسبب وقوع خطر زلزالي و/أو جيولوجي إلا بعد إجراء خاص للمراقبة يهدف إلى التأكد من أن أسباب الانهيار الكلي أو الجزئي قد تم التكفل بها.

تحدد أجهزة المراقبة وكيفيات وإجراءات ممارستها عن طريق التنظيم.

##### الفرع الثاني

#### الأحكام الخاصة بالوقاية من الفيضانات

**المادة 24 :** يجب أن يشتمل المخطط العام للوقاية من الفيضانات، المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 16 أعلاه، على ما يأتي :

- خريطة وطنية لقابلية الفيضان توضح مجموع المناطق القابلة للتعرض للفيضان، بما في ذلك مجاري الأودية والمساحات الواقعة أسفل السدود والمهددة، بهذه الصفة، في حالة انهيار السد،

- برامج التصنّع الوطنية أو الجهوية أو المحلية، التي تسمح بما يأتي :

\* فحص ترتيبات الوقاية من الخطر الكبير المعني وتحسينها،

\* التأكد من جودة تدابير الوقاية وملاءمتها وفعاليتها،

\* إعلام السكان المعنيين وتهيئتهم.

**المادة 18 :** يجب أن يشتمل المخطط العام للوقاية من الأخطار الكبرى، أيضا، على ما يأتي :

- المنظومة المعتمدة لتقييم الخطر المعني، عند الاقتضاء،

- تحديد النواحي والولايات والبلديات والمناطق التي تنطوي على درجات قابلية خاصة للإصابة بحسب أهمية الخطر المعني، عند وقوعه،

- التدابير المطبقة في مجال الوقاية والتخفيف من درجة القابلية للإصابة من الخطر الكبير المعني، مع توضيح تدرج التدابير في مجال المستقرات البشرية وشغل المساحات، بحسب أهمية الخطر عند وقوعه، ودرجة قابلية الناحية أو الولاية أو البلدية أو المنطقة المعنية، للإصابة.

**المادة 19 :** دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها في مجال البناء والتهيئة والتعمير، يمنع البناء منعاً باتاً، بسبب الخطر الكبير، لاسيما في المناطق ذات الخطورة الآتية :

- المناطق ذات الصدع الزلزالي الذي يُعتبر نشيطاً،

- الأراضي ذات الخطر الجيولوجي،

- الأراضي المعرضة للفيضان، ومجاري الأودية والمناطق الواقعة أسفل السدود دون مستوى قابلية الإغراق بالفيضان المحدد طبقاً لأحكام المادة 24 أدناه،

- مساحات حماية المناطق الصناعية، والوحدات الصناعية ذات الخطورة، أو كل منشأة صناعية أو طاغوية تنطوي على خطر كبير،

- أراضي امتداد قنوات المحروقات أو الماء أو جلب الطاقة التي قد ينجر عن إتلافها أو قطعها خطر كبير.

**المادة 20 :** يُحدد كل مخطط عام للوقاية من الخطر الكبير، المنصوص عليه في أحكام المادة 16

- تدابير الوقاية المطبقة عند إعلان الإنذار المبكر أو الإنذار.

**المادة 28 :** يمكن أن يحدد المخطط العام للوقاية من المخاطر المناخية كل قاعدة للوقاية أو للأمن المطبقين في المناطق المعرضة لهذه المخاطر.

#### الفرع الرابع

##### الأحكام الخاصة بالوقاية من حرائق الغابات

**المادة 29 :** دون الإخلال بأحكام القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يجب أن يتضمن المخطط العام للوقاية من حرائق الغابات، ما يأتي :

- تصنيف المناطق الغابية بحسب الخطر المحقق بالمدن،

- تحديد التجمعات السكنية الكبرى والمستقرات البشرية الموجودة في المناطق الغابية أو بمحاذاتها والتي قد يشكل اندلاع حريق للغابة خطرا عليها، كما حدته أحكام المادة 2 أعلاه.

**المادة 30 :** علاوة على ذلك، يجب أن يحدد المخطط العام للوقاية من حرائق الغابات، على أساس تصنيف المناطق الغابية، ما يأتي :

- كفاءات المواقبة وتقييم الظروف المناخية المرتقبة،

- منظومة الإنذار المبكر أو الإنذار،

- تدابير الوقاية المطبقة عند إعلان الإنذار المبكر أو الإنذار.

**المادة 31 :** يمكن أن يحدد المخطط العام للوقاية من حرائق الغابات، أيضا، كل التدابير الوقائية أو الأحكام الأمنية المطبقة على المناطق الغابية.

#### الفرع الخامس

##### الأحكام الخاصة بالوقاية

##### من الأخطار الصناعية والطاقوية

**المادة 32 :** يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية والطاقوية مجموع ترتيبات وقواعد و/أو إجراءات الوقاية والحد من أخطار الانفجار أو انبعاث الغاز والحريق، وكذا الأخطار المتصلة بمعالجة المواد المصنفة مواد خطيرة.

- الارتفاع المرجعي لكل منطقة مصرح بقابليتها للتعرض للفيضان، حيث تثقل المساحات المعنية ما دون ذلك بارتفاع عدم إقامة البناء عليها، المؤسس بموجب أحكام المادة 20 أعلاه،

- مستويات وشروط وكيفيات وإجراءات إطلاق الإنذارات المبكرة والإنذارات عند وقوع كل خطر من هذه الأخطار، وكذا إجراءات وقف هذه الإنذارات.

**المادة 25 :** دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها، وفي المناطق المصرح بقابليتها للتعرض للفيضان بموجب المخطط العام للوقاية من الفيضانات والواقعة فوق مستوى الارتفاع المرجعي، يجب أن توضع رخص شغل الأراضي أو التخصيص أو البناء، تحت طائلة البطلان، مجموع الأشغال وأعمال التهيئة والقنوات أو أشغال التصحيح الموجهة للتقليل من خطر المياه على سلامة الأشخاص والممتلكات.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

#### الفرع الثالث

##### الأحكام الخاصة بالوقاية من المخاطر المناخية

**المادة 26 :** تشكل مخاطر مناخية يمكن أن يترتب عليها خطر كبير، في مفهوم أحكام المادة 2 أعلاه، ما يأتي :

- الرياح القوية،

- سقوط الأمطار الغزيرة،

- الجفاف،

- التصحر،

- الرياح الرملية،

- العواصف الثلجية.

**المادة 27 :** يحدد المخطط العام للوقاية من المخاطر المناخية، ما يأتي :

- المناطق المعرضة لأي من هذه المخاطر المذكورة في المادة 26 أعلاه،

- كفاءات المواقبة لمراقبة تطور أي من هذه المخاطر،

- مستويات وشروط وكيفيات وإجراءات إطلاق الإنذارات المبكرة والإنذارات عند وقوع أي من هذه المخاطر، وكذا إجراءات وقف هذه الإنذارات،

### الفرع الثامن الأحكام الخاصة بالوقاية من الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات

**المادة 38 :** دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها، يجب أن يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، ما يأتي :

- كفيات المواكبة في مجال الصحة الحيوانية وحماية النبات،

- كفيات تحديد المخابر و/أو المؤسسات المرجعية المكلفة بممارسة هذه المواكبة،

- منظومات الإنذار المبكر والإنذار عند وقوع جائحة حيوانية أو عند الإضرار بالثروة النباتية.

**المادة 39 :** يجب أن ينص المخطط العام للوقاية من الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، علاوة على ذلك، على مجموع الإجراءات والآليات التي تخص المواكبة والوقاية والإنذار المبكر والإنذار، وكذلك تعبئة الوسائل الملائمة للوقاية من أخطار الجائحة الحيوانية والزنوز الكبرى أو إصابة الثروة النباتية.

### الفرع التاسع الأحكام الخاصة بالوقاية من الأخطار المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة

**المادة 40 :** يجب أن يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة تدابير الوقاية المطبقة على المؤسسات التي تستقبل عددا مرتفعا من الزوار، مثل الملاعب ومحطات النقل البري أو الموانئ أو المطارات الكبيرة أو الشواطئ أو غيرها من الأماكن العمومية الأخرى التي تتطلب تدابير الوقاية الخاصة.

**المادة 41 :** يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الناجمة عن التجمعات البشرية الكبيرة، علاوة على ذلك، مجموع الوسائل و/أو الأشخاص الواجب تجنيدهم لضمان سلامة هذه التجمعات البشرية الكبيرة، بحسب نوع المنشأة الأساسية أو المكان وبحسب طبيعة التجمع.

### الفصل الثالث ترتيبات الأمن الاستراتيجية الفرع الأول المنشآت الأساسية للطرق والطرق السريعة

**المادة 42 :** دون الإخلال بأحكام القانون رقم 01-14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، يمكن أن تصدر

**المادة 33 :** يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية والطاقوية، ما يأتي :

- المؤسسات والمنشآت الصناعية المعنية،

- الإجراءات المطبقة على المؤسسات والمنشآت الصناعية بحسب مكان وجودها في المنطقة الصناعية أو خارج المنطقة الصناعية أو في المناطق الحضرية،

- ترتيبات المراقبة وتنفيذ أحكام المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية والطاقوية.

**المادة 34 :** دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها، يشتمل المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية والطاقوية على مجموع القواعد والإجراءات المطبقة على المنشآت أو مجموع المنشآت الخاصة، ولاسيما منها المناجم ومقالع الحجارة أو منشآت أو تجهيزات معالجة ونقل الطاقة ولاسيما المحروقات.

### الفرع السادس الأحكام الخاصة بالوقاية من الأخطار الإشعاعية والنووية

**المادة 35 :** دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها، وعلى أساس الأخطار المتوقعة، يوضّح تدبير الوقاية من الأخطار الإشعاعية والنووية، وكذا وسائل وكيفيات مكافحة هذه الأضرار عند وقوعها بمرسوم.

### الفرع السابع الأحكام الخاصة بالوقاية من الأخطار المتصلة بصحة الإنسان

**المادة 36 :** يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار المتصلة بصحة الإنسان، فيما يخص الأمراض المنطوية على خطر العدوى أو الوباء، ما يأتي :

- منظومة المواكبة وطريقة تحديد المخابر المرجعية المكلفة بممارسة هذه المواكبة،

- منظومات الإنذار المبكر أو الإنذار في هذا المجال.

**المادة 37 :** يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار المتصلة بصحة الإنسان، أيضا، التدابير الوقائية التي يمكن تنفيذها في حالة وقوع هذه الأخطار.

**المادة 47 :** تُحدث مخططات تمتين ذات أولوية ترمي إلى الحفاظ على البنايات ذات القيمة الاستراتيجية أو التراثية استنادا إلى مخططات دراسة درجة القابلية للتعرض للخطر المنصوص عليها في أحكام المادة 46 أعلاه.

تُحدد كيفيات إعداد مخططات التمتين ذات الأولوية وتنفيذها عن طريق التنظيم.

#### الفصل الرابع أحكام تكميلية للوقاية

**المادة 48 :** عملا على ضمان حماية أوسع للأشخاص والممتلكات أمام الأخطار الكبرى، ونظرا للطابع الدائم للنشاطات البشرية، يجب أن تشتمل مخططات الوقاية من الأخطار الكبرى، المؤسسة بموجب أحكام المادة 16 أعلاه، على ترتيبات ترمي إلى اللجوء المنهجي للمنظومة الوطنية للتأمين على الأخطار القابلة للتأمين.

**المادة 49 :** دون الإخلال بأحكام القانون رقم 91-11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، يمكن تنفيذ إجراء نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية عندما يشكل خطر جسيم ودائم تهديدا على الأشخاص والممتلكات الواقعة في منطقة معرضة لأخطار كبرى.

يتم تنفيذ كيفيات نزع الملكية بسبب الخطر الكبير طبقا لأحكام القانون رقم 91-11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمذكور أعلاه.

#### الباب الثالث تسيير الكوارث

**المادة 50 :** تتشكل المنظومة الوطنية لتسيير الكوارث مما يأتي :

- التخطيط للنجدة والتدخلات،
- التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث.

#### الفصل الأول التخطيط للنجدة والتدخلات

**المادة 51 :** يُؤسس بموجب هذا القانون، ما يأتي :

- تخطيط للنجدة من أجل التكفل بالكوارث، ولاسيما الكوارث الناجمة عن وقوع أخطار كبرى، تُدعى مخططات تنظيم النجدة،
- تخطيط للتدخلات الخاصة.

الدولة كل تدبير أو مجموعة التدابير الموجهة لضمان الأمن في شبكة الطرق والطرق السريعة عند حدوث أخطار كبرى.

**المادة 43 :** يجب أن تستهدف التدابير المنصوص عليها في المادة 42 أعلاه، خصوصا، ما يأتي :

- التأمين الوقائي لشبكة الطرق والطرق السريعة، بما في ذلك المنشآت الفنية (الجسور والقناطر والأنفاق) من القابلية للإصابة بمصادفات الأخطار الكبرى المحددة بموجب هذا القانون، ولاسيما منها الزلازل والأخطار الجيولوجية،

- إجراء الخبرة على المنشآت الفنية التي لم تكن أثناء إنجازها موضوع تدابير تقنية للوقاية من الأخطار الكبرى.

#### الفرع الثاني الاتصالات الاستراتيجية والمواصلات السلكية واللاسلكية

**المادة 44 :** يمكن أن تصدر الدولة كل تدبير أو مجموعة التدابير الموجهة إلى تطوير الشبكة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية الموثوقة والمؤمنة والموضوعة بكيفية تمكّن من الحيلولة دون أي اختلال أو انقطاع بفعل وقوع خطر كبير.

**المادة 45 :** يجب أن ترمي التدابير المنصوص عليها في أحكام المادة 44 أعلاه، إلى ما يأتي :

- تنوع نقاط الربط بالشبكات الدولية،
- تأمين مراكز التقاطع الاستراتيجية للإبدال والإرسال،
- جاهزية وسائل الاتصال الموثوقة والمناسبة عند الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث.

#### الفرع الثالث المنشآت الأساسية والبنايات ذات القيمة الاستراتيجية

**المادة 46 :** تكون البنايات ذات القيمة الاستراتيجية أو التراثية في المدن موضوع مخططات دراسة درجة القابلية للتعرض للخطر والموجهة لحمايتها من آثار الأخطار الكبرى بسبب موقعها أو طريقة إنجازها أو لقدم تشييدها.

تحدد كيفيات إعداد هذه المخططات، ولاسيما البنايات المعنية، عن طريق التنظيم.

- مرحلة التأهيل و/أو إعادة البناء.

**المادة 56 :** علاوة على الوسائل التي تعيئها الدولة بعنوان مخططات تنظيم النجدة، وعند وقوع كارثة ما، وبموجب طابع المنفعة العمومية لتسيير الكوارث المؤسس بمقتضى أحكام المادة 5 أعلاه، تقوم الدولة بتسخير الأشخاص والوسائل الضرورية.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

**المادة 57 :** يخضع تدخل الجيش الوطني الشعبي في عمليات النجدة، في حالات وقوع الكوارث، إلى القواعد المحددة بموجب القانون رقم 91-23 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 6 ديسمبر سنة 1991 والمتعلق بمشاركة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية.

### الفرع الثاني المخططات الخاصة للتدخل

**المادة 58 :** تُحدث مخططات خاصة للتدخل تحدد التدابير الخاصة للتدخل في حالة وقوع كارثة.

**المادة 59 :** تهدف المخططات الخاصة للتدخل فيما يخص كل ضرر أو كل خطر كبير خاص ومحدد، ولاسيما في مجال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي، إلى ما يأتي :

- تحليل الأخطار،

- توقع ترتيبات الإنذار التكميلية، عند الاقتضاء،

- تنفيذ التدابير الخاصة المطلوبة للتحكم في الحوادث،

- إعلام المواطنين بالتدابير المتخذة في ضواحي المنشآت المعنية.

**المادة 60 :** دون الإخلال بأحكام القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمذكور أعلاه، يجب أن تخضع كل منشأة صناعية لدراسة الخطورة قبل الشروع في استغلالها.

**المادة 61 :** يتم إعداد المخططات الخاصة للتدخل على أساس المعلومات التي يقدمها مستغلو المنشآت أو الأشغال المنطوية على الخطر المعني.

### الفرع الأول مخططات تنظيم النجدة

**المادة 52 :** تنقسم مخططات تنظيم النجدة، بحسب درجة خطورة الكارثة و/أو الوسائل الواجب تسخيرها، إلى ما يأتي :

- مخططات تنظيم النجدة الوطنية،  
- مخططات تنظيم النجدة المشتركة بين الولايات،

- مخططات تنظيم النجدة الولائية،  
- مخططات تنظيم النجدة البلدية،  
- مخططات تنظيم النجدة للمواقع الحساسة.

يمكن أن تكون مخططات تنظيم النجدة مشتركة فيما بينها إذا تعلق الأمر بكارثة وطنية.

تحدد كفاءات وضع مخططات تنظيم النجدة وتسييرها والقواعد الخاصة بإطلاقها عن طريق التنظيم.

**المادة 53 :** يتكون كل مخطط لتنظيم النجدة من عدة وحدات ترمي إلى التكفل بكل جانب خاص من الكارثة وتسييره.

عند وقوع كارثة ما، تنشأ الوحدات المطلوبة بحسب طبيعة الضرر.

تحدد الوحدات التي تتشكل منها كل فئة من مخططات تنظيم النجدة والوسائل المسخرة بعنوان هذه الوحدات عن طريق التنظيم.

**المادة 54 :** يجب أن يوضع تنظيم عمليات النجدة والتخطيط لها بكيفية يتم التكفل من خلالها، حسب الأولوية، بأقسام التدخلات الآتية :

- إنقاذ الأشخاص ونجدهم،  
- إقامة أماكن الإيواء المؤقتة والمؤمنة،  
- التسيير الرشيد للإعانات،  
- أمن وصحة المنكوبين وممتلكاتهم،  
- التزويد بالماء الصالح للشرب،  
- إقامة التزويد بالطاقة.

**المادة 55 :** تُنظم مخططات تنظيم النجدة، ويُخطط لها حسب المراحل الثلاث الآتية :

- مرحلة الاستعجال أو المرحلة "الحمراء"،  
- مرحلة التقييم والمراقبة،

- المشترك بين الولايات،
- الولائي.

تحدد قائمة هذه الاحتياطات الاستراتيجية وكيفية وضعها وتسييرها واستعمالها عن طريق التنظيم.

### الفرع الثاني التعويض عن الأضرار

**المادة 67 :** تحدد شروط منح الإعانات المالية لضحايا الكوارث وكيفية تطبيقها طبقاً للتشريع المعمول به.

### الفرع الثالث المؤسسات المتخصصة

**المادة 68 :** فضلاً عن المؤسسات التي تتدخل في وضع المنظومة الوطنية للوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث وكذا الصلاحيات المخولة لها، تؤسس، تحت سلطة رئيس الحكومة، مندوبية وطنية للأخطار الكبرى تكلف بتقييم الأعمال التابعة للمنظومة الوطنية للوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، وتنسيقها.

تحدد مهام المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى وكيفية تنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

### الباب الرابع أحكام جزائية

**المادة 69 :** علاوة على ضباط الشرطة القضائية وأعاونها، يؤهل للقيام بالبحث ومعاينة مخالفات أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه الأشخاص وأجهزة الرقابة المؤهلة بموجب القانون، ضمن الشروط والأشكال والإجراءات المحددة في التشريع المطبق على القطاعات والنشاطات المعنية.

**المادة 70 :** دون الإخلال بأحكام القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم، يُعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة 19 من هذا القانون بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) إلى ستمائة ألف دينار (600.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وفي حالة العود تُضاعف العقوبة.

تحدد شروط وكيفية إعداد المخططات الخاصة للتدخل واعتمادها عن طريق التنظيم.

**المادة 62 :** يجب على مستغلي المنشآت الصناعية، علاوة على المخططات الخاصة للتدخل، إعداد مخطط داخلي للتدخل يحدد، بالنسبة للمنشأة المعنية، مجموع تدابير الوقاية من الأخطار والوسائل المسخرة لذلك، وكذا الإجراءات الواجب تنفيذها عند وقوع ضرر ما.

تحدد كيفية إعداد المخططات الداخلية للتدخل وتنفيذها عن طريق التنظيم.

### الفصل الثاني التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث

**المادة 63 :** التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث

هي :

- تكوين الاحتياطات الاستراتيجية،
- إقامة منظومة التكفل بالأضرار،
- إقامة المؤسسات المتخصصة.

### الفرع الأول الاحتياطات الاستراتيجية

**المادة 64 :** تكون الدولة الاحتياطات الاستراتيجية الاستراتيجية الموجهة لضمان تسيير المرحلة الاستعجالية التي تعقب الكارثة، كما هو محدد في أحكام المادة 55 أعلاه.

**المادة 65 :** تتشكل الاحتياطات الاستراتيجية المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 63 أعلاه، على الخصوص، مما يأتي :

- الخيم والدارات، أو كل وسيلة أخرى موجهة للإيواء المؤقت للمنكوبين الذين لا مأوى لهم،
- المُن،
- أدوية الاستعجال الأولية ومواد التطهير ومكافحة انتشار الأوبئة والأمراض،
- صهاريج الماء الصالح للشرب المقطورة،
- الماء الصالح للشرب المعبئ ضمن أشكال مختلفة.

**المادة 66 :** تتشكل الاحتياطات الاستراتيجية على المستوى :

- الوطني،

والمخططات الخاصة للتدخل بالنسبة لمنظومة المواكبة ومنظومة الإنذار و/أو الإنذار المبكر وكذا آليات الوقاية أو تسيير الكوارث، كل متدخل وكذا المهام والمسؤوليات التي خولت له.

#### الباب السادس أحكام ختامية

**المادة 74 :** تُلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون، غير أن الأحكام التي تنظم الجوانب المتصلة بالوقاية من الأخطار الكبرى تبقى سارية إلى غاية نشر النصوص التطبيقية لهذا القانون.

**المادة 75 :** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004.

عبد العزيز بوتفليقة

**المادة 71 :** يُعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة 23 من هذا القانون طبقا لأحكام القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم.

**المادة 72 :** يُعاقب كل مستغل لمنشأة صناعية لم يتم بإعداد مخطط داخلي للتدخل، كما هو منصوص عليه في المادة 62 أعلاه، بالحبس من شهرين (2) إلى سنة (1) وبغرامة من ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) إلى ستمائة ألف دينار (600.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وفي حالة العود تُضاعف العقوبة.

#### الباب الخامس أحكام خاصة

**المادة 73 :** يجب أن تحدد المخططات العامة للوقاية من الأخطار الكبرى ومخططات تنظيم النجدة

الصفحة	العنوان
أ	مقدمة
6	الفصل الأول: مفهوم الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية
7	1.1 مفهوم الدفاع المدني والمفاهيم المرتبطة به
7	1-1-1 نشأة الدفاع المدني وتعريفه
10	2-1-1 مهام الدفاع المدني وعوامل نجاحه
12	3-1-1 المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الدفاع المدني
14	2-1 تنظيم الدفاع المدني وخطط العمل فيه
14	1-2-1 تنظيم وهيكلية الدفاع المدني
15	2-2-1 مخططات عمل الدفاع المدني
18	3-1 إدارة الكوارث الطبيعية ضمن استراتيجية الدفاع المدني
19	1.3.1 تعريف الكوارث الطبيعية وأنواعها
20	2-3-1 أسباب الكوارث الطبيعية وأبعادها
23	3-3-1 استراتيجية الحد من آثار الكوارث الطبيعية
28	خلاصة الفصل
29	الفصل الثاني: واقع الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر
30	1-2 الكوارث الطبيعية في الجزائر
30	1-1-2 مسح شامل للمخاطر والكوارث الطبيعية في الجزائر
34	2-1-2 الفواعل في مجال الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر
39	2-2 الإطار القانوني والتشريعي للدفاع المدني في الجزائر
39	1-2-2 أهم النصوص التشريعية والتنظيمية للدفاع المدني في الجزائر
44	2.2.2 استنتاجات حول الإطار التشريعي والقانوني
46	3-2 دور الجيش في حالة الكوارث الطبيعية
46	1-3-2 إمكانيات القوات المسلحة وتحويلها إلى القطاع المدني
47	2.3.2 محددات تدخل الجيش في حالة الكوارث الطبيعية والتنسيق مع القطاع المدني
48	3-3-2 تدخل الجيش الجزائري في حالة الكوارث الطبيعية قانونيا وواقعيا
51	4-3-2 شروط نجاح الجيش في مهمته
53	4-2 دور الاتصال في مجال الدفاع المدني
53	1-4-2 دور المعلومات في إدارة الكوارث وحاجة الدفاع المدني إليها
55	2.4.2 الاتصال بين الأجهزة والهيئات الرسمية فيما بينها
57	3-4-2 اتصال الأجهزة الرسمية ووسائل الإعلام بالمواطن
58	4-4-2 التسيير الإعلامي للزمات والكوارث الطبيعية
60	خلاصة الفصل

61	الفصل الثالث: نحو استراتيجية متكاملة للحد من أخطار الكوارث الطبيعية
62	1-3 تقييم الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر
62	1-1-3 النقص والسلبات
66	2-1-3 الايجابيات.
69	2-3 نحو سياسة ناجعة للوقاية من الكوارث الطبيعية.
70	1-2-3 التنبؤ بالكوارث الطبيعية ووضع نظام إنذار فعال
71	2-2-3 تقدير الأخطار ووضع برامج التأهب لمواجهة الكارثة
72	3.2.3. إنشاء بنىءات مضادة للكوارث الطبيعية وتشجيع الاستقرار في المناطق الأقل عرضة
73	4-2-3 غرس ثقافة الكارثة في المجتمع والتأمين ضد الكوارث الطبيعية
73	5-2-3 الاهتمام بتهيئة الإقليم
74	3-3 نحو استراتيجية شاملة للدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية
75	1-3-3 وضع نظام قانوني ومؤسساتي مرن للتدخل أثناء الكوارث الطبيعية
75	2-3-3 وضع نظام للتعاون المحلي والدولي في مجال إدارة الكوارث
80	3.3.3. الأخذ بتجارب الدول الأخرى
81	4-3-3 الاهتمام بالتنمية المستدامة
82	خلاصة الفصل
84	خاتمة
88	قائمة المراجع
	الملاحق
98	ملحق رقم 1: نموذج لهيكل تنظيمي لهيئة إدارة الكوارث
99	ملحق رقم 2: تنظيم المديرية العامة للحماية المدنية
100	ملحق رقم 3: خارطة تمرکز النشاط الزلزالي في الجزائر
101	ملحق رقم 4: أهم الزلازل التي ضربت الجزائر
102	ملحق رقم 5: أهم الفيضانات التي حدثت في الجزائر
103	ملحق رقم 6: مخطط يوضح منظومة الاتصالات الطارئة في منطقة الكارثة
104	ملحق رقم 7: خارطة للتنبؤ بالمخاطر الكبرى في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
105	ملحق رقم 8: نص القانون 20-04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة
117	الفهرس